



شهادة

— شيخ المالكية بالديار المصرية —

﴿ ومعه جملة من أكابر فضلاء الأزهر الشريف ﴾

قد اطلع كل من صاحبي الفضيلة الأستاذ الاوحد والجهيد الامجد العلم الشهير
والبذر المنير علامة العصر وشيخ مصر مولانا الشيخ سليم البشري شيخ السادة
المالكية بالديار المصرية والعلامة الفاضل والفهامة الوحيد الكامل والعالم العامل
الدراكة المحقق المدقق مولانا الأستاذ الشيخ محمد السملوطي أحد أكابر علماء
السادة المالكية بالجامع الأزهر على نسخة المدونة الكبرى رواية الامام سخنون عن
الامام ابن القاسم المستحضرة من المغرب الاقصى المكتوبة في رق الغزال التي قد جرى
الطبع والتصحيح عليها. وتصفعا كثيرا من أجزائها وأطلالا النظر فيها وفيما يحواشيها
من الكتابات التي نمتها أيدي كثير من أئمة السلف فأعجبا بها كل الإعجاب وكتبنا الجملة
الآتية شهادة بما اطلعنا عليه . . . تلك النسخة الجليلة واظهارا لما شهدا بها من
الحسن البديعة والمرجحات العالية فتأيد بذلك الوثوق بها والاعتماد عليها فجزاها
الله على هذا الصنع المشكور . والعمل المبرور . أحسن الجزاء . وأعلى مقامها لديه
في مقامات المقرين لديه زلني من الصالحين والاولياء . وهذا نص ما كتبنا نفع الله
بهما وعلوماهما

—*****—

بحمد الله تعالى قد اطلعنا على نسخة المدونة رواية الامام سخنون بن سعيد
التنوخني عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن عالم المدينة الامام مالك بن أنس
الاصبحي رضى الله تعالى عنه التي استحضرها من المغرب الاقصى وطبع عليها بتفقه

حضرة الحاج محمد أفندي الساسي المغربي التونسي الشير فاذا هي مظنة الصحة والضبط جدية بالاعتماد عليها. والركون في اجراء الطبع والتصحيح اليها. دون سواها تقدم عهد كتابتها وكثرة تداولها بأيدي علماء المالكية المتقدمين ولما علي هوامشها من التفارير والفوائد لبعض أكابر المالكية كالفاضل عياض وابن رشد وغيرهما من الأئمة الاعلام المتقدمين وهي مكتوبة في رق غزال بخط مغربي واضح كتبها عبد الملك بن مسرة بن خلف اليحصي في اجزاء كثيرة جداً وتاريخ كتابتها سنة ٤٧٦ أرلنامه وست وسبعين من الهجرة النبوية على صاحبها وعلى آله وأصحابه أفضل الصلاة وأزكى التحية جزاء الله من المسلمين خيراً

الفقير اليه تعالى	كتبه الفقير اليه تعالى	كتبه الفقير الى الله تعالى
سليم البشري	محمد بن ابراهيم السمالوطي	عبد البر أحمد منه
شيخ السادة المالكية	المالكي بالازهر	المالكي في الازهر
بالازهر	عفي عنه الله	

كتبه الفقير الى الله تعالى	كانه
عبد الرحمن محمد عlish	محمد محمد عlish
المالكي عفي عنه	المالكي بالازهر

الامضاء

ناظر الكتبخانة الخديوية المصرية

الحالي

المكتبة الكبرى

لِإِمَامِ دَائِرِ الْهَجَرَةِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ الْأَصْبَحِيِّ

رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي عن الإمام
عبد الرحمن بن القاسم العتيق عن الإمام مالك بن
أنس رضي الله تعالى عنهم أجمعين

الجزء الخامس عشر

أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل

حقوق الطبع محفوظة للملزم

الحاج محمد قاضي نسائي المغربي البوشي

(التاجر بالفحامين بمصر)

تيسر

قد جرى طبع هذا الكتاب الجليل على نسخة عتيقة جداً ينفى تاريخها عن
ثمانمائة سنة مكتوبة في رق غزال مقبل ثمين وفق الله سبحانه وتعالى بفضله
للحصول عليها بعد بذل المجهود وسرف باعطاء النفقات ووجدني حواسني هذه
النسخة خطوط لكثير من أئمة المذهب كالقاضي عياض وأضرابه وقد نسب له
فيها أن المدونة فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث
ومن الآثار ستة وثلاثون ألف أثر ومن المسائل أربعون ألف مسألة اهـ

« طبعت بمطبعة السادة بحوار محافظة مصر سنة ١٣٢٣ هـ - لصاحبها محمد إسماعيل »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الوصايا الاول ﴾

﴿ فى الرجل يوصى بعق عبد من عبيده فيموتون كلهم أو بعضهم ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أوصى بعق عبد من عبيده فأت عبيده كلهم ما قول مالك فى ذلك هل تبطل وصيته أم لا (قال) سألتنا مالكا عن الرجل يوصى بعشرة من عبيده أن يعتقوا ولم يسمهم بأعيانهم وكان عدة عبيده خمسين عبداً فلم يقوموا وغفل الورثة عن ذلك حتى مات منهم عشرون (قال) قال مالك يعتق ثلثهم بالسهم يسمي بينهم فان خرج عدة ذلك أقل من عشرة أو أكثر من عشرة عتقوا ومن مات منهم قبل انقسم قبل أن يقوموا لم يدخل على الباقي من العبيد منهم شيء ولم يكن للورثة فيهم قول وإنما يعتق منهم من بقى عشرة أجزاء من ثلاثين جزءاً بالسهم ومن مات منهم قبل انقسم فكان الميت لم يتركه (قال) ولا تسقط وصية العبيد لمكان الذين ماتوا ﴿ قلت ﴾ فان أوصى بعق عشرة أعبد من هؤلاء الخمسين فأت أربعون منهم وبقى عشرة (قال) قال مالك ان حملم الثلث عتقوا ﴿ قال ﴾ وقال لى مالك انما تصير الوصية لمن بقى منهم على حال ما وصفت لك ولو هلكوا كلهم الا خمسة عشر عتق ثلثهم ولو هلكوا كلهم الا عشرين منهم عتق نصفهم فى ثلث الميت (قال مالك) وكذلك الذى يوصى بعشرة من ابله فى سبيل الله وله ابل كثيرة فذهب بعضها وبقى بعضها فانه بحال ما وصفت لك يقسم بالسهم على حال ما وصفت لك وكذلك الرقيق اذا أوصى بهما

الرجل ثم هلك بعضهم كانت بحال ما وصفت لك عند مالك تقسم بالسهم وإن لم يبق
 منها إلا مفسدان الوصية وكان الثلث يحملها كان ذلك للموصى له عند مالك وأما
 مسائلك فإذا ماتوا كلهم فقد بطلت الوصية لأن مالكا قال من أوصى له ببعد
 فبطل البعد فلا حق له في مال الميت (وقال غيره) لأن المال إنما ينظر إليه يوم ينظر في
 الثلث فأمات أو تلف قبل ذلك فكان الميت لم يتركه وكأنه لم يكن أوصى فيه بشيء
 لأنه لا يقوم ميت ولا يقوم على ميت قال ذلك ابن عباس ذكره سحنون عن ابن
 نافع بن عمار بن قيس بن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس **﴿ ابن وهب ﴾** عن
 عبد الجبار عن ربيعة أنه قال في الرجل يوصي للرجل بالشئ بعينه فيما يوصى من ثلثه
 فهلك ذلك الشيء قال ليس للذي أوصى له به أن يحاسب أهل الثلث بشئ وقد
 سقط حقه **﴿ ابن وهب ﴾** عن رجال من أهل العلم منهم مالك بن أنس وأنس بن
 عياض وابن أبي ذئب وعمر بن الحارث أن رجلا في زمان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أعتق أعبداً له ستة عند موته ولم يكن له مال غيرهم فأقسم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بينهم فأعتق ثلث تلك الرقيق **﴿ ابن وهب ﴾** عن جرير بن حازم عن ابن نيهان
 عن أيوب بن أبي تيمية عن محمد بن سيرين وأبي قلابة الجرمي عن عمران بن الحصين
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله **﴿ الألبان بن سعد ﴾** عن يحيى بن سعيد قال
 أدركت مولى لسعد بن بكر يدعى دهوراً أعتق ثلث رقيق له هم قريب من العشرين
 فرفع أمرهم إلى أبان بن عثمان فقسّمهم أثلاثاً ثم أقرع بينهم فأخرج ثلثهم فأعتقهم
﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد قال كان لرجل غلامان فأعتق
 أحدهما عند موته فلم يدر أيهما هو فأقسم أبان بن عثمان بينهما فطار السهم لأحدهما
 وغشي على الآخر

في الرجل يوصي للرجل بثلث عبيده فهلك بعضهم

﴿ قلت ﴾ رأيت أن قال ثلث عبيدي هؤلاء فلان وله ثلاثة أعبد فهلك منهم اثنان
 وبقي واحد (قال) ثلث الباقي للموصى له ولا يكون له جميع الباقي وإن كان ثلث الميت

يحمله وإن كان هذا الباقي هو ثلث العبيد فإنه لا يكون للموصى له منه إلا ثلثه وهذا
قول مالك وقد قال مالك في رجل قال ثلث رقيق أحرار قال مالك يمتق ثلثهم بالسهم
ولا يمتق من كل واحد منهم ثلثه. فهذا يدل على أنه شريك للورثة فيما بقي من العبيد
فإن كان ما بقي من العبيد يتقسمون أخذ الموصى له ثلث العبيد إن أرادوا القسمة وإن
كانوا لا يتقسمون فن دعا إلى البيع منهم أجبر صاحبه على البيع بحال ما وصفت لك
في البيوع إلا أن يأخذ الذي أبي البيع بما يعطى صاحبه ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال
من أهل العلم منهم مالك بن أنس ويونس بن يزيد عن ابن شهاب حديثهم عن
حامر بن سعد بن أبي وقاص أنه أخبره عن أبيه سعد أنه قال جاءني رسول الله صلى الله
عليه وسلم عام حجة الوداع يودني من وجع اشتد بي قال فقلت يا رسول الله قد بلغ
في من الوجع ما ترى وأنا ذو مال ولا يرثي إلا ابنة لي أفأتصدق بشئني مالى قال لا
قلت فالتفت يا رسول الله قال لا قلت فالتفت قال الثلث والثلث كثير إنك أن تدع
ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس وإنك لن تنفق نفقة تبتني بها
وجه الله إلا أجرت فيها حتى ما يحمل في في امرأتك قال فقلت يا رسول الله أأخلف
بمذ أصحابي قال إنك لن تخلف فتعمل عملا صالحا تبتني به وجه الله إلا ازددت به درجة
ورفعة ولملك لن تخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون اللهم أمض لأصحابي
هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم لكن البائس يسعد بن خولة يرثي له رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن مات بمكة (قال يونس) قال ابن شهاب فكان قول رسول الله صلى
الله عليه وسلم سنة في الثلث لكل موص بعده ﴿ ابن وهب ﴾ عن موسى بن علي عن
أبيه علي بن رباح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عاد سعدا في مرض مرضه
فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أوص فقال مالى كله لله قال ليس ذلك لك
ولا لي قال فثلاثة قال لا قال فنصفه قال لا تخين وارثك قال فثلاثة قال الثلث والثلث
كثير قال ثم دعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اللهم أذهب عنه البأس
رب الناس إله الناس ملك الناس أنت الشافي لا شافي إلا أنت أرقبك من كل شيء

يأتيك من حسد وعين اللهم أصبح قلبه وجسمه واكشف سقمه وأجب دعوته قال
سعد فسألتني أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما من بعده عن
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوصية فحدثتهما بذلك فحملنا الناس عليه في
الوصية ﴿ ابن وهب ﴾ قال وسمعت طلحة بن عمرو المكي يقول سمعت عطاة بن أبي
ربيع يقول سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله أعطاكم
ثلاث أموالكم عند وفاتكم زيادة في أعمالكم ﴿ مسلمة بن علي ﴾ عن زيد بن واقد
عن مكحول قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله أعطاكم اثنتين لم تكونا
لكم صلاة المؤمنين بصد موتكم وثلاث أموالكم زيادة في أعمالكم عند موتكم
﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم منهم عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن
عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر ويونس بن يزيد وغيرهم أن نافعا حدثهم عن
عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب سئل عن الوصية فقال عمر الثلاث وسط من
المال لا ينجس ولا يشطط

— في الرجل يوصي للرجل بثلاث غنمه فيستحق بمضها —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن قال ثلاث غنم لفلان وله مائة شاة فاستحق رجل ثلثي الغنم وبقي
ثلثها والثالث الباقي من الغنم يحمله الثلث للموصي به أيكون هذا الثالث الباقي من الغنم
جميعه للموصي له (قال) لا ويكون له ثلث ما بقي ﴿ قلت ﴾ ويحمل الضياع في الغنم
من الورثة ومن الموصي له (قال) نعم بمنزلة ما قال لي مالك في الميراث ﴿ قلت ﴾ فإن
قال جميع غنمي لفلان فهلك نصفها أو استحق نصفها أي يكون جميع ما بقي لفلان إذا
كان الثلث يحمل ما بقي منها (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ ولم لا يكون إذا أوصى بثلاث
الغنم فذهب منها ثلثاها وبقي الثلث لم لا يكون الثلث الباقي للموصي له إذا حمل ذلك
الثلث (قال) لأنه إنما أوصى له بثلاثها ولم يوص له بكلاها



﴿ في الرجل يوصي للرجل بعشر شياء من غنمه ﴾
 ﴿ فهلك غنمه إلا عشر شياء ﴾

﴿ قلت ﴾ فإن أوصي له بعشرة من هذه الغنم وهي مائة شاة فهلكت كلها الا عشرة منها والثلاث يحمل هذه العشرة (قال) فله العشرة كلها عند مالك ﴿ قلت ﴾ فإن كانت هذه العشرة تعدل لنصف الغنم لأنها أفضل الغنم أيعطيه إياها اذا كان الثلث يحملها في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فإن لم يهلك من الغنم شيء كيف يعطيه العشرة (قال) بالسهم يدخل في تلك العشرة ما دخل ﴿ قلت ﴾ فإذا سمي فقال عشرة من غنمي لقلان فهو خلاف ما اذا قال عشر هذه الغنم (قال) نعم اذا سمي عشرة وهي مائة شاة فهلكت كلها الا العشرة كانت العشرة كلها للموصي له واذا أوصى بعشرها فهلكت كلها الا عشرة لم يكن للموصي له الا عشر ما بقي (قال) وهو قول مالك

﴿ في الرجل يوصي باشتراء رقبة فتمتق عنه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أوصى رجل فقال اشترؤا نسمة فأعتقوها عنى فاشترؤوها أتكون حرة حين اشترؤوها أم لا تكون حرة حتى تمتق (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا ولا أراه حراً حتى يمتق لانه لو قتله رجل كانت قيمته قيمة عبد فهو ما لم يعتقه عندي بمنزلة العبد في حدوده ويخدمته وجميع حاله ﴿ قلت ﴾ فإن مات كان عليهم أن يشتروا آخر ان وسع ثلث الميت (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أوصى فقال اشترؤا رقبة فأعتقوها عنى وثلث ماله مائة دينار والورثة يمجدون رقبة بخمسين ديناراً ولم يسم الميت الثلث (قال) قال مالك انما ينظر في هذا الى ما ترك الميت من المال فان كان كثير المال نظر الى قدر ما ترك وان كان قليل المال نظر في ذلك فانما ينظر في ذلك الى ناله فيشتري له على قدر المال يجتهد له في ذلك بقدر ما يرى أن يشتري له في كثرة المال وقلته ليس من ترك مائة دينار في هذا بمنزلة من ترك ألف دينار ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أوصى أن يمتق عنه نسمة بألف درهم

والثالث لا يبايع ذلك أيمتق عنه مبلغ الثلث في قول مالك (قال) نعم إذا كان في ذلك قدر ما يشتري به رقبة وهو قول مالك بن أنس ﴿قلت﴾ فإن لم يكن فيها (قال) يشرك بينه وبين آخر فإن لم يجدوا إلا أن يمينوا بها مكاباً في آخر كتابته فصولاً وهذا قول مالك ﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن الحسن أنه قال إذا أوصى رجل بمال يتباع له به رقبة فلم يوجد له رقبة فليمن به في رقبة ﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى أن تشتري رقبة فتعتق عنه بألف درهم وذلك ثلثه فاشتراها الوصي فأعتقها عنه ثم لحق الميت دين كيف يصنع (قال) إن لحق الميت دين يفتقر جميع ماله رد العبد في الرق وان لحقه دين لا يفتقر جميع المال رد العبد وأعطى صاحب الدين دينه ثم يمتق من العبد مقدار ثلث ما بقى من مال الميت بعد الدين وهذا رأيي لأن مالكاً قال لا يضمن الوصي شيئاً إذا لم يعلم بالدين. ﴿قلت﴾ أرايت ان قال أعتقوا عني نسمة عن ظهار ولم يسم لهم الثمن (قال) ينظر في ذلك كما وصفت لك في ناحية المال في ثلثه وكثرته فيعتق من المال نسمة على قدر ما يرى السلطان

— الرجل يوصى أن يشتري عبد فلان فيعتق —

﴿أو يبايع عبده ممن أحب أو من فلان﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى أن يشتري عبد فلان لفلان فات الوصي فأبى سادات العبد أن يعموه (قال) قال مالك إذا أوصى أن يشتري عبد فلان فيعتقوه أو قال يعموا عبدي من فلان رجل ساء أو قال يعموا عبدي ممن أحب ان هؤلاء كلهم يزداد في ثمن الذي قال اشتروه فأعتقوه الثلث ثلث ثمنه ويوضع من ثمن الذي قال يعموه من فلان الثلث ثلث ثمنه ويوضع من ثمن الذي قال يعموه ممن أحب ثلث ثمنه وهذا إنما يوضع من ثمنه إذا لم يشتره الذي قال الميت يعموه منه جميع ثمنه فأبى أن يأخذه بذلك والذي قال يعموه ممن أحب كذلك أيضاً إنما يوضع ثلث ثمنه إذا لم يشتره الذي أحب العبد بجميع الثمن فإنه يوضع عنه الثلث ثلث ثمنه وكذلك العبد الذي قال اشتروه فأعتقوه فأنما يزداد في ثمنه مثل ثلث ثمنه إذا قال سيده لا أبيع بثلثه ﴿قلت﴾

ولا يزداد في هذا ولا يوضع عن هؤلاء الآخرين مبلغ ثلث مال الميث في قول مالك
 (قال) قال مالك لا ﴿قلت﴾ لم (قال) كذلك قال مالك مثل ما أخبرتك ﴿قلت﴾
 فان أبي السيد سيد العبد الذي أمر الميث أن يشتري فيعتق عنه أن يبعوه كيف
 يصنعون وكيف أن أبي هذا الذي قال يبعوا فلاناً منه أن يشتريه أو أبي هذا الذي
 قال العبد يبعوني منه أن يشتريه بثلاثي عنه كيف يصنعون (قال) أما الذي قال اشتروه
 فأعتقوه فإنه يستأني بثمنه فان أبوا أن يبعوه رد ثمنه ميراثاً بعد الاستيناء بذلك
 ﴿قال سحنون﴾ وقد روى ابن وهب وغيره عن مالك أن المال يوقف ما كان يرجى
 أن يشتري هذا العبد الذي أمر إلا أن يفوت بعتق أو موت وعليه أكثر الرواة
 وأما الذي قال يبعوه من فلان فان قال فلان لست آخذكم بهذا الثمن إلا أن يضمنوا
 أكثر من ثلث ثمنه فان الورثة يخبرون بين أن يعطوه بما قال وبين أن يقطعوا له
 بثلاث العبد بثلاً وأما الذي قال يبعوه ممن أحب وليس من رجل بعينه فلم يجد العبد
 من يشتريه بثلاثي ثمنه ممن أحب فان الورثة يخبرون بين أن يبعوه بما أعطوا وبين
 أن يمتنعوا لثمنه ﴿قال سحنون﴾ وقد روى أشهب عن مالك وغير واحد أن الورثة
 إذا بذلوه بوضيعة الثلث ولم يوجد من يشتريه إلا بأقل من ذلك ليس عليهم لانهم
 قد أنفذوا وصية الميت فليس عليهم أكثر من ذلك ﴿قال ابن وهب﴾ قال
 مالك وهذا الأمر عندنا وأما قوله اشتروا عبد فلان لفلان فأبى ساداته أن يبعوه
 فاني لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يزداد على ثمنه مثل ثلث ثمنه ان حمل ذلك
 الثلث فان باعه لسيده أنفذت وصية الميت وان أبوا إلا بزيادة أعطى الذي أمر أن
 يشتري له العبد قيمة العبد وزيادة ثلث ثمنه لانه كان بما يشتري اذا لم يجب الورثة
 أن يزدوا على ذلك شيئاً وان أبي أصحابه أن يبعوه بشئ ولم يكن من شأنهم أن
 يزدوا فان أبوا أن يبعوه أصلاً ضناً منهم بالعبد لم يكن الذي أوصى له به شئ من
 الرصية ﴿قال سحنون﴾ وقد قال غيره من الرواة انه اذا زيد في الذي أمر أن
 يشتري لفلان مثل ثلث ثمنه فلم يرد أهله أن يبعوه إلا بزيادة أو أبوا أصلاً ضناً

منهم بالبعد لم يكن لورثة أكثر من زيادة ثلث الثمن ولكن ثمنه موقوفا حتى يؤيس من البعد فان أيس من البعد رجع الثمن ميراثا ولم يكن للذي أوصى للميت أن يشتري له قليل ولا كثير لان الميت انما أوصى له برقة ولم يوص له بمال ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك في الرجل يقول في وصيته يبعوا عبي من يمتقه فلا يجردون من يأخذه بوضيعة الثلث من ثمنه انه يقال للورثة اما أن قيموه بما وجدتم والا اعتقتم من البعد ثلثه وهذا مما لا يخلف فيه قول مالك ﴿ قال سحنون ﴾ وقد بينا هذا الاصل باختلاف الرواة قبل هذا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال يبعوا عبي من فلان ولم يقل حطوا عنه ولم يذكر الحط (قال) يحط عنه وان لم يذكر الحط عند مالك لانه اذا لم يؤخذ بقيمته صارت وصيته بحال ما وصفت لك

﴿ في الرجل يوصى بعتق عبده أو ببيع من يمتقه فيأبى البعد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى بعتق عبده في مرضه فيأبى البعد أن يقبل ذلك (قال) هذا حر اذا مات سيده من الثلث والا فاحمل منه الثلث ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال) نعم هذا قول مالك ﴿ قال ﴾ وقال مالك في رجل أوصى أن تباع جاريته ممن يمتقها فمالت الجارية لا أريد ذلك (فقال) ينظر في حالها فان كانت من جوارى الوطء ممن يتخذ كان ذلك لها وان لم تكن ممن يمت من يمتقها ولا ينظر في قولها ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قيل لا ينظر الى قول الجارية وتباع للعتق الا أن لا يوجد من يشتريها بوضيعة الثلث ان كان للميت مال يحمل الجارية

﴿ في الرريض يشتري ابنه في مرضه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا اشترى ابنه في مرضه (قال) بلغنى عن مالك أنه قال ان كان الثلث يحمله جاز وعتق وورث بقية المال اذا كان وحده وان كان معه غيره أخذ حصته من الميراث (قال) ولم أسمع هذا من مالك وأخبرني به غير واحد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أعتق عبدا له واشترى ابنه فأعتقه وقيمه الثلث (قال) أرى

الابن مبدأ اذا حمله الثلث ويكون وارثا لان مالك لما جله وارثا اذا خرج من الثلث كان بمنزلة ما لو اشتراه صحيحا ﴿ وسئل ﴾ عن الرجل يوصي أن يشتري أبوه من بعد موته (قال) أرى أن يشتري ويعتق من بعد موته في الثلث وإن لم يقل اشتروه فاعتقوه فهو حر اذا قال اشتروه

﴿ في الوصية بالعتق ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لعبد ان مت من مرضي هذا أو هلك في سفري هذا فأنت حر أجمل هذه وصية أم لا في قول مالك (قال) هذه وصية عند مالك وله أن يغيرها فإن مات قبل أن يغيرها جازت في ثمة ان مات في سفره أو مات في مرضه ﴿ قلت ﴾ فإن برأ من مرضه أو قدم من سفره فلم يغير ما كان قال في عبده ذلك حتى مات أعتق أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يعتق إلا أن يكون كتب ذلك في قرطاس فوضعه وأقره بعد صحته أو بعد قدومه من سفره على حاله وقد كان وضعه على يد رجل وأقره على تلك الحال فهذه وصية تنفذ في ثلثه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال ان مت في سفري هذا أو من مرضي هذا فعبدني حر فأراد أن يبيعه (قال) نعم يبيعه ولا يكون هذا تديرا عند مالك ﴿ قال سحنون ﴾ قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا أن الموصي اذا أوصى في صحته أو في مرضه بوصية فيها عتاقه رقيق من رقيقه فانه يغير في ذلك ما بدا له ويصنع في ذلك ما شاء حتى يموت وإن أحب أن يطرح تلك الوصية ويبدل غير ما فعل وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه بيت ليلتين إلا ووصيته عنده مكتوبة (قال) وإن كان الموصي لا يقدر على تغيير وصيته وما ذكر فيها من العتق كان كل موص قد حبس ماله الذي أوصى فيه من الثأفة وغيرها وقد يوصي الرجل في صحته وعند سفره ﴿ قال ابن وهب ﴾ وبلغني عن عبد الرحمن بن القاسم وأبي بكر بن حزم ويحيى بن سعيد وابن قسيط وعبد الله بن يزيد بن هرمز من أن الموصي مخير في وصيته يعمو ما يشاء ويثبت منها ما يشاء ما عاش قال ابن قسيط ويحيى بن سعيد هذا الذي عليه قضاء الناس ﴿ ابن وهب ﴾

عن الخليل بن مرة عن قتادة عن عمرو بن شعيب عن الحارث بن ربيعة عن عمرو بن الخطاب قال مالك الوصية اخراجها ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب انه قال من أوصى بوصية ان حدث به حدث من وجهه ثم صح فبداله أن يمود في وصيته عاد فيها اذا استثنى ان حدث به حدث الموت وان أبت ذلك فقد أبت وان قال المريض بعد أن صح انما أردت ان حدث بي حدث أعتقهم فأنا أرى أن يدين (قال يونس بن يزيد) وقال ربيعة ان استثنى أو لم يستثن فهو قال مافل وينزع اذا شاء واذا صح ترك كل ما قال ولم يؤخذ به فهو حبيب نفسه (وقال ربيعة) ان الموصي لا يوصي في ماله انما ولي شيء نفسه فهو يتخير في موضعه فلا يؤخذ فيه بزلته ولا ما سبق منه فالموصى ينزع ويحدث في التافة وغيرها وان مع التافة أشباهها الرجل يطي الرجل عند الموت ان حدث به حدث الموت للمال فيزل بمنزلة الصدقة ثم ينقله الى غيره أو يصرف عنه بعضه فيكون ذلك بمنزلة التافة ولو كانت التافة تلزم لزم الصدقة فصاحب الوصية ينتقل في التافة وغيرها ﴿يحيى بن أيوب﴾ عن عمرو بن الحارث عن أبي الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يؤخذ من المعاهد آخر أمره اذا كان يعقل ﴿الحارث بن نبهان﴾ عن أيوب السخيتي عن ابن سيرين عن أنس بن مالك أنه كان يشترط في وصيته ان حدث بي حدث الموت قبل أن أغير وصيتي هذه ﴿قال يحيى بن أيوب﴾ وأخبرني نافع مولى ابن عمر أن ابن عمر كان يشترط في وصيته ان حدث بي حدث قبل أن أغير كتابي ﴿رجال﴾ من أهل العلم عن ابن شهاب وربيعة بن أبي عبد الرحمن وعطاء وغيرهم من أهل العلم انهم كانوا يقولون يعاد في كل وصية ﴿عمرو بن الحارث والليث بن سعد﴾ عن يحيى بن سعيد ان أبا الزبير المكي أخبره أن أبا عمرو بن دينار أعتق في وصية له غلامين له ثم بدا له فأعتق غيرهما فرغ ذلك الى عبد الملك بن مروان فأجاز له ما صنع وقال انما هو بخير حتى يفرغ من وصيته ﴿أخبرني﴾ ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن عطاء بن أبي رباح وطاوس ومجاهد وربيعة وأبي الزناد وابن شهاب أنهم كانوا يقولون

الآخرة حق من الأولى وإن الموصى بخير في وصيته يحمو منها ما يشاء ويثبت منها ما يشاء ما عاش ﴿ قال ﴾ وقال مالك في رجل أوصى في وصيته فقال إن مت فكل مملوك لي مسلم فهو حرّ وله عبيد مسلمون ونصاري فأسلم قبل أن يموت بعض رقيقه ثم يموت قال مالك لا يمتق منهم إلا من كان منهم مسلماً يوم أوصى لأنّي لا أراه أراد غيرهم ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في رجل قال كل مملوك لي مسلم حرّ أن حدث بي حدث الموت فلما كتب الكتاب أسلم بعض رقيقه قبل أن يموت قال نرى ذلك انتهى إلى الذين كانوا مسلمين يوم قال ذلك القول ﴿ قال يونس ابن يزيد ﴾ وقال نافع مولى ابن عمر مثله ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً أوصى بمتق عبده من بعد موته أو قال هو حرّ بعد موتى أو قال أعقوه بعد موتى بشر ثم مات سيده أ يكون هذا الكلام قوله أعقوه وقوله هو حرّ بعد موتى بشهر سواء (قال) نعم وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن أوصى فقال هو حرّ بعد موتى بشهر فأت السيد والثلاث لا بحملة (قال) يقال للورثة أجزوا الوصية والا فاعتقوا منه الثلث بثلاث ﴿ قلت ﴾ فإن أجاز الورثة الوصية (قال) إن أخذ منهم تمام الشهر خرج بجميعه حرّاً وهذا قول مالك

التشهد في الوصية

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن أراد أن يكتب وصيته هل سمعت من مالك أنه يقول يشهد في الكتاب فيكتب ذلك قبل الوصية (قال) نعم سمعته يقول يشهد في الكتاب فيكتب إذا أراد أن يكتب الوصية ﴿ قلت ﴾ فهل ذكر لكم هذا التشهد كيف هو (قال) لم يذكره لنا ﴿ ابن وهب ﴾ عن أشهل بن حاتم عن عبد الله بن عون في وصية محمد بن سيرين قال هذا ذكر ما أوصى به محمد بن أبي مرة بنيه وأهله أن يتقوا الله ويصلحوا ذات بينهم ويطيعوا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين وأوصاهم بما أوصى به إبراهيم بنه ويعقوب يا بني إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون ولا ترغبوا أن تكونوا أخواناً للأنصار ومواليهم فإن العفة والصدق خير وأبقى

وأكرم من الرياء والكذب ثم أوصى مما ترك ان حدث به حدث الموت قبل أن تغير وصيته هذه فذكر حاجته (قال ابن عون) فذكرناه لنافع مولى ابن عمر فقال كانت أم المؤمنين توصي بهذا (وسمعت) من يحدث عن أنس بن مالك قال كانوا يوصون أنه يشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله وأوصى من ترك من أهله أن يتقوا الله ربهم ويصلحوا ذات بينهم ان كانوا مؤمنين وأوصاهم بما أوصى به ابراهيم بنه ويعقوب يا بني ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وأنتم مسلمون وأوصى ان مات من مرضه هذا

— في الرجل يكتب الوصية ولا يقرأها على الشهود —

قلت ﴿أرأيت رجلا كتب وصيته ولم يقرأها على الشهود ودفعها اليهم مكتوبة وقال لهم اشهدوا علي بما فيها ولم يأميئوه حين كتبها الا أنه دفعها اليهم مكتوبة وقال اشهدوا علي بما فيها (قال) قال مالك ذلك جائز اذا عرفوا أنه الكتاب بعينه فليشهدوا عليه ﴿وقال ابن وهب ﴿عن مالك مثله اذا طبع عليها ودفعها الى نفر وأشهدهم أن ما فيها عنه وأمرهم أن يكفلوا خاتمه حتى يموت قال ذلك جائز اذا أشهدهم ان ما فيها منه (عبد الله بن عمر بن حفص) عن سعيد بن زيد عن حفص بن حاصم بن عمر بن الخطاب أنه كان اذا أراد سفراً كتب وصيته وطلبها ثم دفعها الى سالم بن عبد الله ابن عمر وقال اشهدوا علي بما فيها ان حدث بي حدث فاذا قدم قبضها منه

— في الرجل يكتب وصيته ويقرأها على يديه حتى يموت —

﴿قال ابن القاسم ﴿قلت للمالك الرجل يوصي عند سفره وعند موته فيكتب وصيته ويجمعها على يدي رجل ثم يقدم من سفره أو يبرأ من مرضه فيقبضها من هي عنده فهلك فتؤخذ الوصية بمجالها أو تقوم عليه البيعة أنها هي أرى أن تنفذ (قال) لا وكيف تجوز وهي في يديه قد أخذها فلعلة أن يكون انما أخذها ليؤامر نفسه فيها وليس ممن يريد أن يجيز وصيته فأخذها ولا يضمها على يدي نفسه وانما تنفذ اذا جعلها

على يدي رجل ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كتب وصيته وهو مريض وأقرها عند نفسه
وأشهد عليها ثم مات أتجز هذه الوصية في قول مالك (قال) ثم ﴿ قلت ﴾ أرأيت
ان كتب وصيته وأشهد عليها وهو صحيح فأمسكها عنده حتى مات أتجز وصيته
هذه أم لا في قول مالك (قال) قال لي مالك وصيته جائزة ﴿ قال ابن القاسم ﴾
وأنا أرى أن الوصية جائزة اذا كتب وصيته ولم يقل ان حدث بي حدث من
مريض هذا أو في سفرى هذا انها جائزة وان كانت عنده اذا كانت الوصية مبهمة
لم يذكر فيها موته من مرضه هذا ولا ذكر سفرأ أنها جائزة وسواء ان كان كتبها
في صحته أو مرضه فهي جائزة اذا كتب فيها متى ما حدث بي حدث أو ان حدث
بي حدث أخرجه من يديه أو كانت على يديه فهي جائزة اذا شهد عليها الشهود
وانما اختلف الناس في السفر والمرض ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى فقال ان حدث
بي حدث من مرضى هذا أو سفرى هذا فلفلان كذا وكذا وفلان عدى حر
فكتب ذلك وبرأ من مرضه أو قدم من سفره فأقر وصيته بحالها (قال) هي وصية
بحالها ما لم يتقضا فتى مات فهي جائزة وان برأ من مرضه وقدم من سفره وان لم
يكن كتب ذلك وانما أوصى بغير كتاب فقال ان حدث بي حدث في سفرى هذا
أو في مرضى هذا وأشهد على ذلك فانه اذا صح من مرضه ذلك أو قدم من
سفره ذلك ثم مات بعد ذلك فان ذلك باطل لا يجوز ولا ينفذ منه شيء وان لم يكن غير
ما أشهد عليه من ذلك ولا يقضه بفعل ولا غيره فانه لا يجوز منه شيء على حال
وكذلك قال مالك يريد بذلك اذا لم يكن كتب بذلك كتاباً ووضع على يدي غيره ولم
يقضه ولم يغيره حتى مات ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال
في رجل كتب وصيته فكتب فيها ان حدث بي حدث من وجهى هذا أو سفرى
هذا ثم برأ من وجهه ذلك أو قدم من سفره ذلك وبقيت وصيته كما هي لا يذكر
فيها شيئاً (قال ابن شهاب) هي وصية اذا لم يغيرها وان سلم بن عبد الله أخبرني
عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما حق امرئ مسلم يرحل عليه

ثلاث ليال الا ووصيته عنده مكتوبة ﴿سحنون﴾ وقال مالك من أوصى بوصية فكتب فيها ان أصابني قدر في مرضي هذا فصح ولم يقبض الوصية من صاحبها الذي وضعها عنده حتى مرض مرضاً آخر فأتى فأراها جائزة

﴿في الوصية الى الوصي﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت الوصي اذا أوصى اليه ارجل فقال اشهدوا ان فلاناً وصى ولم يزد على هذا القول ان تكون وصية في جميع الاشياء ويكون له أن يزوجه بناته وبنيه الصغار وان لم يكن الوالد أوصى اليه ببضع البنات ولا قال له زوج بختي (قال) نعم اذا قال فلان وصي ولم يزد على ذلك فهو وصيه في جميع الاشياء وفي بضع بناته وفي انكاح بنيه الصغار ﴿قلت﴾ فان كان للصغار أولياء حضور (قال) نعم وان كان لهم أولياء حضور فهذا الوصي أولى بانكاحهم في قول مالك ﴿قلت﴾ فان كانت البنات قد بلغت أ يكون للوصي أن يزوجهن أيضاً (قال) نعم وهو أولى من الاولياء فيهن الا أنه ليس له أن يزوجهن الا برضاهن ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قال﴾ سحنون ﴿وقد كتبنا آثار هذا في كتاب النكاح الاول﴾ ﴿قلت﴾ أ رأيت ما كان للميت من ابنة ثيب أ يكون لهذا الوصي أن يزوجهما اذا رضيت ولها أولياء حضور (قال) لم يقل لنا مالك اذا كن أبكاراً أو اذا كن ثيبات (قال) انما سألتنا مالكا وكان معنى قوله عندنا على الابكار فقال ما أخبرتك وهو عندنا سواء الوصي ولي في الثيب وفي البكر اذا رضيت ولو وليت الثيب الولي يزوجهما جاز نكاحه وان كره الوصي ذلك وانما هذا في الثيب ولا يكون في البكر وذلك لاننا سألتنا مالكا عن المرأة الثيب توكل أخاها يزوجهما ولها والد حاضر فكره أبوها النكاح وأراد أن يفسخه فقال مالك أئيب هي فلما نعم قال مالك ماللا ب ومالها وراي انكاح الأخ جائزاً وان كره ذلك الأب وكذلك الوصي اذا رضيت الثيب فولت أمرها الولي جاز انكاحه ايها وان وان كره ذلك الوصي والبكر مخالفة للثيب في هذا ﴿قال﴾ وقال مالك بن أنس وصي الوصي بمنزلة الوصي في النكاح وغيره ﴿قلت﴾ أ رأيت ان مات الوصي فأوصى الى

غيره أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك يكون وصى الوصى مكان الوصى في البيع وغيره ﴿قلت﴾ أ رأيت الميت اذا أوصى الى رجل فقال فلان وصي أ يكون هذا وصياً في انكاح بناته وجميع تركته في قول مالك (قال) نعم الا أن ينحصر بشئ فلا يكون وصياً الا على ذلك الشئ ﴿قلت﴾ ووصى الوصى بهذه المنزلة (قال) نعم وهو قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك ووصى الوصى بمنزلة الوصى ﴿قال﴾ وقال يحيى ابن سعيد فيمن ولي وصية وان كانا رجلين أو ثلاثة خضر أحدهم الموت فأوصى بما أوصى به اليه من تلك الوصية الى غير شريكه في الوصية جاز ذلك له على ما فيها ﴿سعدون﴾ ولسنا نقول بذلك الا أنه نزع من يزعم أن الوصى لا يوصي بما أوصى به اليه ﴿مسلمة بن علي﴾ عن هشام بن حسان وغيره عن محمد بن سيرين عن شريح أنه أجاز وصية وصى الوصى ﴿وبلغني﴾ عن علي بن أبي طالب أنه أجاز وصية وصى الوصى (قال مسلمة بن علي) وقال الاوزاعي يرجع الى الاول فالاول وسمعت مالكا يقول في الرجل يوصي الى القوم أن ماله لا يتقسمونه بينهم بل يكون عند افضلهم . هذه الآثار لابن وهب

وصى المرأة

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن امرأة هلكت وعليها دين فأوصت بوصايا وأوصت الى رجل أ يكون هذا الرجل وصيها ويبيع مالها حتى يقضي دينها وينفذ وصاياها أم لا يجوز له أن يبيع من ذلك الامتداد الدين والوصايا (قال) ان كان لها ورثة فأدوا دينها وقاسموا أهل الوصايا فذلك لم جائز والوصى هو وصي اذا أوصى اليه رجل أو امرأة في قضاء الدين وانفاذ وصيته فوصى الرجل ووصى المرأة في ذلك سواء ﴿قلت﴾ أ رأيت المرأة اذا لم يكن عليها دين ولم تكن وصية وأوصت الى رجل أ يجوز وصيتها في قول مالك (قال) لا يجوز وصيتها في مال ولها اذا كانوا صغاراً ولهم أب فان لم يكن لهم والد جازت وصيتها في مال نفسها ﴿وقال ابن القاسم﴾ كنت يوماً عند مالك فأتاه قوم فذكروا له أن امرأة أوصت الى رجل بتركها ولها أولاد صغار

قال مالك كم تركت قالوا نحو ستين ديناراً قال ما أرى إذا كان الوصي عدلاً
 إلا أن ينفذ ذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وذلك الأمر عندى فيمن لم يكن له أب ولا
 وصي (وقد قال غيره) من الرواة أن وصية المرأة بمال ولدها لا تجوز ﴿ قال سحنون ﴾
 وهذا عندنا أعدل

في وصي الأم والأخ والجد

﴿ قلت ﴾ أ رأيت وصي الأم هل يكون وصياً فيما تركت الأم إذا أوصت إليه في
 قول مالك (قال) سمعت مالكا يخفف ذلك ويحمله وصياً في الشيء اليسير وذلك رأيي
 وأما في الشيء الكثير فلا أرى ذلك وأرى أن ينظر السلطان له في ذلك ﴿ قلت ﴾
 أ رأيت وصي الأخ إذا كان أخوه وارثه وأخوه صنير فأوصى بتركته التي برثها أخوه
 منه وبأخيه إلى رجل وليس للأخ أب ولا وصى أ يجوز ذلك في قول مالك (قال)
 أرى أن الأخ إذا كان وصياً لأخيه جاز ذلك والألم تكن وصيته تلك وصية وذلك
 إلى السلطان فإن رأى أن يقره أقره والأجمله إلى من يرى ﴿ قلت ﴾ فافرق ما بين
 وصي الأخ ووصي الأم (قال) الأم والدة يجوز لها في ولدها أشياء كثيرة ولا تجوز
 للأخ ولو أجزته للأخ لأجزته لمن هو أبعد من الأخ لهم أو للعصبة ﴿ قلت ﴾
 أ رأيت الجد إذا هلك وفي حجره ولد ابنه أصغر ليس لهم أب ولا وصى فأوصى الجد
 بهم إلى رجل أ يكون ذلك الرجل وصياً لهم أم لا في قول مالك (قال) أرى أن لم يكن
 الجد لهم وصياً لم يجز ذلك ألا ترى أنه لا ينكح الأبكار من بنات ابنه حتى يملن
 ويرضين ولا يلزم الجد نفقة أحد من ولد ابنه ذكرًا كان أو أنثى ولا يلزم ذلك الولد
 نفقة جدهم فإذا كان لا يملك بعضهم بعضاً صاروا كأولاد أو كباراً وليس له أن يوصى
 بهم إلى أحد وإن كانوا هم وراثته

﴿ في الرجل يوصي بدينه الى رجل وماله ﴾
 ﴿ الى آخر ويضع بناته الى آخر ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال فلان وصي على قضاء ديني وقاضي ديني وفلان وصي على مالي وفلان وصي على بضع بناتي (قال) هذا جائز ﴿ قال ﴾ ولقد مثل مالك وأنا عنده عن رجل أوصى الى رجل ان يتقاضى دينه ويبيع تركته ولم يوص اليه بأكثر من هذا أيجوز له أن يزوج بناته (قال) قال مالك لو فعل ذلك لرجوت أن يكون جائزاً ولكن أحب الي أن يرفع ذلك الى السلطان حتى ينظر في ذلك السلطان

﴿ في الرجل يقول فلان وصي حتى يقدم فلان فاذا قدم فهو وصي ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أوصى الى رجل فقال فلان وصي حتى يقدم فلان فاذا قدم فلان فلان القادم وصي أيجوز هذا (قال) نعم هذا جائز

﴿ في عزل الوصي عن الوصية اذا كان خيئاً ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت اذا كان الوصي خيئاً أعزل عن الوصية (قال) قال مالك بن أنس نعم اذا كان الوصي غير عدل فلا تجوز الوصية اليه (قال) وقال مالك وليس للميت أن يوصي بماله غيره وورثته الى من ليس يبدل

﴿ في الوصي يبدو له في الوصية بعد موت الموصي ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قبل الوصي وصية في مرض الموصي ثم بدله بعد موت الموصي أن يتركها (قال) أراها قد لزمته وليس له أن يذهبها بعد ما مات الموصي

﴿ في الوصية الى الذي والذي الى المسلم ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت مسلماً أوصى الى ذمي أيجوز ذلك أم لا (قال) قال مالك المسخوط لا تجوز الوصية اليه (قال مالك) فالذمي أخرى أن لا تجوز الوصية اليه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أوصى الى نصراني أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز

ذلك اذا أوصى الى غير عدل فالنصراني غير عدل ﴿قلت﴾ أرأيت ان أوصى ذي الى مسلم (قال) قال مالك ان لم يكن في تركته الحر أو الخنزير أو خاف أن يلزم بالجزية فلا بأس بذلك.

﴿في الوصيين بيع أحدهما أو يشتري دون صاحبه﴾

﴿قلت﴾ أرأيت الوصيين هل يجوز لأحدهما أن يبيع ويشتري لليتامى دون صاحبه (قال) قال مالك في الوصيين انه لا يجوز لأحدهما أن يزوج دون صاحبه الا أن يوكله صاحبه (قال مالك بن أنس) فان اختلفا نظر في ذلك السلطان وقال البيهقي عندي بمنزلة (وقال غيره) لأن الى كل واحد منهما ما الى صاحبه وكأنهما في فعلهما فعل واحد.

﴿في الوصيين مختلفان في مال الميت﴾

﴿قلت﴾ أرأيت اذا اختلف الوصيان في مال الميت عند من يكون (قال) قال مالك يكون المال عند أحدهما ولا يقسم ﴿قلت﴾ فان كانا في العدة سواء (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن ينظر السلطان في ذلك فيدفع المال الى أحرزهما وأكفاهما ﴿قلت﴾ أرأيت الوصيين اذا كان الورثة صغاراً فأخذ أحدهما بعض الصبيان عنده وقسم المال فأخذ كل واحد منهما حظ من عنده من الصبيان أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا يقسم المال ولكن يكون عند أحدهما وقد أخبرتك بهذا عن مالك

﴿في الوصية الى العبد﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان أوصى الى عبد نفسه أو مكاتب نفسه أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان كان في الورثة أكبر وأصاغر فقالوا نحن نبيع العبد وتأخذ حقنا (قال) ينظر الى قدر حظوظ الكبار من ذلك فان كان للأصاغر مال يحمل أن يؤخذ لهم العبد فيكون العبد وصياً لهم القائم لهم أخذ العبد لهم وأعطوا الا كابر قدر

حظوظهم منه وان لم يكن في ما لهم ما يحمل ذلك وكان ذلك مضراً بالأصغار باع
الاكابر نصيبهم وترك حظ الاصغار في العبد يقوم عليهم الا أن يكون في بيع
الاكابر انصباؤهم على الأصغار ضرر في بيعهم هذا العبد ويدعون الى البيع فيلزم
الأصغار البيع مع اخوتهم الاكابر

﴿ في بيع الوصي عقار اليتامى وعبدهم الذي قد أحسن القيام عليهم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الوصي هل له أن يبيع عقار اليتامى (قال) قال مالك لهذا وجوه أما
الدار التي لا يكون في غلتها ما يحملهم وليس لهم مال يشق عليهم منه فباع ولا أرى
بذلك بأساً أو يرغب فيها فيعطى الثمن الذي يرى أن ذلك له غبطة مثل الملك مجاورة
فيحتاج اليه فيشتمه وما أشبه ذلك فلا أرى بذلك بأساً وأما على غير ذلك فلا أرى
ذلك ﴿ قال ﴾ وسمعت مالكا يقول في عبد لليتامى قد أحسن عليهم القيام وحاط عليهم
فأراد الوصي بيعه (قال) قال مالك لا يكون له أن يبيعه اذا كان على هذه الحال

﴿ في الوصي يشتري من تركه لليت ﴾

﴿ قال عبدالرحمن بن القاسم ﴾ أتى الى مالك رجل من أهل البادية فسأله عن حمارين
من حمير الاعراب هلك صاحبهما فأوصى الى رجل من أهل البادية فتسوق الوصي
بهما في البادية وقدم بهما المدينة فلم يعط بهما الا ثمناً يسيراً نحواً من ثلاثة دنانير فأتى
الى مالك فاستشاره في أخذهما لنفسه وقال قد تسوقت بهما في المدينة والبادية فأنا
أريد أن أخذهما بما أعطيت (قال مالك) لا أرى به بأساً وكأنه خففه لقله الثمن ولأنه
تأفه وقد اجتهد الوصي ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأما الوصي فقد قال مالك فيه لا يشتري
لنفسه ولا يشتري له وكيل له ولا يندس من يشتري له ولكن مالكا وسع لهذا
الاعرابي لانه تأفه يسير ﴿ قلت ﴾ أرايت الوصي اذا ابتاع عبداً لنفسه من اليتامى
أيجوز ذلك (قال) لا يجوز ذلك عند مالك (قال) وكان مالك ينكر ذلك انكاراً شديداً
(قال) وقال مالك ينظر فيما ابتاع الوصي من مال اليتامى فان كان فيه فضل كان

اليتامى وان كان فيه نقصان ترك بيد الوصي

﴿ في الوصي بيع تركه الموصي وفي ورثته كبار وصغار ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الوصي اذا كان في الورثة أصاغر وأكابر فأراد أن يبيع الوصي الميراث دون الاكابر (قال) اذا كانوا حضوراً فليس له ذلك الا أن يحضرهم لان مالكا قال لي اذا كان للميت دين على رجل فأوصى الى رجل وله ورثة كبار فأخبر الوصي التريم بالدين لم يكن تأخيرهُ جائزاً عليهم (قال) وان كانوا صغاراً وأخبر الوصي التريم على وجه النظر للأصاغر جاز ذلك وذلك أتى سأله عن الرجل يحلف للرجل بطلاق امرأته البتة ليقضينه حقه الى أجل الا أن يشاء أن يؤخره فيموت الذي له الحق أقترى للورثة أن يؤخروه (قال) قال مالك نعم اذا كانوا كباراً أو كان أوصى الى رجل والورثة صغار فأخبره الوصي جاز ذلك له الا أن يكون عليه دين فلا يجوز تأخير الاكابر ولا تأخير الوصي ﴿ وقد قال غيره ﴾ لا يجوز تأخير الوصي لان تأخيرهُ من المعروف ومعرفة لا يجوز ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان كانوا كباراً غيباً (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك ولكن أرى ان كانوا بأرض بعيدة نائية وترك حيواناً ورفيقاً وثياباً رأيت للوصي أن يبيع ذلك ويجمعه لهم فذلك جائز عليهم ويرفع ذلك الى الامام حتى يأمر من يبيعه معه نظراً للثائب

﴿ في الرجل يوصي ويقول قد أوصيت الى فلان فصدقوه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال قد أوصيت بشئ وقد أخبرت به الوصي فصدقوا الوصي أم يجوز ذلك (قال) قال مالك في رجل قال قد كتبت وصيتي وجعلتها عند فلان فصدقوه وفقدوا ما فيها انه يصدق وينفذ ما فيها فكذلك مسائلك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال الوصي انما أوصى بالثلث لابي (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا ما أخبرتك ولا أرى أن يقبل قوله لان مالكا سئل عن رجل أوصى بشئ لرجل يحمله حيث يريد فأعطاه ولد نفسه يني ولد الوصي أو أحداً من ذوى قرابته (قال) قال

مالك لا أرى ذلك جائزاً إلا أن يكون لذلك وجه يعرف به صواب فعله فهذا شاهد
لأنه فلا أرى أن يجوز ﴿وقد قال غيره﴾ يقبل قول الوصي الذي قال الميث صدقوه

﴿في شهادة الوصي لرجل أنه وصى معه﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن أوصى الى رجلين فشهد الوصيان بعد موت الموصي أنه أوصى
الى فلان أيضاً معنا يجوز أم لا (قال) قال مالك نعم يجوز ﴿وقال غيره﴾ اذا لم يكن
لها فيها شهدا به منفعة

﴿في الولدين يشهدان لرجل أنه وصى أبيهما﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن شهد رجلان من الورثة أن أباهما أوصى الى فلان (قال)
لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه جائزاً لأن مالكا قال لو شهد الوارثان على نسب
يلحقانه بأبيهما أو وصية لرجل قال أو بدين على أبيهما جاز ذلك فكذلك الوصية
﴿قال﴾ ولقد سئل مالك عن الوارثين يشهدان على عتق عبد أن أباهما عتقه ومعهما
أخوات (قال) ان كان من الرقيق الذي لا يثنمان على جر الولاء اليها في دناءة الرقيق
وضعتهم جاز ذلك وعتق الرقيق من رأس المال وان كان من العبيد الذين يرغب في
ولائهم ويثنمان على جر ولاء هؤلاء الرقيق ذون أخواتهم أو امرأة أبيهم وما أشبه
ذلك لم يجوز ذلك ﴿وقال غيره﴾ في الوارثين اللذين شهدا على الوصية ان لم يجزا بذلك
نفسا الى أنفسهما جاز وان جرا بذلك فاعلم لم يجوز

﴿في شهادة الوصي للورثة﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن شهد الوصي بدين للميت على الناس أن يجوز ذلك في قول مالك
ابن أنس (قال) لا ﴿قلت﴾ لم قال مالك لا يجوز (قال) لأنه يجر الى نفسه ﴿قلت﴾
أ رأيت ان كان الورثة كلهم كباراً أن يجوز شهادة الوصي (قال) ان كان الورثة عدولا
وكان لا يجر بشهادته شيئاً يأخذه فشهادته جائزة ﴿قلت﴾ أ رأيت ان شهد الوصي
لورثة الميت بدين لم على أحد من الناس أن يجوز ذلك في قول مالك (قال) قال مالك

لا يجوز ذلك لانه هو الناظر لهم ﴿ قلت ﴾ فان كانوا كباراً (قال) اذا كانوا كباراً أو كانوا عدولا يلون أنفسهم فأرى شهادته جائزة لهم لانه ليس يقبض الوصي لهم شيئاً انما يقبضون هم لانفسهم اذا كانت حالهم مرضية

— في شهادة النساء للوصي في الوصية —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان شهد النساء للوصي أنه أوصى اليه هذا الميث اتجوز شهادتهن مع الرجل (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا ولكن ان كان في شهادتهن عتق وأبضاع النساء فلا أرى أن تجوز ﴿ وقال غيره ﴾ لا تجوز شهادة النساء على الوصية على حال لان الوصية ليست بمال ﴿ قلت ﴾ أرايت ان شهدن أنه أوصى لهذا الرجل بكذا وكذا اتجوز شهادتهن في قول مالك (قال) نعم شهادتهن جائزة وان لم يكن غيرهن حلف معين واستحق حقه (قال) وامرأتان ومائة امرأة في ذلك سواء يحلف معين ويستحق حقه ﴿ قلت ﴾ ويحلف مع المرأة الواحدة (قال) لا ﴿ قلت ﴾ فان شهدت امرأتان لبيد أو لامرأة أو لصبي أمحلفون ويستحقون حقهم (قال) أما البعد والمرأة فتم محلفون ويستحقون وأما الصبي فلا يحلف حتى يكبر وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان كان في الورثة كبير واحد أو أكثر من ذلك أمحلفون (قال) من حلف منهم فانه يستحق مقدار حقه ولا يستحق الا صاغر شيئاً فانما يستحق كل من حلف مقدار حقه من ذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فان نكل الاكابر عن العيين وبلغ الاصاغر كان لهم أن يحلفوا ويستحقوا حقوقهم في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت الذي اذا شهدت له امرأتان بحق من الحقوق على رجل مسلم أمحلف الذي مع شهادة هؤلاء النساء ويستحق حقه في قول مالك (قال) نعم (قال) ابن القاسم) وأرى في رجل مات وشهد على موته امرأتان أنه ان لم يكن له زوجة أو يكون أوصى بعتق عبده يمتقون بعد موته ولم يكن له الامال يقسم فأرى شهادتهن جائزة ﴿ قال سحنون ﴾ وقد أعلمتك ما قال غيره في شهادة النساء ﴿ ابن وهب ﴾ عن سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح

عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد الواحد
 ﴿ابن وهب﴾ عن عمر بن قيس عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن النبي صلى
 الله عليه وسلم مثله ﴿مالك بن أنس﴾ وعمر بن محمد وأنس بن عياض أن جعفر بن
 محمد أخبرهم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد
 الواحد ﴿سحنون﴾ عن أنس بن عياض وأخبرني جعفر بن محمد أنه سمع أبا يعقوب
 للحكم بن عتيبة وأشهد لقضى بها علي بن أبي طالب بين أظهركم بالكوفة ﴿ابن
 وهب﴾ عن مالك وابن أبي الزناد أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد
 ابن أبي عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وهو عامل على الكوفة أن اقض باليمين
 مع الشاهد

— في الرجل يوصي إلى الرجلين فيخاصم أحدهما في خصومة للموصي —
 ﴿دون صاحبه ويخاصم أحدهما في دين على الميت﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا أوصى إلى رجلين وقد كانت بين الموصي وبين رجل
 خصومة أيجوز أن يخاصم أحد الوصيين في قول مالك (قال) لا يجوز. أم أحد الوصيين
 دون صاحبه ولم توقفه على مسألتك هذه ولكن ذلك رأيي أنه لا يجوز ﴿قلت﴾
 فلو أن مدعي ادعى قبل هذا الميت دعوى فأصاب أحد الوصيين أيكون له أن
 يخاصمه دون الآخر (قال) قال مالك يقضى على النائب فهذا الذي ادعى على الميت
 دعوى تقبل بينته وثبت حقه قدر على أحد الوصيين أو لم يقدر (وقال مالك) يقضى
 على النائب فإن جاء الوصي النائب بعد ما قضى القاضي على هذا الوصي الحاضر فكانت
 له حجة على الميت جهلها هذا الوصي الذي خاصم نظر القاضي في ذلك. فإن رأى
 ما يدفع به حجة هذا المستحق دفعها ورد الحق إلى ورثة الميت وإن لم ير ذلك أنفذه

— في الرجل يوصي لام ولده على أن لا تزوج —

﴿قلت﴾ أرايت أن أوصي لام ولده بألف درهم على أن لا تزوج فقالت لا أتزوج

وقبضت الالف ثم انها تزوجت بعد ذلك (قال) شهدت مالكا وسئل عن امرأة هلك عنها زوجها وأوصى اليها على أن لا تنكح فتزوجت قال مالك أرى أن تفسخ وصيتها فأرى مسائلك مثل هذه تنزع منها الالف ان تزوجت .

❦ في الرجل يوصي لجنين امرأة فتسقطه بعد موت الموصي ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أوصى لسا في بطن هذه المرأة بوصية فات الموصى ثم أسقطت بعد ما مات الموصي (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى له من الوصية شيئا الا أن يخرج حيا ويستهل صارخا والا فلا شيء له

❦ في الرجل يدعى أنه قد أنفق مال اليتيم عليه أو دفعه اليه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت الوصي اذا بلغ اليتامى فقال قد دفعت اليهم أموالهم بعد ما بلغوا وأنكروا أن يكونوا قبضوا أموالهم أ يصدق الوصي عليهم أم حتى يقيم البيعة الوصي (قال) لا يصدق الوصي حتى يقيم البيعة والا غريم قال وهذا قول مالك ❦ قال ❦ وقال مالك أيضا انه ان قال قد أنفقت عليهم وهم صغار فان كانوا في حجره يليهم كان القول قوله ما لم يأت بأمر يستنكر أو يسرف من النفقة فان كان يليهم غيره مثل أمهم أو أخيم أو غير هؤلاء ثم قال قد دفعت النفقة الى من يليهم أو أنفقت عليهم فأنكروا لم يقبل قوله منه الا بيعة يأتي بها والا غريم ❦ سحنون ❦ وقد قال الله تبارك وتعالى فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم

❦ في اقرار الورث لأجنبي بوصية أو بوديعة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أقر الورث بوصية الثلث لرجل أجنبي (قال) يحلف الاجنبي مع هذا الورث ويستحق حقه فان أبي أن يحلف أخذ مقدار حقه من نصيب الذي أقر له ❦ سحنون ❦ ان كان غير مولى عليه ❦ قلت ❦ أ رأيت ان هلك والذي وترك أموالا ورقيقا فأقرت بعبد من الرقيق أنه كان في يدي أبي وديعة لفلان وأنكر يتيمة

الورثة كيف يتسمون هذا المبد الذي أقربه لفلان وقد ترك والده رقيقا كثيرا (قال)
يخلف صاحبه ويستحق حقه مع شاهده ان كان عدلا ﴿قلت﴾ فان أبي أنت
يخلف (قال) يكون له قدر مورثه منه

﴿في الرجل يوصي بعتق أمته الى أجل فتلد﴾

﴿قبل مضي الاجل أو تجنى جناية﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال أعتقوا أمتي من بعد موتي بسنة في وصيته ثم مات
فولدت الامة قبل مضي السنة أو جنت جناية قبل مضي السنة أو جنى عليها قبل مضي
السنة (قال) اذا مات الميت فهذه الامة لا ترد الى الرق على حال لانها قد صارت
بعد موته ممتقة الى أجل اذا كان الثلث يحملها فان ولدت ولدا بعد موت سيدها فولدها
بمزلتها لان الممتقة الى أجل ولدها بمزلتها يعتق بمزتها (قال) وأما ما جنت من جناية
فانما يقال للورثة ابرؤا من خدمتها أو افتكوا الخدمة بجميع الجناية فان برؤا من
خدمتها كانت الخدمة للمجنى عليه ويقاص من خدمتها من جراحاته فان أدت قيمة
الجراحة قبل مضي السنة رجعت الى الورثة فخدمت بقية السنة وان مضت السنة وقد
بقي من أرض الجناية شيء عتقت وكان ما بقي عليها من أرض الجناية ديناً تقب به وأما
اذا جنى عليها فانما يلزم الذي جنى عليها جناية أمة ويكون ذلك لورثة سيدها وليس
لها منه قليل ولا كثير لان الامة الممتقة الى أجل اذا جنى عليها فانما هو لسيدها
ولا يكون ذلك لها وكذلك لو قتلت انما تكون قيمتها لسيدها ﴿قلت﴾ وهذا قول
مالك (قال) نعم هو قوله ﴿قلت﴾ أرايت ما اكتسبت من الاموال بعد موت
سيدها قبل مضي السنة أو وهب لها لمن يكون في قول مالك (قال) ذلك لها عند
مالك (وقال غيره) ان للورثة أن ينزعوا ذلك منها ما لم يقرب الاجل

﴿في الرجل يوصي بعتق أمته الى أجل فيمتقها الوارث﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان ترك وارثا واحدا ولم يدع وارثا غيره وأوصى بعتق أمته بعد

موته بخمس سنين والثالث يحملها فأعتقها الوارث بعد موته قبل مضي الخمس سنين
 ممن يكون هذا العتق آمن الميث أم من ورثه (قال) قال مالك العتق من الميث ولا
 يكون العتق من الوارث ﴿قلت﴾ فهل يكون للوارث أن يردّها بخدمه حتى
 يستكمل الخمس سنين بعد ما أعتقها (قال) لا ليس له أن يردّها لأن عتقه إياها هبة
 منه لها خدمتها ﴿قلت﴾ أ رأيت أن هلك وترك ابنين فأوصى بعتق أمة له بعد خمس
 سنين من بعد موته فأعتقها أحد الوارثين بعد موته (قال) إنما عتقه ها هنا وضع
 خدمة فيوضع عن الأمة حق هذا من الخدمة ويكون نصيبه منها حراً وتخدم الباقي
 نصف خدمتها فإذا انقضى أجل الخدمة خرجت حرة ﴿قلت﴾ ولا يضمن الوارث
 الذي أعتق نصيبه منها لصاحبه قيمة خدمته منها (قال) لا

— في الرجل يوصى لعبده بثلاث ماله والثالث يحمل رقبة العبد —

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً أوصى في مرضه لعبده بثلاث ماله والثالث يحمل جميع
 رقبة العبد (قال) قال مالك هو حر ﴿قلت﴾ فإن كان في الثالث فضل عن رقبة العبد
 (قال) قال مالك يعلو ما فضل من الثالث بعد قيمة رقبته ﴿قلت﴾ فإن كان الثالث
 لا يحمل رقبته (قال) قال مالك يعتق منه ما حمل الثالث (قال) مالك وذلك أني
 رأيت أن يعتق جميعه في الثالث لأن العبد إذا كان بين الرجلين فأعتق أحدهما
 نصيبه قوم عليه ولو كان عبد الرجل فأعتق منه جزءاً أعتق عليه كله (قال) مالك
 فالعبد في نفسه إذا عتق منه جزءاً أخرى أن يستكمل ما بقي منه على نفسه ﴿قال
 ابن القاسم﴾ وإن لم يحمله الثالث وللعبد مال رأيت أن يؤخذ منه ويعتق لأن ما بقي له
 من ثلث سيده الذي بعد رقبته من مال سيده بمنزلة ماله يعتق في ذلك ولو لم يكن
 يعتق فيما بقي في يديه من ماله لم يعتق ما بقي منه فيما بقي من ثلث سيده ألا ترى أن
 مالكا قال إنما أعتقه فيما بقي من ثلث سيده بعد رقبته بمنزلة العبد بين الرجلين فيعتق
 أحدهما نصيبه فيقوم عليه (قال) مالك فهو أخرى باستكمال عتقه من غيره وهذا
 وجه ما سمعت واستحسن (قال ابن وهب) وقول ربيعة أنه يقوم في مال نفسه حتى

يتم بذلك عتقه وكذلك قال الليث بن سعد ويحيى بن عبد الله بن سالم ﴿وقال ابن وهب﴾ عن مالك أنه إذا أوصى للعبد بسدس المال أو بثلثه فإن ذلك يحصل في رتبة العبد فإن كان العبد برقبته سدس المال خرج حراً ﴿فقلت﴾ لمالك فإنه لم يترك إلا العبد بعينه فأوصى للعبد بثلث ماله وفي يدي العبد ألف دينار (قال مالك) لا يمتق من العبد الاثنته ويكون المال يديه على هيئته ﴿قال سحنون﴾ وكذلك يقول بعض كبار أصحاب مالك بقول مالك هذا ﴿قلت﴾ أرأيت إذا أوصى لعبد بمال أيجوز (قال) قال مالك إذا كان الثلث يحمله جاز ذلك له (قال مالك) ولا يكون للورثة أن ينزعوه منه ﴿قلت﴾ فإن أوصى له بثلث ماله (قال) قال ذلك جائز ويمتق ويتم له ثلث الميث إن حمله الثلث فإن لم يحمل الثلث رقبته عتق من رقبته مبلغ الثلث ﴿ابن وهب﴾ عن حابر بن مرة بن معدان أنه سمع ربيعة يقول في رجل أوصى لعبد ولاسرة له حرة وله منها أولاد صغار أحرار ولولده منها بثلث ماله قال ربيعة يمتق العبد وذلك لأن ولده من امرأته الحرة لم تصيب في ثلث الموصي فقد ملكوا من أبيهم بعضه فهو حر وبما ملك العبد من نفسه أيضاً فهو حر

﴿في الرجل يوصي للرجل بخدمة عبده سنة ثم يبيع الورثة العبد﴾
 ﴿من رجل وهو يعلم أن للموصي له فيه الخدمة﴾

﴿قلت﴾ أرأيت أن أوصى لي بخدمة عبده سنة فباع الورثة العبد من رجل والمشتري يعلم أن للموصي له فيه الخدمة فرضي بذلك المشتري أن يأخذه بعد السنة أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يحل ذلك لأنه إنما اشتراه على أن يدفعه إليه إلى سنة فلا يجوز

﴿في الرجل يوصي للرجل بخدمة عبده سنة أنظر﴾
 ﴿إلى قيمة الخدمة أم قيمة العبد﴾

﴿قلت﴾ أرأيت أن أوصى لي رجل بخدمة عبده سنة أنظر إلى قيمة الخدمة أم إلى

قيمة العبد في قول مالك (قال) انما ينظر الى قيمة العبد فان حمله الثلث جاز ما أوصى به وخدم الموصى له ستة وان لم يحمله الثلث خير الورثة بين أن يسلموا الخدمة كما أوصى الميت أو يبرؤا من ثلث الميت في كل مارك وكذلك الدار يوصى لرجل يسكنها سنة فانما تقوم الدار بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ ولم قال مالك تقوم الدار ولا تقوم الخدمة والسكنى (قال) لاني اذا قومت الخدمة والسكنى حبست الدار عن أربابها والعبد عن أربابه وهم يحتاجون الى بيعه فهذا لا يستقيم ﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى بالثقة أو بالخدمة أحما سواء في قول مالك (قال) الذي سمعنا من مالك انما سمعنا بالخدمة فأراه كله سواء اذا أوصى بالثقة فقد أوصى بالخدمة واذا وصى بالخدمة فقد أوصى بالثقة هو عندي سواء

سقط في الرجل يوصى بعتق الامة قتله قبل موت الموصى أو بعده

﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى رجل بعتق أمة له ثم ولدت قبل موت الموصى أي يكون ولدها رقيقا في قول مالك (قال) نعم ﴿سحنون﴾ لأنها ولدته وله أن يضر وصيته ويردها ﴿قلت﴾ فان ولدت بعد موت الموصى قبل أن تقوم (قال) قال مالك يقوم ولدها معها في الثلث فان حملها الثلث خرجا جميعا والاعتق منهما جميعا ما حمل الثلث (قال) وكذلك المدبرة ما ولدت بعد التدبير فانه يقوم معها كذلك قال لي مالك (قال) ابن القاسم) ولا يشبه التدبير في هذا الموصى بعتقها لان المدبرة لا يستطيع سيدها ردّها فكل ولد حملت به بعد التدبير فهو بمنزلة مديرة معها والموصى بعتقها لا يكون ولدها معها في الوصية اذا ولدته قبل موت السيد وانما يكون ولدها معها في الوصية اذا ولدته بعد موت السيد لان الوصية لا يستطيع الرجوع فيها بعد موت السيد وقد ثبتت وكذلك قال مالك ﴿قال ابن القاسم﴾ واذا أوصى بعتق أمة فولدت فلم يحملها الثلث وولدها لم يقرع بينهما كما يقرع بين الذين يوصى بعتقهم لان الولد هاتنا انما جاءه العتق من قبل أمه فانما يعتق منه مثل ما يعتق من أمه

في الرجل يوصى بما في بطن أمته لرجل فيمتق الورثة الجارية

قلت ﴿أرأيت الرجل يوصى بما في بطن أمته لرجل فيمتق الورثة الامة أيكون ما في بطنها حراً أم لا﴾ (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنه ينفى عن مالك في الرجل يتصدق بما في بطن جاريته على رجل ثم يتعق الامة (قال) ما في بطنها حراً لانه قد بت عتق الامة (قال) وبنفى عن ربيعة أنه قال ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت ان أوصى رجل لرجل بما في بطن أمته فأتى الموالي فأعتق الورثة الامة أيعتق الولد معها أم لا (قال) عتقهم جائز ويعتق ما في بطنها يمتقها وتسقط وصية الموصى له بما في بطنها بمنزلة ما لو أن السيد وهب ما في بطنها لرجل ثم أعتقها السيد بعد ذلك كانت هي وما في بطنها حرة وسقطت الهبة أو لا ترى لو أن رجلاً وهب ما في بطن جاريته لرجل ثم فليس يمت وكان ما في بطنها لمن اشتراها ﴿قلت﴾ أرأيت ان وهبت لرجل ما في بطن أمي ثم أعتقتها قبل أن تضع ما في بطنها (قال) ينفى عن مالك وغيره أنه قال هي حرة وما في بطنها حر ﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل يخدم عبده رجلاً عشر سنين ثم هو بعد ذلك هبة لرجل فقبضه الخدم ثم مات السيد في العشر سنين قبل أن يقبض العبد للموهور له قال العبد للموهور له وقبض الخدم العبد قبض لنفسه وللموهور له وسواء ان كان وهب العبد وأخذه في صفقة واحدة في صحته أو أخذه قبضه الخدم في صحته ثم وهبه بعد ذلك لرجل فإذا انقضت الخدمة ومات السيد قبل انقضاء الخدمة فإن العبد للموهور له لان سيد العبد حين وهبه لهذا الرجل وهو في يد الخدم فقبض الخدم قبض للموهور له لانه حين وهب العبد وهبه والعبد خارج من يد السيد قد قبض منه وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان أوصى رجل بما في بطن أمته لرجل فهلك والمال واسع أو غير واسع فأعتق الوارث الامة قبل أن تضع الولد لمن ولأه ما في بطنها (قال ابن القاسم) أخبرني الليث بن سعد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في رجل تصدق على رجل بما في بطن أمته ثم أعتق السيد الامة قبل أن تضع ولدها (قال) قال ربيعة هي حرة

وولدها حر معها وليس للمتصدق عليه شيء (قال ابن القاسم) وبلغني عن مالك أنه قاله أيضاً وهو رأي

❦ في الرجل يوصي بخدمة عبده لرجل سنة ثم هو حر فيأبى أن يقبل ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت رجلاً قال في مرضه يخدم عبدي هذا الرجل سنة ثم هو حر فأتى الموصي فأبى للموصي له بالخدمة أن يقبل الوصية (قال) قال مالك الوصية إذا لم يقبلها الذي يوصي له بها رجعت إلى الورثة (وقال مالك) في العبد يخدمه الرجل سنة ثم هو حر فيب الموصي له بالخدمة للعبد خدمته أو يبيعها منه أنه حر تلك الساعة ❦ قال ❦ وقال مالك ولا حجة للسيد ولا للورثة في شيء من هذا فأرى هذا حين أبى أن يقبل الوصية أن العبد يخدم ورثة الميت سنة ثم يخرج حراً لأن هذا حين لم يقبل الوصية صارت خدمة العبد لورثة الميت إلا أن يبيعها الموصي له بالخدمة للعبد فيكون قد قبلها إذا وهبها ويخرج العبد حراً مكانه

❦ في الرجل يوصي للرجل بخدمة عبده سنة ثم هو حر ❦

❦ والموصي له بالخدمة غائب ببلد نائية ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن قال يخدم عبدي فلاناً سنة ثم هو حر وذلك في مرضه فأتى فلاناً فلان الذي أوصى له بالخدمة ببلد نائية عن الميت وعن العبد (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً أقوم على حفظه وأرى للسلطان أن يؤجره للغائب ويأخذ له عمل هذا العبد إن كان ممن يؤجر ويخدم ثم هو حر إذا أوفت السنة وإن كان ممن لا يؤجر وإنما أريد منه ناحية الكفالة والحضانة أنتظر به وكتب إلى الرجل أو خرج إليه العبد فإذا أوفت السنة من يوم مات السيد فهو حر ❦ قلت ❦ خدم أو لم يخدم (قال) نعم لأنني سألت مالكا عن الرجل يقول لعبده اخذني سنة ثم أتت حر فيأبى منه حتى تنقضي أيام السنة (قال) قال مالك هو حر إذا انقضت السنة قال مالك وإنما ذلك عندى بمنزلة ما لو مرضها (قال) وإنما رأيت أن يمتنع إذا مضت السنة من

يوم مات السيد لانا سأنا مالكا عن الرجل يوصي وهو صحيح ويقول في وصيته
عبدى حرّ بعد خمس سنين من أين تضرب له الخمس سنين من يوم أوصى أو من
يوم مات (قال مالك) بل من يوم مات يحسب له خمس سنين **قلت** ويكون
له أن يرده (قال) نعم يكون له أن يرده وانما هي وصية ولا يكون الاجل الا
من بعد موته وانما هذا رجل قال اذا انامت فمبدى حرّ بعد موقى بخمس سنين
كذلك تقع الوصايا

❦ في الرجل يوصي بخدمة أمته لرجل ويرقبها لا آخر قتله ولدا ❦

قلت أرايت ان أوصى في أمة له تخدم فلانا حياته وجعل رقبته بعد خدمتها
لفلان لرجل آخر فولدت الجارية أولاداً في حال خدمتها أخدم أولادها معها أم لا
في قول مالك (قال) قال لي مالك من أخدم أمته رجلاً حياته أو عبده فولد للبعد
من أمته ولدان ولد العبد من أمته وولد الأمة بخدمان الى الاجل الذي جعل في
أيه وفي أمه ان كان سمي لها عدداً وان كان سمي حياته فكذلك أيضاً **قلت**
أرايت نفقة العبد على من هي أعلى المخدم أو على الموصى له برقة العبد (قال) سألت
مالكا عن الرجل يوصي بخدمة جاريته أو عبده لأم ولده أو لأجنبي من الناس
على من نفقته (قال) على الذي أخدم

❦ في الرجل يوصي لوارثه بخدمة عبده سنة ثم هو حر ❦

قلت أرايت ان قال يخدم ميمون هذا ابني سنة ثم هو حر (قال) قال مالك
يدخل جميع الورثة في هذه الخدمة اذا لم يسلموا ذلك وان مضت السنة فهو حر اذا
كان الثلث يحمله

❦ في وصية المحجور عليه بالصبي ❦

قلت أرايت المحجور عليه اذا حضرته الوفاة فأوصى بوصايا أيجوز ذلك (قال)
نعم قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا أن الأحق والسفيه والمصاب الذي يفتق

أحيانا ان وصاياهم تجوز اذا كان معهم من عقولهم ما يعرفون به الوصية (قال) وأما من ليس معه من عقله ما يعرف به ما يوصي به أو كان مغلوبا على عقله فلا وصية له (قال) وبلغني عن ربيعة أنه قال في الجنون يوصي عند موته قال لا يجوز عليه شيء من ذلك الا في صحته ﴿قلت﴾ أرايت الصبي هل تجوز وصيته في قول مالك (قال) قال مالك اذا أوصى وهو ابن عشر سنين أو احدى عشرة سنة أو اثني عشرة سنة جازت وصيته ﴿قلت﴾ فهل كان يجوز وصية ابن أقل من عشر سنين (قال ابن القاسم) اذا كان ابن أقل من عشر سنين بالشئ اليسير رأته جائزا اذا أصاب وجه الوصية ﴿قلت﴾ مامعني قولك اذا أصاب وجه الوصية (قال) ذلك اذا لم يكن في وصيته اختلاط ﴿مالك﴾ عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن أبيه أن عمرو بن سليم الزرق أخبره عن أمه أنها قالت قيل لعمر بن الخطاب ان هاهنا غلاما يفاعا من غسان لم يحتم وهو ذومال ووارثه بالاشام وليس له هاهنا الابنة عم له فقال عمر فليوص لها فأوصى لها بجال يقال له بشر جشم قال عمرو بن سليم فبعت أنا ذلك المال بعد ذلك بثلاثين ألفا وابنة عمه التي أوصى لها أم عمرو بن سليم ﴿وأخبرني﴾ رجال من أهل العلم عن عبد الله بن مسعود وعمر ابن عبد العزيز وابن شهاب وغيرهم من أهل العلم مثله (وقال) عبد الله بن مسعود من أصاب وجه الحق أجزأه ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة وبجي بن أيوب عن ابن الهاد أن بنت عم له جارية لثمان سنين أو تسع أوصت لعمة لها بثلاث مالهوا واختصموا فيه فأجاز أبان بن عثمان وصيتها لها ﴿وأخبرني﴾ ابن أبي الزناد عن أبيه أن عمر بن عبد العزيز أجاز وصية غلام في ثلثة ابن ثلاث عشرة سنة

— في الرجل يوصي لبيد وارثه أو لبيد نفسه —

﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى لبيد رجل هو وارثه في مرضه أتجوز هذه الوصية في قول مالك (قال) سألت مالكا عن الرجل يوصي أن يشتري غلاما به في مرضه فيعتق عنه أترى أن يزاد عليه مثل ثلث ثمنه كما يزاد في ثمن عبد الاجنبي (قال) لا هذا اذا يكون وصية لوارث فسألتك تشبه هذا ولا أرى أن تجوز ﴿قال ابن

القاسم ﴿ إلا أن يكون الشيء التافه مثل الثوب يكسوه إياه في وصيته أو الشيء الخفيف الذي يعلم أنه لم يرد به وجه العناية والوصية لسيده وإنما أراد به العبد لعله أن يكون قد كانت من العبد له خدمة وصحبة ومرفق فقل هذا يجوز وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أوصي لعبد ابنه بوصية من ماله ولا وارث له غير ابنه (قال) سألت مالكا عن الرجل يوصي لعبد نفسه بوصية ذنائب (قال) قال مالك أراها جائزة ولا أرى للورثة أن يتزعموا ذلك منه ولو جاز لهم أن يتزعموه لكانت وصية الميت إذا غير نافذة (قال) قال مالك وأرى أن باعه الورثة أن يبعوه بماله الذي أوصى له به فإذا باعوه فالوصية له فإن أراد الذي اشتراه أن يتزعم ما في يديه من تلك الوصية كان ذلك له (قال ابن القاسم) فبئس ابنه إذا كان لا وارث له غير ابنه بمنزلة عبد نفسه إذا كان له ورثة ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أوصي رجل أجنبي لعبد رجل أيكون لهذا الرجل أن يتزعم ذلك المال من عبده في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك ولا أرى به بأساً أن يتزعمه وإنما منع من الأول لأن سيد العبد في تلك المسئلة وارث ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أوصي لعبد ابنه في مرضه بوصية أيجوز ذلك (قال) لا يجوز إلا أن يكون الشيء التافه اليسير وقد فسرت ذلك لك ﴿ قلت ﴾ فلم يجوز مالك وصيته لعبد نفسه ولا تجيز أنت وصيته لعبد ابنه (قال) لأن عبده إذا أوصى له بوصية فلم يحجب واحداً من الورثة وإذا أوصى لعبد ابنه فقد حابى بعض الورثة فلا يجوز ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أوصي لمكاتب نفسه بوصية أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز لأن مالكا أجاز الوصية لعبد

﴿ في الوصية للقاتل ﴾

﴿ قلت ﴾ هل يجوز مالك الوصية للقاتل (قال) الوصية في قول مالك في قتل الخطأ بمنزلة الميراث يرث من المال ولا يرث من الدية وإنما أرى أن كانت له حياة فأوصى له بعد علمه به فأرى الوصية له في المال وفي الدية ﴿ قلت ﴾ فإن قتله عمداً (قال) إن قتله عمداً لم تجز له الوصية التي أوصى لها إذا كانت وصيته له قبل القتل في مال ولا في

دية الا أن يكون قد علم أنه قتل عمداً فأوصى له بعد علمه فان ذلك جائز ألا ترى أن الوارث اذا قتل من يرث عمداً لم يرث من المال ولا من الدية فكذلك الموصى له اذا قتل عمداً ان أوصى له بعد الضرب بمال فذلك جائز في ثلثه وان عني له عن دمه فذلك جائز ولا يحسب ذلك في ماله ﴿قلت﴾ أرايت الوصية للقاتل هل تجوز اذا أوصى بها ثم قتل الموصى له عمداً أو خطأ (قال) الوصية للقاتل الخطأ تجوز في ماله ولا تجوز في دية وقاتل العمد لا تجوز له وصية في مال ولا في دية انظر أبداً من أوصى له بوصية فكان هو قاتل صاحبه الذي أوصى له بمد ما أوصى له عمداً فلا وصية له من ماله ولا من دية بمنزلة الوارث الذي يقتل وارثه عمداً فلا يرث من ماله ولا من دية وقاتل الخطأ يرث من المال ولا يرث من الدية شيئاً فكذلك الوصية في القاتل اذا كانت قبل القتل خطأ واذا كانت الوصية له بعد الضرب عمداً كان أو خطأ جاز له كل ما أوصى له به في المال وفي الدية جميعاً اذا علم بذلك منه ﴿قال سحنون﴾ انما ذلك في الخطأ

﴿في الرجل يوصى له بالوصية فيموت الموصى له قبل موت الموصي﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى لرجل بوصية فمات الموصى له قبل موت الموصي ولم يعلم الموصى له بالوصية (قال) قال مالك الوصية لورثة الموصى له (قال) ولقد سألت مالكا عن رجل أوصى لرجل غائب فمات جميعاً ولم يعلم الغائب بوصيته وقد مات الموصى قبل موت الموصى له (قال) قال مالك ورثة الموصى له مكانه والوصية لهم ﴿قلت﴾ هل لهم أن يردوها ولا يقبلوها (قال) نعم ذلك لهم ﴿قلت﴾ أسمعت من مالك (قال) لا ولكن ذلك لهم أن يردوها أو يقبلوها لأن مالكا قال في الشفعة اذا مات من له الشفعة فان ورثته مكانه لهم الشفعة فان أرادوا أن لا يأخذوها فذلك لهم وكذلك الخيار في البيع



﴿قلت﴾ في الرجل يوصي لوارثه ثم يولد له ولد فيجب الموصى له

﴿قلت﴾ أ رأيت ان أوصيت لأخي بوصية وهو وارث ثم ولد لي ولد فخبره والوصية مني له انما كانت في المرض أو في الصحة (قال) الوصية جائزة لانه قد تر كها بعد ما ولد له فصار عيلاً لها بعد الولادة والاخ غير وارث فهي جائزة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم فيما يلحقه وقال غيره ﴿قلت﴾ الوصية جائزة علم الموصى له أو لم يعلم ﴿قلت﴾ أ رأيت ان أوصي لامرأة بوصية في صحته ثم تزوجها بعد ذلك أتجوز وصيته لها أم لا (قال) وصيته باطل

﴿قلت﴾ في الرجل يوصي لصديقه الملائف

﴿قلت﴾ أ رأيت ان أوصي لصديق ملاطف أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز عند مالك اذا كان الثلث يحمله وان كان أكثر من الثلث لم يجز في ذلك الا الثلث الا أن يميز الورثة ﴿قلت﴾ فان أقر له بدين (قال) هذا لا يجوز اذا كان الورثة عصبة وما أشبههم لانه يتهم اذا كان ورثته أباعد فيما أقر به للصديق الملائف عند مالك (قال) وان كان ورثته ولده لم يتهم وجاز ما أقر به للصديق الملائف ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان كان ورثته أبويه أو زوجته أو ولد ولده (قال) أرى الابوين من ذوى قرابته فلا يجوز ولم أسمعه من مالك بولد ولده بمنزلة ولده يجوز اقاربه للصديق الملائف معهم بالدين

﴿قلت﴾ في الرجل يوصي فيقول على ثلثه

﴿قلت﴾ أ رأيت ان أوصي في مرضه فقال على ثلثه أيجوز من ذلك الثلث في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فافرق ما بينه وبين المرأة ذات الزوج أجزت للمريض اذا حال على الثلث في قول مالك والمرأة اذا عالت على ثلثها لم تجز منه شيئاً (قال) لان المريض لا يريد الضرر انما يريد بذلك البر لنفسه فلا يجوز الا الثلث والمرأة صنيعة كنه اذا زادت على ثلثها فذلك ضرر كله عند مالك فاما كان ضرراً لم يجز منه شيء فلا

يفني أن يجاز بمض الضرر وترك بمضه ﴿قلت﴾ أ رأيت أن أوصي لرجل بعبد وهو
قيمة ألف درهم وأوصي لرجل آخر بداره وقيمة الدار ألف درهم وترك ألف درهم
سوى ذلك وأبى الورثة أن يجيزوا ذلك (قال) يقال لم أسلموا الى صاحب الدار
مبلغ وصيته من الثلث في الدار وأسلموا الى الموصي له بالعبد مبلغ وصيته في العبد
ويقال للورثة اجبسوا ما بقى من العبد والدراهم والدار . وتفسير ذلك أن الدراهم ألف
درهم والدار قيمتها ألف درهم والعبد قيمته ألف درهم فيكون للموصي له بالعبد
نصف العبد وللموصي له بالدار نصف الدار فهذا ثلث الميت وبقي في أيدي الورثة ألف
درهم ونصف العبد ونصف الدار فهذان ألفان ألف درهم ناضئة وخمسةائة في العبد
وخمسةائة في الدار فهذان ألفان تمام الثلثين وهذا الذي أخذ به

— في الرجل يوصي بوصايا ثم يفيد مالا بعد الوصايا —

﴿قلت﴾ أ رأيت أن أوصي لرجل بثلث ماله ولا مال له يوم أوصى ثم أفاد مالا فئات
(قال) ان علم الميت بما أفاد فللموصي له ثلثه وهذا قول مالك وان لم يعلم فلا شيء له
﴿قلت﴾ أ رأيت أن أوصي وله مال ثم نقد ماله ذلك الذي كان عنده يوم أوصى ثم
أفاد مالا بعد ذلك فئات أتكون وصاياه في هذا المال في قول مالك (قال) نعم اذا
أقر وصيته فهي في ماله الذي كان في يديه يوم أوصى وفي كل مال يفيد به ذلك
بما علم به قبل موته ﴿قلت﴾ أ رأيت أن كان أوصي بوصايا فورث مالا لم يعلم به أو
علم به أ يكون لاهل الوصايا في ذلك المال شيء أم لا في قول مالك (قال) قال مالك
كل من أوصي بمتى أو غيره وله مال لم يعلم به مثل الميراث يكون بأرض قدره
ولم يعلم به فئات فان ذلك لا تدخل فيه الوصايا لا عشق ولا غيره (قال مالك)
الا أن يكون قد علم به بعد ما أوصى قبل أن يموت فان الوصايا تدخل فيه علم به في
مرضه أو غير مرضه فذلك سواء تدخل فيه الوصايا (قال ابن القاسم) قال مالك الا المدير
في الصحة فانه يدخل فيما علم به وفيما لم يعلم به في الحاضر والغائب (قال) وكذلك كل
دار أعمارها أو أرض حبسها في صحته فرجعت بعد موته فان الوصايا تدخل فيها اذا

كانت ترجع غير حبس فان الوصايا تدخل في ذلك (قال) وهذا قول مالك
﴿ قلت ﴾ فان كانت انما رجعت اليه هذه الاحباس مالا بعد موته بمشرين سنة وقد
اقتسموا المال الا ان اهل الوصايا لم يستكملوا وصاياهم (قال) يرجعون في هذا
الذي رجع من هذا الحبس لانه انما رجع مالا للميت فيأخذون ثلثه وهذا الحبس
اذا كان عمرى أو سكرى هو الذي يرجع ميراثا وترجع فيه الوصايا فأما الحبس للبتل
فلا يرجع ميراثا ولا ترجع فيه الوصايا ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الرحمن بن أبي الموالي
المدني يحدث عن عبد الحكم بن عبد الله أن رجلاً أوصى بثلاث ماله فقال علي ثلثه
ثم وجد للرجل مال وورثه من نسيب له لم يعلم به فقال صاحب الثلث لي في هذا حصة
فقال رجل من القوم هل لك أن أعطيك ثلاثين ديناراً فأبى فاختصم الى عمر بن عبد
العزيز وأبان بن عثمان فقل له أبان خذ الثلاثين قال أصلحك الله المال أكثر من
ذلك فقال أبان فلا ثلاثين لك ولا غيرها انما أوصى الرجل فيما عرف وليس له حق فيما لم
يعرف ﴿ قال ﴾ وأخبرني يزيد بن عياض عن الأسود بن عبد الله بن هشام أن عمر بن
عبد العزيز قضى عليه بمشورة أبان بن عثمان قال أبان وهو الذي نوى حين أوصى
﴿ رجال من أهل العلم ﴾ من عمر بن عبد العزيز ويحيى بن سعيد وربيعة ومكحول أن
وصيته لا تجوز الا فيما علم عن ماله ﴿ ابن وهب ﴾ عن مسلمة بن علي عن عبد الرحمن
ابن يزيد عن مكحول أنه قال في رجل أوصى بالثلث ثم قتل قال ليس لاهل الوصايا من
الدية شيء ﴿ وقال ربيعة ﴾ في رجل أوصى فقال كل مملوك لي حر وقد ورث رقيقا
بالعين حين قال ذلك لم يعلم بهم قال ربيعة هم مملوكون ﴿ وسألت ﴾ مالكاً عن ذلك فقال
لا يمتق عليه الا من علمه منهم ومن غاب علمه عنه فلا يمتق وقال لان الناس انما
يوصون فيما علموا من أموالهم (وقال) ذلك أبان بن عثمان وغيره .

﴿ في الرجل يوصي بالزكاة وله مدبر وأوصى ﴾

﴿ بزكاة ويمتق بتل وباطعام مساكين ﴾

﴿ قال ﴾ وسئل مالك بن أنس عن الرجل يهلك ويوصي بزكاة عليه ويترك مدبراً

له في صحته ولا يسع الثلث ذلك (فقال) لا يفسخ التدبير شيء وان التدبير في
الصحة مبدأ على الزكاة وعلى العتق الواجب وغيره لان التدبير لا يفسخه شيء
وليس للميت أن يرجع في تدبيره قبل موته والوصية بالعتق للميت أن يرجع فيها
قبل موته لانها وصية ولم يره مثل ما أعتق وبثله في مرضه وقال الزكاة مبدأة على
العتق المبطل في المرض وغيره والمدير في الصحة مبدأ على الزكاة ﴿قال﴾ وقال
مالك والزكاة في الثلث اذا أوصى بذلك مبدأة على العتق وغيره الا التدبير في
الصحة وهي مبدأة على التدبير في المرض ﴿قال﴾ فقلت للمالك فلو أن رجلا
مرض مرضا فجاءه مال كان غائب عنه أو حلت زكاة مال له يعرف ذلك وهو مريض
فأمر باده زكاته أترى أن ذلك في ثلثه (فقال) لا اذا جاء مثل هذا الامر وان كان
مريضا فأراه من رأس ماله وانما يكون في ثلث ماله كل ما فرط فيه في صحته حتى يوصى
به فيكون في ثلث ماله كذلك سمعت مالكا يقول ﴿قلت﴾ أ رأيت ان أوصى بزكاة
عليه وبأن يطعم عنه المساكين من نذر واجب أو أوصى أن يطعم عنه من صوم
ومضان أو أوصى بشيء من الواجب أيكون في الثلث أم في رأس المال في قول مالك
(قال) بل في الثلث عند مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت من أوصى فقال حجوا عني حجة
الاسلام أو وصى بعتق نسمة ليست بعينه أو أوصى بأن يشتروا عبدا بعينه فيعتقوه
عنه وأعتق عبدا في مرضه قبله ودفرا عبدا أو وصى بعتق عبد له آخر بعد موته أو وصى
بكتابة عبد له آخر أو وصى بزكاة بقيت عليه من ماله وأمر بديون الناس في مرضه
(قال) قال مالك الديون مبدأة كانت لمن يجوز له اقراره أو لمن لا يجوز اقراره له ثم
الزكاة ثم العتق المبطل والمدير جميعا معاً لا يبدأ أحدهما قبل صاحبه (قال) قال مالك ثم
العتق بعينه والذي أوصى أن يشتري بعينه جميعا لا يبدأ أحدهما على صاحبه (قال)
ثم المكاتب ثم الحجج والرقبة بغير عينها سواء فان كانت الديون لمن يجوز اقراره له
أخذها وان كانت لمن لا يجوز له اقراره وجعت ميراثا الا أنه يبدأ بها قبل الوصايا ثم
تكون الوصايا في ثلث ما بقي بعدها ﴿ابن وهب﴾ وقال دية في الرجل يقتل الرجل

خطأ فيموت القاتل وعليه رقبة قتلك الرقية من الثلث (قال مالك) وإن أوصى بها يبدأ الدين عليها (وقال) النخعي إبراهيم فيمن أوصى بركاة أو حج قال هو من ثلثه

❦ في الرجل يوصي بشراء عبد بعينه أن يعتق وهو قد اعتق عبده ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن قال اشترى عبد فلان بعينه فأعتقه عني وقال أعتقوا عبدي فلانا بعد موتي بأيهما يبدأ (قال) بهما جميعا في الثلث لا يبدأ أحدهما قبل صاحبه عند مالك ❦ قلت ❦ فإن قال أعتقوا فلانا لعبد له بعد موتي وقال اشترى نسمة فأعتقوها عني بأيهما يبدأ في قول مالك (قال) بالعبد الذي بعينه

❦ في الرجل يوصي بنفقة في سبيل الله ❦

❦ قال ❦ وسألت مالكا عن الرجل يوصي بالنفقة في سبيل الله فقال يبدأ بأهل الحاجة الذين في سبيل الله (قال) وكلته في ذلك غير مرة فرأيت قوله أنه يبدأ في جميع ذلك بالفقراء

❦ في الرجل يوصي بثلث ماله لفلان وللمساكين ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت رجلا قال ثلث مالي لفلان وللمساكين (قال) بلنفي عن مالك في رجل أوصى بثلث ماله في سبيل الله والفقراء واليتامى قال مالك يقسم عليهم على وجه الاجتهاد ولم ير مثالا وذلك رأيي ❦ قلت ❦ هذا لا يشبه مسألتي لأن مسألتي أنه أوصى بثلثه لرجل بعينه وللمساكين فلم لا تجمل لهذا الرجل نصف الثلث (قال) لا يكون له عندي نصف الثلث لأنه جملة له وللمساكين فلا أرى له نصف الثلث ولم أسمعه من مالك ولكني أرى أن ينظر في ذلك على قدر الاجتهاد

❦ في الرجل يوصي بعنق عبده إلى أجل ولرجل بثلثه أو بمائة دينار ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن أوصى رجل بعنق عبده بعد موته بستمائة أشهر أو بشهر أو ما أشبه ذلك وأوصى لرجل آخر بثلث ماله أو بمائة دينار من ماله (قال) قال مالك ثلث

الميت في العبد لانه جعل عتقه الى أجل ويقال للورثة ان شئتم فادفعوا المائة الى الموصي له أو الثلث الذي أوصى به وأخروا خدمة العبد الى الاجل فان أبوا كانت الخدمة لصاحب الوصية الى الاجل وان مات العبد قبل الاجل كان مارك لاهل الوصايا الذين أوصى لهم بالمال وقد صار العتق هاهنا مبدأ على الوصايا الا أنه لا يمتنع الا الى الاجل وصارت الخدمة التي في ثلث الميت وهو العبد لاهل الوصايا الا أن يجيز الورثة وصية للميت فيدفعوا وصية للميت كلها وتكون لهم الخدمة اذا كان العبد يخرج من الثلث (قال) عبد الرحمن بن القاسم وان كانت قيمة العبد أكثر من الثلث خير الورثة بين أن يدفعوا ما أوصى به الميت وبين أن يمتنعوا ما حمل الثلث من العبد بتلا وتسقط الوصايا لان العتق مبدأ على الوصايا (قال سحنون) وهذا قول أكثر الرواة لا أعلم بينهم فيه اختلافًا

❦ في الرجل يدبر عبده في مرضه ويعتق آخر ان حدث به حدث ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان دبر عبداً له في مرضه وقال لا آخر ان حدث بي حدث الموت فهو حر (قال) قال مالك يبدأ المدبر وهو قول الرواة ولا أعلم بينهم فيه اختلافًا الا أشبه فانه يأباه

❦ في رجل يبيع عبده في مرضه ويحابي في بيته ويمتق آخر ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان باع عبداً في مرضه وحابي فيه وقيمة العبد الثلث وأعتق عبداً له آخر وقيمة العبد المعتق الثلث بأيها يبدأ (قال) قال مالك في الذي يوصى بوصية في مرضه ويوصي بعتق ان يعتق مبدأ ولم أسمع في البيع شيئاً أقوم على حفظه وأرى البيع مثل الوصية وماحابي به في البيع فهو بمنزلة الوصية لان ماحابي به انما هو هبة (قال) وقال مالك في المعابة في المرض انما هي من الثلث (قال سحنون) وهو قول الرواة ولا أعلم بينهم فيه اختلافًا



﴿ في الرجل يوصي بعتق عبده في مرضه ويعتق آخر على مال ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن قال عبدي ميمون حر بعد موتي وعبدي مرزوق حر على أن يؤدي إلي ورتي ألف درهم والثالث لا يحملهما جميعا أو يحملهما كيف يصنع بهما في قول مالك (قال) قال مالك في الذي يوصي بعتق عبده له ويوصي بكتابة عبده آخر أن الموصي بعتقه يبدأ به على الموصي بكتابه فأرى هذا إذا أوصى بعتقه على أن يؤدي إلي الورثة ألف درهم أو يعطى. لا آخر ألف درهم أن يجعلها تحاصفا في الثلث هو والموصي بعتقه بنير مال وإن لم يجعل المال بدئ بالذي أعتق بنير مال فإن كان في الثلث فضل لا يسع الباقي قيل للورثة أما أمضيت لهذا ما قال الميت وأما أعتقتم منه ما بقي من ثلث الميت (قال) وإنما رأيت أن يتحصا في الثلث إذا عمل للموصي له بعتقه بمال يؤديه إذا عمل للمال لأن مالكا سئل عن رجل أوصى بعتق عبده له وأوصى بعتق عبده آخر إلى شهر (قال) قال مالك إذا قرب هكذا رأيت أن يتحصا جميعا (قال) قال مالك وإن قال إلى أجل بعيد إلى سنة أو ما أشبهه قال مالك رأيت أن يبدأ بالمبتل وقد قيل إن الموصي بعتقه يبدأ على غيره ممن أمر أن يؤخذ منه مال ويعتق

﴿ في الرجل يوصي بجميع وبعثق رقبة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن أوصى أن يبيع عنه جنة الاسلام وأوصى أن يعتق عنه رقبة (قال) قال لي مالك الرقبة مبدأة على الحج لأن الحج ليس عندما أمرا معمولاً به وقد قال أيضاً أنهما يتحصان وإذا أوصى لرجل بمال وأوصى بعتق رقبة تحاصفا وإذا أوصى بمال وأوصى بالحج تحاصفا ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن جعل الثلث الرقبة وبعض الحج ولا يحمل أن يبيع عنه من بلاده ولكن يحمل بقية الثلث أن يبيع عنه من مكة (قال) أرى أن يبيع عنه بقية الثلث من حيث بلغ أن يبيع به عنه ﴿ وقال مالك ﴾ في الرجل يوصي أن يبيع عنه فلم يبلغ ثلثه إلا ما يبيع به عنه من المدينة أو من مكة قال أرى أن ينفذ ذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وهذا رأي أن ينفذ وصيته إذا أوصى به وإن لم يوص فلا أرى

أن يحج عنه ﴿قلت﴾ وكان مالك يكره أن يتطوع الولد من مال نفسه فيحج عن أبيه (قال) نعم هذا لم يزل قوله وكان يقول لا يعمل أحد عن أحد ﴿ابن وهب﴾ عن خالد بن حميد عن خالد بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في رجل أوصى بثلاثين ديناراً في رقة تمتق عنه وأوصى بثلاثين ديناراً بين ثلاثة نفر وأوصى بثلاثين ديناراً للنزاة فكانت الوصية أكثر من الثلث (قال ربيعة) يتخاصون في الثلث وذلك لأنه أوصى في رقة تشتري تمتق عنه وليست الوصية في الرقاب كبيع المملوك في يديه يمتقه والمملوك إذا أعتقه صاحبه في وصيته وكان العول في الوصايا فإن أدخل عليه شيء من العول كان مملوكاً كله في حرمة وأمره إذا دخل في رقبته شيء من الرقب كان مملوكاً وإنه إذا أوصى بالرقبة وأدخل العول فأنما يؤخذ من الثمن ويبيع بما بقي فيتم وإن لم يبلغ ثمن رقة لم تدخل على أحد مظلمة وأعين بما بقي في رقة إذا لم يبلغ الثمن رقة تمتق عنه

عن الرجل يوصي بوصايا ويمتق عبده

﴿قلت﴾ أرايت أن أوصي بوصايا وأعتق عبده في مرضه أو قال هو حر بعد موته (قال) قال مالك إن كان عبداً بعينه يملكه فهو حر مبدأ وإن أوصى أن تشتري رقة بعينه فهي أيضاً مبدأة مثل ما يقول اشتروا عبد فلان بعينه فأعتقوه وإن أوصى بدنانير في رقة فهو يحاص أهل الوصايا ولا يبدأ ﴿ابن وهب﴾ عن سفيان الثوري عن رجل حدثه عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال إذا أوصى الرجل بوصايا وبمئاة بدئ بالمئاة ﴿رجال من أهل العلم﴾ عن ابن شهاب ويحيى بن سعيد وشريح وربيعة أنهم كانوا يقولون فيمن يوصي بعتق وبصدقة أنه يبدأ بالمئاة قبل الصدقة والوصية فما فضل بعد المئاة كان فيما بينهما بالحصص ﴿وسمعت﴾ حيوة بن شريح يقول حدثني السكن بن أبي كريمة أنه سأل يحيى بن سعيد الأنصاري عن الرجل يوصي بوصايا كثيرة ومئاة أفضل من الثلث (قال) بلقنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بأن يبدأ بالمئاة (قال) وقد صنع ذلك أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما

﴿ في الموصى يقدم في لفظه ويؤخر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل الميت اذا أوصى بوصاياا فقدم في اللفظ بعضها قبل بعض هل ينظر في لفظه فيقدم ما قدم بلفظه في الثالث أو ينظر الى الذي هو أوكد فيقدمه بالثالث وان كان لفظ به وتكلم به في آخر الوصايا (قال) نعم انما ينظر في هذا الى الاوكد فيقدم في الثالث وان تكلم به في آخر الوصايا ولا ينظر الى لفظه الا أن يكون أوصى فقال ابدؤا بكذا ثم كذا فانما يبدأ بما قال وان كان الذي لم يبدئه الميت هو أوكد فانه لا يقدم في الثالث لان الميت قد قدم غيره وهذا قول مالك وذلك أن الرجل يقول اشترى الى غلاما بخمسين ديناراً فأعتقوه مبدأ وأعتقوا فلاناً لمبد له بعينه فهذا الذي ليس بعينه يبدأ هاهنا على الذي بعينه لان الميت بدأه ولو لم يبدئه الميت كما وصفت لك لكان الممتق بعينه أولى بالثالث فان فضل شيء كان للآخر ولا يلتفت الى لفظه في الكلام الا أن يبدئه الميت كما وصفت لك وقد قال الله تبارك وتعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين فاجتمع أهل العلم على أن الدين مبدأ على الوصايا

﴿ تم كتاب الوصايا الاول بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأسمى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ ويليہ کتاب الوصايا الثاني ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الوصايا الثاني ﴾

﴿ في الرجلين يشهدان بالثالث لرجل ويشهد وارثان ﴾

﴿ بعتق عبد والعبد هو الثالث ﴾

﴿ قلت ﴾ عبد الرحمن بن القاسم أرايت ان شهد شاهدان أن الميت أوصى لهذا الرجل بثلاث ماله وشهد وارثان من ورثة الميت أن والدهما أعتق هذا العبد في مرضه والعبد هو الثالث (قال) ان كان العبد ممن لا يتهمان بجر ولائه اليهما صدقا في ذلك كما وصفت لك وبدى بالعتق وان كان العبد ممن يتهمان بجر ولائه لم يصدقا على ورثة الميت من النساء فاذا لم يصدقا على النساء لم تجز شهادتهما وكانت الشهادة على الوصية جائزة وان شهدا وليس معهما من الورثة نساء وانما الورثة أولاد ذكور كلهم فأرى شهادتهما على العتق جائزة ويبدأ بالعتق على الموصى له بالثالث اذا كان اللذان شهدا بعتقه ليس ممن يتهمان في جبر ولائه لانهما لا يتهمان أن يبطلا وصية الموصى له بالثالث اذا كان ولأب العبد المشهود له بالعتق لا يرغب فيه ولا يتهمان عليه وبما يدلك على ذلك انهما لو شهدا ومعها نساء فكان ممن لا يتهمان عليه لدنايته ولا يتهمان على جبر ولائه جازت شهادتهما فشهادتهما مع النساء ومع الموصى له بالثالث بمنزلة واحدة اذا لم يتهما ﴾ قلت ﴿ وهذا قول مالك (قال) هذا قول مالك في النساء وهو رأيي في الوصية

﴿ في الرجل يوصي بخدمة عبده لرجل سنة ثم هو حر ولا مال له غيره ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال في وصيته يخدم عبدي فلانا سنة ثم هو حر ولم يترك مالا غيره (قال) يقال للورثة أتجزون فان أبوا كان ثلثا المبد رقيقاً للورثة وثلثه حراً الساعة وتسقط الخدمة لان الخدمة والعنق لما اجتمعا ولم تتم الرصبة فقطع به لهما كان العنق مبدأ على الخدمة ﴿ قال سحنون ﴾ وعلى هذا أكثر الرواة

﴿ في الرجل يوصي بخدمة عبده سنة ولا مال له غيره ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت اذا أوصى رجل لرجل بخدمة عبده سنة وليس له مال غيره أولا مال لا يخرج المبد من ثلثه (قال) قال مالك الورثة بالخيار ان أحبوا أن يسلموا خدمته سنة ثم يدفع اليهم المبد بعد السنة والا أسلموا اليه ثلث مال الميت بتلا (قال) وكذلك لو أوصى لرجل بسكنى داره سنة (قال) وهذا وخدمة المبد سواء وكذلك قال مالك اما أسلموا اليه سكنى داره سنة واما قطعوا له بثلث الميت وهذا يخالف له اذا أوصى له برفقة المبد والدار كذلك اذا لم يحمله الثلث قطع له فيها واذا كان خدمة أو سكنى فلم يجزوا قطع له بالثلث ثلث الميت وهذا قول مالك وأكثر الرواة اذا أوصى بخدمة المبد أو سكنى الدار وليس له مال غير ما وصى به أولا مال لا يخرج منه ما أوصى له به من الثلث فهذا أصل من أصول قولهم

﴿ في الرجل يوصي بخدمة عبده لرجل سنة أو حياته ولا آخر برفقته ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أوصى لرجل بخدمة عبده سنة ورفقته لا آخر والثلث يحمله أولا يحمله (قال) ان حمله الثلث فالخدمة مبدأة وان لم يحمله الثلث فأرى أن يقطع من المبد بقدر ما حمل الثلث فيخدم الذي جعلت له الخدمة السنة ان كان الذي حمل الثلث النصف خدع الورثة يوماً وخدم الموصي له بالخدمة يوماً حتى اذا مضت السنة صار نصفه للذي أوصى له به بتلا ﴿ قال سحنون ﴾ وهذا قول الرواة لا أعلم بينهم فيه اختلافاً اذا حمله الثلث ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً هلك وترك ثلاثة أعبد قيمتهم

سواء وقد أوصى لرجل بخدمة أحدهم ولا آخر برقة آخر ولم يدع مالا سواهم (قال)
يقال للورثة أنفذوا وصية الميت فإن أبوا قيل لهم فابروا من ثلث الميت الى أهل الوصايا
يخاص فيه أهل الوصايا بقدر وصاياهم ﴿قلت﴾ وكيف يخاص هذان (قال) اذا
كانت الوصية بالخدمة حياته فانه يمرر هذا المخدم فينظر مالتسوى الخدمة حياته على
غررها أو حياة العبد ان كان العبد أقلهما تعميراً وينظر الى قيمة العبد الذي أوصى به
للاخر يتحصان في ثلث الميت هذا بقيمة الخدمة وهذا بقيمة العبد ﴿قلت﴾ أف يكون
للذي أوصى له بالخدمة قيمة خدمته بتلا من ثلث مال الميت يخاص به الموصى له بالرقبة
وبأخذه لنفسه (قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا كله قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾
وما معنى قول مالك في الخدمة انها تقوم على غررها (قال) على الرجاء والخوف انه
يؤاجر على ذلك بمنزلة أن لو قيل لهم بكم يتكاري هذا الى انقضاء مدة هذا الرجل ان
جى الى ذلك الاجل فهو لكم وان مات قبل ذلك فقد بطل حكمه ويخاص له بأقلهما
تعميراً المخدم أو العبد ﴿قلت﴾ أرايت ان كان أوصى في مستغلي التي سأئتلك عنها مع
ذلك بالثلث أيضاً (قال) يقال للورثة أجزوا الوصية والا فاخرجوا من ثلث مال الميت
الى أهل الوصايا فيكون بين أهل الوصايا بحال ما وصفت لك وهذا قول مالك
ويضرب صاحب الخدمة بقيمة خدمته في الثلث بتلا ﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى
برقة عبده لرجل وبخدمته لآخر والثلث لا يحمل العبد (قال) يقال للورثة أجزوا
وصية الميت فان أبوا قيل لهم فابروا من ثلثه فيكون ثلثه في العبد الذي أوصى بخدمته
فيخرج من ذلك العبد مبلغ ثلث الميت فيعطاه الموصى له بخدمته فيخدمه بقدر ما أهل
الثلث من العبد ان حل الثلث نصفه خدمه يوما وخدم الورثة يوما وللورثة أن يبيعوا
حصتهم وأن يصنعوا بها ماشاؤا فاذا انقضى أجل الخدمة ان كانت الى سنين وقتها
الميت أو الى موت المخدم فاذا انقضت الخدمة رجع ما حمل الثلث من العبد الى
الموصى له بالرقبة لانه انما جعل الميت الرقة لصاحب الرقة بعد خدمة المخدم لانه اذا
كانت الخدمة ووصية الرقة في عبد بعينه فالخدمة مبدأة لانه كانه قال له المخدم فلانا

كذا وكذا سنة أو حياته ثم أنت بعده لفلان ﴿ قلت ﴾ أرأيت هذا الذي
 أوصى برقبته لرجل وبخدمته لآخر فقلت الخدمة مبدأة في قول مالك أرأيت اذا
 انقضت الخدمة وقد كان يوم قاسم الورثة أهل الوصايا كان العبد هو الثلث أحتاج
 الى أن يقوم اليوم أيضاً اذا انقضت الخدمة ليعرف أهو ثلث الميث أم لا اذا أردت أن
 تدفعه الى هذا الموصى له بالرقبة (قال) لا لانه انما كانا اجتماعا جميعا في هذا العبد
 وكانت وصيتهما فيه فأسلم اليهما يومئذ وهو مبلغ الثلث فلا أبالي زادت قيمته بعد
 ذلك أو نقصت ﴿ قال ﴾ وسمعت مالكا يقول في رجل أوصى لرجل بمائة دينار
 ولاخر بخدمته عبده حياته ثم هو حر فكان العبد كفاف الثلث (قال) قال مالك
 يمر الذي أوصى له بالخدمة حياته أو العبد ان كان أقصرهما تميرا على قدر ما يرى
 الناس فينظر كم ذلك فتقوم خدمته تلك السنين ذهباً ثم يتخاص هو وصاحب المائة في
 خدمة العبد فاذا هلك الذي أوصى له بالخدمة فالعبد حر اذا حمله الثلث وكانت قيمة
 العبد والثلث سواء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال في وصيته لفلان مائة دينار ولفلان خدمة
 عبدي هذا حياته ولفلان لرجل آخر أيضاً رقبته العبد الذي أوصى بخدمته حياته
 والثلث لا يحمل وصية للميت (قال) مالك قال للورثة أسلموا وصية للميت وأجزوها فان
 أبو ائيل لم أبرؤا من ثلث الميث فيتخاصون في الثلث الموصى له بالمائة والموصى له
 بالخدمة والموصى له بالرقبة ولا يضرب صاحب الخدمة وصاحب الرقبة الا بقيمة العبد
 لا يضربان باكثر من ذلك لان وصيتهما واحدة وانما هي رقبة العبد فينظر ما صار
 للموصى له بالخدمة وللوصى له برقبته العبد في الثلث اذا خاص صاحب المائة أخذها
 ذلك في العبد فيخدم الموصى له بالخدمة يبدأ على صاحب الرقبة فاذا مات صاحب
 الخدمة الموصى له بالخدمة صار العبد لصاحب الرقبة ويكون صاحب المائة شريكا
 للورثة بمبلغ وصيته من الثلث في جميع مال الميت وفيما بقي من العبد في يدى الورثة
 ما لم يحمله الثلث ﴿ قلت ﴾ ولا تشبه هذه الوصية التي قبلها التي قال فيها للميت
 بخدم عبدي فلا نأحياته ثم هو حر ولفلان مائة دينار (قال) ثم لا تشبهها وهما مختلفان

لان الموصى له بمتقه بعد الخدمة ليس هاهنا مال انما أوصى الميت بخدمة وبمائة دينار
 فانما يصر الموصى له بالخدمة فيشرع مع الموصى له بالمائة في الثلث بمبلغ قيمة الخدمة
 التي أوصى له بها وهذا لدى أوصى برقبته لرجل وبخدمته لآخر وبمائة دينار فقد
 أوصى الميت هاهنا برقبة العبد وبخدمته فرقبة المبد هاهنا في هذه المسئلة وقيمة الخدمة
 انما هي وصية واحدة لا يضرب صاحب الخدمة وصاحب الرقبة مع أهل الوصايا
 الا بقيمة العبد فاخرج لهما من العبد في المحاصة من الثلث بدئي به الموصى له بالخدمة
 فاذا انقضت الخدمة رجع ما كان من العبد في الخدمة للموصى له بالرقبة ولا يصر
 المخدم في هذه المسئلة ويعمر في المسئلة الاولى التي فيها العتق ﴿قلت﴾ وفي مسألة
 العتق اذا أوصى بمتقه وبخدمته ما عاش لفلان وبمائة دينار لفلان لم لم يبد مالك العتق
 على المائة وعلى الخدمة والعتق مبدأ في قول مالك على الوصايا (قال) لان العتق هاهنا
 لم يسقط ولا يستق العبد هاهنا الا الى الاجل الذي جعل عتقه اليه وهو قبل الاجل
 عليه الخدمة فيتخاص صاحب المائة والموصى له بالخدمة في تلك الخدمة فتكون
 خدمة العبد بين الموصى له بالخدمة وبين الموصى له بالمائة الدينار اذا كان العبد هو الثلث
 فاذا انقضت الخدمة خرج العبد حراً وليس للعبد حجة في العتق قبل محل الاجل
 لان عتقه انما هو الى أجل فان كان الثلث لا يحصل جميع العبد وأبي الورثة أن يمحزوا
 وصية الميت عتق من العبد بمبلغ الثلث يتلا وسقطت الوصايا بالخدمة وغير الخدمة
 لان الوصايا حالت ورجعت الى المحاصة فكان العتق حينئذ مبدأ على ما سواه ﴿قلت﴾
 رأيت ان قال رجل في وصيته عبدي يخدم فلاناً ولم يقل حياته ولم يوقت شيئاً
 من السنين وأوصى أن رقبته لفلان لرجل آخر ولم يقل من بعده كيف يصنع بهذا
 أتكون الوصية هاهنا بالخدمة انما هي حياة المخدم فقط ثم يرجع العبد اذا مات المخدم
 الى الموصى له بالرقبة أم لا في قول مالك (قال) لا أعرف هذا في شيء من قول مالك
 انما قول مالك على وجيزين الذي سمعت انما منه اما أن يقول غلامي يخدم فلاناً عشر
 سنين أو يقول حياة المخدم فاذا انقضت العشر السنين فهو لفلان

فهذا الذي نعرف وأما اذا جعل لواحد خدمته ولم يوقت وجعل لآخر رقبته فأرى
 أن يتحاصبا تقوم الرقبة وتقوم الخدمة على غرها حياة الذي أخدم ثم يتحاصبان فيها جميعاً
 على قدر ذلك (قال) وقال مالك من أخدم رجلاً عبداً إلى أجل من الآجال فأت
 المخدم قبل أن يقضى الاجل قال المبد يخدم ورثة المخدم بقية الاجل اذا كان على
 ما وصفت لك ليس من عبيد الحضنة والكفالة وإنما هو من عبيد الخدمة ولو أن
 رجلاً قال لرجال اشهدوا أنني قد وهبت خدمة هذا المبد لفلان ثم مات الذي أخدم
 كان لورثته خدمة المبد ما بقي الا أن يكون انما أراد حياة المخدم ويستدل على ذلك
 في مقالاته انه انما أراد حياة المخدم ﴿ قال سحنون ﴾ وقال أشهب اذا أوصى في عبد
 يخدم فلاناً ولم يقل حياته ولم يوقت شيئاً من السنين وأوصى برقبة العبد لرجل آخر
 ولم يقل من بعد موت الموصى له بالخدمة فهذه وصية واحدة في العبد فالخدمة هي حياة
 الموصى له بالخدمة وقال أيضاً لو أن رجلاً قال لرجال اشهدوا أنني قد وهبت خدمة
 هذا المبد لفلان فانما هو حياة فلان ولو كان أراد حياة المبد لكأن الرقبة للموهوب له
 بالخدمة لأنه لما لم يكن له مرجع الى سيده فقد أثبت منه الموهوب له

﴿ في الرجل يوصى لرجل بخدمة عبده حياته ﴾

﴿ وما بقي من ثلثه لاخر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت اذا أوصى لرجل بخدمة عبده حياته وقال ما بقي من ثلثي لفلان
 فأصابوا المبد الذي أوصى المبت بخدمته هو الثلث (قال) أرى اذا نفذت الخدمة
 فأراه للذي أوصى له بقية الثلث زادت قيمة المبد أو نقصت لأنه كان ثلث المبت
 يوم أخرج وانما القضاء فيه يوم أخرج وقوم ﴿ وسمعت ﴾ مالكا وسئل عن رجل قال
 دارى حبس على فلان حياته وما بقي من ثلثي لفلان فكان الثلث كفاف الدار أترى
 لمن أوصى له بقية الثلث اذا رجعت الدار أن يرجع في الدار (قال) نعم أرى أن
 يرجع في الدار فيأخذها كلها لان الدار بقية الثلث ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا قال غلامي
 يخدم فلاناً حياته وما بقي من ثلثي لفلان (قال) قال مالك يدعى صاحب الخدمة

الغلام كله فان رجع الغلام يوما ما رجع الموصل له ببقية الثلث فياخذ بقية الثلث ﴿قلت﴾
وياخذ الغلام كله أم لا (قال) نعم أرى أن يأخذه كله ﴿قلت﴾ ويكون العبد لهذا
الذي أوصى له بما بقي من الثلث اذا كان قيمة العبد الثلث (قال) نعم أرى أن يأخذه
كله اذا رجع

﴿في الرجل يوصي بوصايا وبمارة مسجد﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أوصي بوصايا وبمارة مسجد (قال ابن القاسم) بلغني عن
مالك في رجل أوصى فقال أوقدوا في هذا المسجد معبعا أتيموه له وأوصى مع ذلك
بوصايا فكيف ترى أن يعمل فيه (قال) قال مالك ينظر كم قيمة ثلث الميت وإلى
ما أوصى به من الوصايا ثم يتجاوز في ثلث الميت يحاص للمسجد بقيمة الثلث وللوصايا
بما سمي لهم في الثلث فما صار للمسجد من ذلك في الخاصة أوقف له فيستصحب به فيه حتى
يفرز ونزلت هذه المسئلة فقال مالك فيها هذا وكذلك قال أكثر الرواة ﴿قال سحنون﴾
وكذلك اذا أوصى للميت بشئ ليس له غاية ولا أمد مثل أن يقول أعطوا المساكين
كل يوم خبزة أو قال اسقوا كل يوم راوية ماء في السبيل فهذا كأنه أوصى بثلث ماله فانما
يحاص لهذا بالثلث اذا كان الميت قد أوصى مع هذا بوصايا ﴿قال سحنون﴾
وكذلك كل ما كان إلى الناس بغير أجل مثل أن يقول أعطوا المساكين درهما كل يوم
أو كل شهر ولم يؤجل فأنهم يضرب لهم بالثلث اذا كان الميت قد أوصى معهم بوصايا

﴿في خلع الثلث من الورثة اذا لم يميزوا﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى بسكنى داره ولا مال له سواها (قال) يقال للورثة أسلموا
إليه سكنائها والا فاقطعوا له بثها بثلا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم كذلك قال
مالك ﴿قال ابن القاسم﴾ وبلغني عن عبد العزيز بن أبي سلمة مثله ﴿سحنون﴾
وهذا قول الرواة كلهم لا أعلم بينهم فيه اختلافا ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ان
أوصى رجل بأن تؤاجر أرضه من فلان بنين مائة بكذا وكذا فنظروا إلى الأرض

فكانت قيمة الارض أكثر من ثلث الميث (قال) فانه يقال للورثة أسلموا ما أوصى
له به الميث بالكراء الذي قال فان أبوا قيل لهم فاعرجوا له من الثلث ثلث الميث بتلا
بغير ثمن ﴿قلت﴾ رأيت أن أوصي بوصايا وللميت مال حاضر ومال غائب ويوصي
بالثلث لرجل وبالربع لرجل آخر وبالسدس لآخر (قال) يقال للورثة أجزوا فان
أبوا كان ذلك لهم ويقال لهم ابرؤا اليهم من ثلث الميث من العين والدين اذا خرج فيتحاص
أهل الوصايا في ثلث هذه العين بقدر وصاياهم فاذا خرج الدين أخذوا ثلثه فيتحاصون
فيه أيضاً بقدر وصاياهم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال لي مالك في الرجل
يوصي لرجل بمائة دينار وله ديون وليس فيما ترك من المال الحاضر ما يخرج المائة من
ثلثه (قال) قال مالك يخير الورثة فان أحبوا أن يمسكوا المائة ويمسكوا له ولا يقطعوا
له ثلث الميث حيثما كان في العين والدين فكذلك مسألتك اذا أبوا أن يميزوا قيل
لهم ابرؤا اليهم من ثلث مال الميت حيثما كان ﴿قلت﴾ رأيت أن ترك مائة دينار ديناً
ومائة دينار عينا وأوصي لرجل بخمسين ديناراً من العين وأوصي لرجل آخر بأربعين
ديناراً من الدين ما قول مالك في هذا (قال) يقال للورثة أجزوا فان أبوا أن يميزوا
قيل لهم اعرجوا لأهل الوصايا من ثلث الميث في العين والدين وينظر الى قيمة
الاربعين الدينار العين التي كان أوصى بها الميت لهذا الرجل ما تسوى الساعة نقداً
فان قالوا تسوى الساعة نقداً عشرين ديناراً كان الثلث بينهما على سبعة أسهم للموصي
له بالخمسين من ثلث المال الحاضر والدين خمسة أسهم وللموصي له بالاربعين من ثلث
الدين والمال الحاضر سمان وهذا رأي فكذلك مسألتك يقتسمون ثلث الميث في
العين والدين على سبعة أسهم لان مالكاً قال لو أن رجلاً أوصى لرجل بدين له فلم
يحمل ذلك الثلث وأبى الورثة أن يميزوا قطعوا له من الدين والعين مبلغ الثلث (قال
مالك) ولو أن رجلاً أوصى له بتقد فلم يكن له فيما ترك الميت من النقد ما يخرج
وصيته من ثلث النقد وقالت الورثة قد حال وليس له أخذ العين وبلغنا^(١) في أخذ
العرض خير الورثة فان أجازوا له ما أوصى له به من النقد والا قيل لهم اعرجوا له

من ثلث مال الميت حينما كانت ﴿قلت﴾ وأصل هذا من قول مالك ان الرجل اذا أوصى بوصية حال فيها على ثلثه وأوصى بأكثر من ثلث ماله في العين الحاضر فأبى الورثة أن يجيز ذلك فانه يقال للورثة اخرجوا لأهل الوصايا من ثلث مال الميت حينما كان فيكون لأهل الوصايا ثلث ما ترك الميت من عين أو دين أو عرض أو قرض أو عقار أو غير ذلك (قال) نعم الا في خصلة واحدة فان مالكا قد اختلف قوله فيها قال لنا فيها قولين اذا أوصى له بعبد بعينه أو دابة بعينها والثلث لا يحمله فأبى الورثة أن يجيزوا فانه يقال لهم ادفعوا اليه مبلغ ثلث مال الميت في الدابة أو في العبد لان وصيته وقعت فيه وقد قال مرة أخرى يروون اليه من ثلث مال الميت حينما كان هو أكثر ما سمعت منه وأحب قوله الى أن يقطع له بثلث الميت في ذلك الشيء الذي أوصى له به الميت

﴿في الرجل يوصي بثلث ماله الدين وبثلث ماله الدين﴾

﴿قلت﴾ رأيت ان ترك مائة دينار عينا ومائة دينار ديناً فأوصى لرجل بثلث الدين وأوصى لرجل آخر بثلث الدين (قال) هذا عند مالك جائز ﴿قلت﴾ ألا ترى هذا الميت هاهنا قد أوصى لهذا الذي قد أوصى له بثلث الدين أكثر مما أوصى للبوصى له بثلث الدين (قال) وما يبالى كان أكثر أو أقل لأنه إنما يعطيه وصيته ألا ترى أنه يعطي صاحب العين وصيته من العين ويعطي صاحب الدين وصيته من الدين وهو ثلث الميت

﴿في الرجل يوصي بمتق عبده وله مال حاضر ومال غائب﴾

﴿قلت﴾ رأيت ان أوصى بمتق عبده له وله مال حاضر ومال غائب والعبد لا يخرج من المال الحاضر كيف يصنع في قول مالك (قال) قال مالك يوقف العبد حتى يجتمع المال الحاضر والمال الغائب فإذا اجتمع المال فوَّم العبد فان خرج من الثلث متق والا فعتق منه مبلغ الثلث ﴿قلت﴾ رأيت ان قال العبد للمال الغائب ببيع عني أو أبعده

أجل بعيد فأعتقوا مني مبلغ ثلث هذا المال الحاضر وأوقفوا ما بقي مني حتى ينظر في
 المال الغائب فإن خرج أعتقتم مني ما يحمل الثلث وإن لم يخرج كنت قد عتق مني
 مبلغ ثلث المال الحاضر لأنني أخوف أن يتلف المال الحاضر (قال) ماسمعت من مالك
 فيه شيئاً ولا أرى له ذلك (قال سحنون) إلا أن يكون في ذلك ضرر على الموصي
 والموصى له فيما يشهد وجهه مطلبه ويسر جمع المال ويطول ذلك

✽ في الرجل يوصي بوصايا ولا يحمل ذلك الثلث ✽

✽ قال ✽ وسألت مالكا عن ثلاثة رجال أوصى لهم رجل بثلاثين ديناراً ثلاثين ديناراً
 لكل واحد منهم والثلث لا يحمل ذلك فقال أحدهم لا أقبل الوصية (قال) قال
 مالك يحاص ورثة الميت بوصية الرجل الذي رد وصيته أهل الوصايا فيأخذون وصيته
 فيقتسمونها مع ميراثهم ✽ قلت ✽ أف يكون للرجلين ثلثا الثلث (قال) نعم ✽ قال
 سحنون ✽ وقال غيره لأنه أدخل كل واحد منهم على صاحبه ومات ودرج والوصية
 عنده على ذلك فلما رد واحد منهم رجع ما كان له إلى الميت فكان للورثة خاصة
 الباقين لأن الورثة دخلوا مدخل الراد وقد كان الراد لو لم يرد لحاصهم فلما رد وقعت
 الورثة موقفة لأن الميت أدخل كل واحد منهم على صاحبه وهذا قول الرواة لا أعلم
 بينهم فيه اختلافاً ✽ ابن وهب ✽ عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة وأبي الزناد أنهما
 قالا في الرجل يوصي للرجل بثلث الثلث أو بربع الثلث ولا آخرين بمدة دنائير أو
 دراهم أنهم يتحصون فيها جميعاً في الثلث ✽ قلت ✽ أ رأيت أن أوصى لرجل بثلث ماله
 ولا آخر بربع ماله ولا آخر بخمس ماله ولا آخر بنصف ماله ولا آخر بمشرين ديناراً
 ولا آخر بجميع ماله (قال) قال مالك إذا أوصى لرجل بربع ماله ولا آخر بخمس ماله
 ولا آخر بنصف ماله ولا آخر بمشرين ديناراً فانظر ما تبلغ وصية كل رجل منهم وما
 تبلغ العشرون ديناراً من مال الميت كم هو فيضرب بها في جميع ثلث مال الميت
 ويضرب أهل الوصايا بمبلغ وصاياهم في ثلث مال الميت (قال) وكذلك جميع المال
 أنه يضرب في ذلك بالثلث وتفسير ذلك أنه إذا أوصى لرجل بجميع ماله ولا آخر

بالثلث ولا آخر بالنصف ولا آخر بعشرين ديناراً فانك تأخذ للجميع ستة أسهم والنصف ثلاثة أسهم والثلث سهمان وتظر كم ماله فان كان ماله ستين ديناراً كان قد أوصى بالثلث أيضاً للموصى له بالدينارين لأنها عشرون ديناراً فيضرب معهم في الثلث بسهمين أيضاً فيقسمون الثلث بينهم على ثلاثة عشر سهماً فيكون للموصى له بالجميع ستة أسهم وللوصى له بالثلث سهمان وللوصى له بالدينارين أيضاً سهمان وللوصى له بالنصف ثلاثة أسهم وحساب هذا على حساب عول الفرائض سواء ﴿قال﴾ وقال لي مالك وما أذكرت الناس الا على هذا ﴿قال سحنون﴾ ألا ترى أنه أدخل كل واحد منهم على صاحبه وانتقص كل واحد منهم بما دخل عليه من صاحبه وفضلهم في عطية فهو لو كان ماله مائة دينار فأوصى لرجل بمائة دينار ولا آخر بخمسين ولا آخر بعشرين فقد فضل بعضهم على بعض وأدخل بعضهم على بعض وانتقص بعضهم ببعض ﴿قال سحنون﴾ وهذا قول الرواة كلهم لا أعلم بينهم فيه اختلافاً

﴿قال﴾ في الرجل يوصي بمبده لرجل وثلث ماله لا آخر فيموت المبدو قيمته الثلث ~~سحق~~ وأريت ان قال في وصيته غلامي مرزوق لفلان ولفلان ثلث مالي ومرزوق ثلث ماله فمات مرزوق قبل أن يقوم في الثلث بكم يضرب للموصى له بالثلث في المال (قال) بثلث المال في قول مالك لأن مرزوقاً حين مات بطلت وصية الموصي له بمرزوق ووصية هذا الموصى له بالثلث ثابتة فابقي من مال الميت له ثلث مال الميت لأن مرزوقاً لما مات فكان الميت لم يوص بشيء الا بثلث ماله لهذا الموصى له بالثلث ﴿قال﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قال سحنون﴾ وقد أعلمتك في صدر الكتاب انه لا يقوم ميت ولا يقوم على ميت وقول ربيعة فيه ان حقه قد سقط وان الذي مات كان الموصى لم يوص فيه بشيء وكأنه لم يكن له مال قط

﴿قال﴾ في الرجل يوصي بثلث ماله لرجل وبأشياء بأعيانها تقوم شئ ~~سحق~~

﴿قال﴾ أريت اذا أوصى بثلث ماله أو بربع ماله وأوصى بأشياء بأعيانها تقوم شئ

(قال) ينظر الى قيمة هذه الاشياء التي كانت بأعيانها والى ثلث جميع ماله والى ربع جميع ماله فيضربون في ثلث مال الميت يضرب أصحاب الأعيان في الأعيان كل واحد منهم في الذي جمل له الميت بمبلغ وصيته ويضرب أصحاب الثلث والربع في بقية الثلث يكونون شركاء مع الورثة بمبلغ وصاياهم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم هو قوله ﴿قلت﴾ فان هلك الأعيان التي أوصى بها كلها بطلت وصايا أصحاب الأعيان وكان ثلث ما بقي من مال الميت بين أصحاب الثلث والربع يتحابون في ذلك في قول مالك (قال) نعم

﴿ في الرجل يوصي بعبد له رجل ويسدس ماله لآخر ﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان أوصى بعبد له رجل وأوصى بسدس ماله لآخر كيف يكون هذا (قال) ينظر الى قيمة العبد فان كان العبد هو ثلث مال الميت كان للموصى له بالعبد ثلث الثلث في هذا العبد وكان للموصى له بالسدس ثلث الثلث فيما بقي من العبد وبجميع مال الميت يكون شريكا للورثة بالسبع ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت قيمة العبد الذي أوصى به نصف الثلث وقد أوصى لآخر بالسدس (قال) يكون للموصى له بالعبد جميع العبد ويأخذ الموصى له بالسدس وصيته فيما بقي يكون شريكا للورثة بخمس المال وهذا قول مالك ﴿قال سحنون﴾ قال علي بن زياد يكون شريكا للورثة بالخمسة ورواه علي عن مالك وعلى ذلك قول ابن القاسم

﴿ في الرجل يوصي لوارث ولاجنبي ﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان أوصى رجل بعبد لوارث وأوصى لأجنبي بوصية كيف يصنع (قال) قال مالك في رجل أوصى لأجنبي بوصية وأوصى لوارث أيضا (قال) قال مالك يتحابان بحاص الوارث الاجنبي بالوصية فكذلك مسألتك ﴿قلت﴾ أرأيت ان أوصى لوارث وغير وارث فقال ثلث مالي لفلان ولفلان واحدهما وارث ومعه وورثة (قال) قال مالك أما نصيب الوارث من ذلك فباطل يرد الى جميع الورثة الا

أن يجزوا له ذلك وأما غير الوارث فله نصيبه ﴿قال﴾ وقال مالك من أوصى بوصية لوارث وأوصى بوصايا لأجنيين ولم يسمع ذلك الثالث (قال) فإن كان الميت لم يترك وارثاً غير الذي أوصى له بدى بالأجنيين في الثالث ولم يحاصهم الوارث بشيء من وصيته وإن كان مع الوارث وارث غيره تحاص الوارث الذي أوصى له والأجنيون في الثالث فما صار للأجنيين في المحاصة أسلم إليهم وما صار للوارث من ذلك فإن شريكه في مال الميت يخبرون. فإن أحبوا أن ينفذوا ذلك له أنفذه وإن أبوا ردوا ذلك فالتسموه بينهم على فرائض الله عز وجل ﴿سحنون﴾ عن ابن وهب قال أخبرني رجال من أهل العلم منهم ابن سمان وعبد الجليل بن حميد اليمامي ويحيى بن أيوب أن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين الفرشي حدثهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح في خطبته لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة ﴿ابن وهب﴾ عن عمر بن قيس عن عطاء بن أبي رباح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك وقال فإن أجازوا فليس لهم أن يرجعوا ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي عمير عن عبد الله بن حبان اللبني عن رجل حدثه عن رجل منهم أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول يا أيها الناس إن الله قد فرض لكل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ﴿ابن وهب﴾ عن شبيب بن سعيد أنه سمع يحيى بن أبي أيشة الجزري يحدث عن أبي إسحاق الهمداني عن حاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدين قبل الوصية وليس لوارث وصية ﴿قال ابن وهب﴾ وبلغني عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في رجل أوصى بثلثه في سبيل الله فأراد بعض الورثة أن ينزوه قال ليس بذلك بأس فإنه وإن كان وارثاً لمن أحق من خراج به إذا أذن الورثة وطيبوا ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في رجل أوصى بثلثه في سبيل الله عز وجل قال فإن وليه يضعه حيث يرى في سبيل الله جل وعز فإن أراد وليه أن ينزوه وله ورثة غيره يريدون النزو فأنهم ينزون فيه بالحصص فإن لم يكن له وارث غيره وهو يريد النزو فليس به بأس أن

يستنفق منه بالمعروف فيما وضع فيه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وبأنني عن ربيعة في رجل
توفيت امرأته وأوصت بوصية لبعض من يرثها وأوصت بوصية في سبيل الله عز
وجل فسلم زوجها الوصية للورثة وجاء أن يعطوه الوصية التي في سبيل الله عز
وجل لأنه غار فنع الوصية التي في سبيل الله عز وجل فأراد أن يرجع فيما أجاز للورثة
من الوصية (قال) لا يرجع فيما أجاز ولا يحتاج في طلب رد ما أعطى لرجاء شيء لم
يقطع إليه ولم يقر له به

﴿ في الرجل يوصي أن يحج عنه ﴾

﴿ قلت ﴾ ما قول مالك في رجل أوصى عند موته أن يحج عنه ضرورة أحب إليه
أن يحج عن هذا الميت أم من قد حج (قال) إذا أوصى بذلك أنفذ ذلك ويحج عنه
من قد حج أحب إلى ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأحب إلى إذا أوصى أن ينفذ ما أوصى
به ولا يستأجر له إلا من قد حج وكذلك سمعت أنا منه (قال) وإن استأجروا
من لم يحج أجزأ ذلك عنهم ﴿ قلت ﴾ أرايت أن دفعوا وصية هذا الميت إلى عبد
ليحج عن هذا الميت أيجزئ عن الميت (قال) لا ولم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن
المبدل لا حج له فمن رأى أن لا يحج عن هذا الميت وكذلك الصبيان ﴿ قلت ﴾
فالمرأة تحج عن الرجل والرجل عن المرأة (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول
مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ والكتاب والتمتع بمضيه وأم الولد والمدر في هذا عندك
بمنزلة المبيد لا يحجون عن ميت أوصى (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فمن يضمن هذه النفقة
التي حج بها هذا المبيد عن الميت (قال) الذي دفع اليهم المال ﴿ قلت ﴾ وهل يجوز
أن يدفعوا إلى عبد أو إلى صبي أن يحج عن الميت في قول مالك (قال) لم أسمع من
مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يجوز وأرى أن دفعوا ذلك إلى عبد أو صبي ضمنوا ذلك
إلا أن يكون عبداً ظنوا أنه حرّ ولم يعرفوه واجتهد الدافع ﴿ قال سحنون ﴾ وقال
غيره ليس جهلهم بالذي ينزل عنهم الضمان ﴿ قلت ﴾ أرايت أن أوصى أن يحج عنه
هذا المبيد نفسه أو هذا الصبي نفسه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن أرى

أن يدفع ذلك اليهما فيحبا عن الرجل اذا أذن السيد لعبده أو أذن الوالد لولده
 ولا ترد وصيته ميراثا لأن الحج برٌّ وان حج عنه صبي أو عبد لأن حجة العبد والصبي
 تطوع فالميت لو لم يكن ضرورة فأوصى بحجة تطوعا أفند ذلك ولم ترد وصيته الى
 الورثة فكذلك هذا **قلت** **﴿**أرأيت الصبي ان لم يكن له أب وأذن له الولي أن
 يحج عن الميت أيجوز اذنه **قال****﴾** لا أرى بذلك بأسا الا أن يخاف عليه في ذلك ضيعة
 أو مشقة من السفر فلا أرى ذلك يجوز ولم أسمع من مالك فيه شيئا وانما قلته لأن
 الولي لو أذن له أن يتجر وأمره بذلك جاز ذلك ولو خرج في تجارة من موضع الى
 موضع باذن الولي لم يكن بذلك بأس فاذا كان هذا له جائزا فجزأه أن يحج عن الميت
 اذا أوصى اليه الميت بذلك اذا أذن له الولي وكان قد قوى على الذهاب وكان له ذلك
 فطرا ولم يكن عليه ضرراً **﴿**قال سحنون **﴿**وقال غيره لا يجوز للوصي أن يأذن
 لليتيم في هذا **قلت** **﴿**أرأيت ان لم يأذن له الولي **قال****﴾** أرى أن يوقف المال حتى
 يبلغ الصبي فان حج به الصبي والا رجع ميراثا **قلت** **﴿**أنحفظه عن مالك **قال****﴾** لا
﴿قال ابن القاسم **﴿**وهذا الذي أوصى أن يحج عنه هذا الصبي علمنا أنه انما أراد
 التطوع ولم يرد الفريضة **قال****﴾** ولو أنه كان ضرورة وقصد قصد رجل بعينه فقال يحج عني
 فلان فأبى فلان أن يحج عنه **قال****﴾** يحج عنه غيره **قال****﴾** وهذا قول مالك وقال وليس
 التطوع عندي بمنزلة الفريضة **قال****﴾** وهذا اذا أوصى بحجة تطوع أن يحج عنه رجل
 بعينه فأبى ذلك الرجل أن يحج عنه ردت الى الورثة **﴿**سحنون **﴿**وقال غيره لا يرجع
 الى الورثة والضرورة في هذا وغير الضرورة سواء لأن الحج انما أراد به نفسه
 وليس مثل الصدقة على المسكين بعينه ولا هذا العبد بعينه لأن تلك لأقوام بأعيانهم
﴿قال ابن القاسم **﴿**ومثل ذلك مثل رجل قصد قصبة مسكين بعينه فقال تصدقوا
 عليه بمائة دينار من ثلثي ثقات المسكين قبل الموحي أو أبي أن يقبل رجعت ميراثا
 الى ورثته أو قال اشتروا عبد فلان بعينه فأعتقوه عني في غير ضيق عليه وأجب
 وأبى أهله أن يبيعوه رجعت الوصية ميراثا للورثة بعد الاستيلاء والاياس من العبد

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا قال أحبوا فلانا حجة في وصيته ولم يقل عني أيعطى من الثلث شيئا في قول مالك (قال) يعطى من الثلث بقدر ما يحجب به أن حج فان أبي أن يحجب فلا شيء له ولا يكون له أن يأخذ المال ثم يعمد ولا يحجب فان أخذ المال ولم يحجب أخذ منه ولم يترك له إلا أن يحجب

﴿ في الرجل يوصي أن يحجب عنه وارث ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصي أن يحجب عنه وارث (قال) سمعت مالكا يقول الوصية جائزة ويعطى هذا الوارث قدر النفقة والكراه فان كان فيما أوصي به الميت فضل عن كراهه ونفقة مثله لم يعط الفضل ورد الفضل الى الورثة ﴿ قلت ﴾ متى سمعت هذا من مالك أراك هاهنا تخبر عن مالك أنه يميز الوصية في الحج ويأمر بأن تنفذ وقد أخبرني أن مالكا كان يكره ذلك (قال) إنما كان يكرهه ولا يرى أن يفعل به ويقول اذا أوصي به أنفذ الوصية ولم ترد ويحجب عنه فهذا قول مالك الذي لاندله اختلف فيه عندنا ﴿ قلت ﴾ أرأيت هذه الوصية في الحج التي تذكر عن مالك أفرضة هي أم نافلة (قال) الذي سمعنا من مالك في الفرائض ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان أوصى بذلك في غير فريضة زأيت أن تجوز وصيته ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى هذا الميت فقال يحجب عني فلان بثلثي وفلان ذلك وارث أو غير وارث كيف يكون هذا في قول مالك (قال) قال مالك ان كان وارثا دفع اليه قدر كراهه ونفقته ورد ما بقي على الورثة (قال) وان كان غير وارث دفع اليه الثلث يحجب به عن الميت فان فضل من المال عن الحج شيء فهو له يصنع به ما شاء ﴿ قلت ﴾ لم جعل مالك لهذا الرجل ما فضل عن الحج (قال) سألنا مالكا عن الرجل يدفع اليه النفقة ليحجب عن الرجل فيفضل عن حجه من النفقة فضلة لمن تراها قال مالك اذا كانوا استأجروه فله ما بقي وان كان أعطى على البلاغ رد ما بقي ﴿ قلت ﴾ فسرلى ما الاجارة وما البلاغ (قال) اذا استؤجر بكذا وكذا ديناراً على أن يحجب عن فلان فهذه الاجارة له ما زاد وعليه ما نقص واذا قيل له خذ هذه الدنانير يحجب منها عن فلان على أن علينا ما نقص عن

البلاغ أو قال له خذ هذه الدنانير فخرج منها عن فلان فهذا على البلاغ وليست هذه اجارة (قال) والناس يعرفون كيف يأخذون ان أخذوا على البلاغ فهو على البلاغ وان أخذوا على أنهم قد ضمنوا الحج فقد ضمنوا الحج

— في المريض تحمل عليه زكاة ماله —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أخرج رجل زكاة ماله ثم مات قبل أن ينفذها (قال) سألت مالكا عن الرجل تحمل عليه زكاة ماله يقدم عليه المال الثائب من البلد ويعرف أنه قد حلت عليه زكاة ماله فيخرجها وهو مريض من أين تراها أم من رأس المال أم من الثلث (قال) قال مالك أما متين هكذا حتى يعلم أنه قد أخرج ما حل عليه مثل أن يكون يأتيه المال الثائب أو اقضى الدين وهو مريض وقد حلت فيه الزكاة فأداه من رأس المال وليست من الثلث ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قدمت عليه أموال قد عرف الناس أن زكاتها قد حلت عليه واقضى ديونا قد حلت زكاتها عليه فأت من يومه قبل أن يخرج زكاتها أجبر الورثة أم يؤمرون بأخراج زكاته أم لا (قال) لا أرى أن يجبروا على ذلك إلا أن يتطوعوا بذلك

— في الرجل يوصي بدينار من غلة داره كل سنة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى لرجل بدينار من غلة داره كل سنة والثلث يحمل ذلك فأكرها الورثة بمشرة دنانير في أول السنة قدفعوا إلى الموصى له دينارا ثم بارت الدار تسع سنين فلم يجدوا من يكتريها أو أكروها بأقل من دينار بعد ذلك أو أنه امتدت الدار (قال) يرجع الموصى له بالدينار على الورثة في تلك الدنانير التي أخذوها من كراء الدار أول سنة فيأخذ منها لكل سنة دينارا حتى يستوفى لانها من كراء الدار ولأن كراء الدار لا شيء للورثة منه إلا بعد ما يستوفى الموصى له ديناره وكذلك لو أكروها بمشرة دنانير في السنة فضاقت الدنانير إلا دينارا واحدا كان هذا الدينار للموصى له بالدينار (قال) ولو قال أعطوا فلانا من كراء كل سنة دينارا لم يكن له من تلك المشرة التي أكروها تلك السنة إلا دينار واحد فان بارت الدار بعد ذلك أو

انهدمت لم يكن للموصي له من تلك الذنابير شيء لأنه إنما جعل له الميت من كراه كل سنة ديناراً (قال) وقد بلغني عن مالك أنه سئل عن رجل حبس علي رجل خمسة أوسق من ثمرة جائلة في كل سنة ففسي للنخل سنتان يصيبها الجوائح لا يرفعون منها شيئاً ثم أثمرت في السنة الثالثة فجذوا منها ثمراً كثيراً (قال) قال مالك يملأ لما مضى من السنتين لكل سنة خمسة أوسق يبدأ بها على الورثة فإن كانت كفافاً أخذها وان أوصى فقال أعطوه من غلة كل سنة خمسة أوسق ففسي للنخل سنتان يصيبها الجوائح لا يرفعون منها شيئاً ثم أثمرت في السنة الثالثة (قال) قال مالك يبدأ على الورثة فيأخذ لسنة واحدة وإن كان كفافاً أخذه وإن كان أقل لم يكن له في ثمرة العام الثاني قليل ولا كثير من نقصان العام الاول وإن كان في العام الاول فضل من خمسة أوسق كان للورثة ولم يكن على الورثة من نقصان العام الثاني شيء مما أخذوا من الفضلة في العام الاول

❦ في الرجل يوصي بغلة داره للمساكين ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن أوصي بغلة داره أو بغلة جناه للمساكين أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك نعم

❦ في الرجل يوصي بخدمة عبده حياته فيريد ❦

❦ أن يبيعه من الورثة بتقداً أو بدين ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن أوصي لي بخدمة عبده حياتي أيجوز لي أن أبيع ذلك من الورثة في قول مالك (قال) قال مالك من أخدم رجلاً عبداً حياته أو حبس عليه مسكناً فإنه يجوز له أن يشتريه منه ولا يجوز لأجنبي أن يشتريه منه (قال) إلا أن مالكا قال فإن أكل من صار له ذلك ممن يرجع إليه مثل الورثة أنه جائز له أن يشتريه كما كان لصاحبه (قال) ولقد قال لي مالك في الرجل يمرى الرجل المرية ثم يبيع بعد ذلك جائله أو يبيع ثمرة أنه يجوز لمشتري الثمرة أن يشتريه كما كان يجوز لصاحبه أن

يشتريه ﴿قلت﴾ وكذلك هذا في المساكن اذا سكن الرجل حياته في وصيته أو غير وصيته (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت هذا الذي أوصى لرجل بخدمة عبد له أيجوز له أن يبيعه من الورثة بدين في قول مالك (قال) لا أرى بذلك بأساً ولا أقوم على حفظه عن مالك ﴿قلت﴾ ولا يجوز لي أن أبيع خدمته من اجنبي مثل ما كان يجوز فيما بيني وبين الورثة (قال) قال مالك لا ينبغي له أن يبيع خدمته من اجنبي لانه غرر لا بدري كم يمشي الا أن يوقت وقتاً قريباً وليس بالبعيد ﴿قلت﴾ وما هذا القريب (قال) السنة والستتان والامر بالمأمون ولا يكره الى الاجل البعيد الذي ليس بمأمون وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت لو أني اكرت من رجل عبداً عشر سنين أيجوز هذا في قول مالك (قال) سألت مالكا عنه فقال ما رأيت أحداً يفعله وما أرى به بأساً ﴿قلت﴾ فافرق ما بين الخدمة التي أوصى بها وهذا الذي ابتدأ أجارة العبد جوزته لهذا ولم تجوز له ذلك الاجل البعيد (قال) لان سيد العبد اذا مات ثبت الكراه لمن تكراره على الورثة حتى يستكمل سنه ولا لب الموصى له بالخدمة اذا مات بطل فضل ما تكرارى اليه لانه يرجع الى الورثة ولا يجوز من ذلك الا الامر بالمأمون ﴿قلت﴾ فلو أوصى لرجل بخدمة عبده عشر سنين فأكراه الموصى له بالخدمة اكراه عشر سنين أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ولا يشبه هذا الموصى له بالخدمة حياته لان من أوصى بخدمة عبده سنين ثم مات الذي أوصى له بخدمة العبد فورثته يرثون خدمته بقية تلك السنين ﴿قلت﴾ أرايت الذي أوصى له بخدمة عبده حياته فصالح الورثة من خدمته على مال أخذه فأت العبد وتلقى الخدم حياء يرجع عليه الورثة بشئ مما أخذ منهم أم لا (قال) لا يرجعون عليه بشئ ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم وهو بيع تام لانهم انما أخذوه ليجوز فعلهم فيه فهو كالشراء التام

في الرجل يوصى بسكنى داره أو بخدمة

عبده لرجل يريد أن يؤجرها

﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى لي بسكنى داره أيتكون لي أن يؤجرها أم لا (قال) نعم

﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان أوصى لى بخدمة عبده
 (قال) نعم له أن يؤجره الا أن يكون عبداً قال له اخدم ابني ماعاش ثم أنت حر
 أو اخدم ابن أخي أو ابنتي أو ما أشبه هذا ثم أنت حر فيكون من العبيد الذين لا يراد
 بهم الخدمة وانما ناحيتهم الحضنة والكفالة فليس له أن يؤجره لاني سألت مالكا
 عن الرجل يقول لعبده اخدم ابني أو ابنتي أو ابن أخي عشر سنين ثم أنت حر أو
 يقول اخدمه حتى يحتمل أو حتى تزوج الجارية ثم أنت حر يقول ذلك لعبده أو لجارية
 له ثم يموت الذي قيل له اخدمه قبل الاجل ما يصنع بالعبد والوليدة (قال) قال مالك
 ان كان ممن أريد به الخدمة خدم وورثة الميت الى الاجل الذي جعل له ثم هو حر
 وان كان العبد ممن لا يراد به ناحية الخدمة لفرايته وانما أريد به ناحية الكفالة
 والحضنة والقيام عجل له التقى الساعة ولم يؤخره ﴿ قال ﴾ وقال مالك فهذا أمر قد
 نزل ببلدنا وحكم به وأشرت به (قال ابن القاسم) فانظر فان كان هؤلاء العبيد في
 حضانة من العبيد الذين يراد بهم الخدمة فله أن يؤجرهم وان كانوا ممن لا يراد بهم
 الخدمة وانما أريد بهم الحضنة فليس له أن يؤجرهم مثل الذي أخبرتك عن مالك
 ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ربيعة أنه قال في رجل له عبد وله ابن فقال لعبده اذا
 تزوج ابني فلان فأنت حر فبلغ ابنه فتسرى أو قال الابن لا تزوج أبداً وله مال كثير
 (قال) العبد حقيق وذلك لانه لم يكن لايه فيها اشترط لابنه حاجة طلبها لابنه الى
 العبد في تزوجه ولكن أراد أن يبلغ أشده وأن يستعين بالعبد فيما دون ذلك من
 السنين في حاجته

﴿ في الرجل يوصي للرجل بشجرة حائله حياته ﴾

﴿ فيصالحه الورثة من وصيته على مال ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا أوصى لرجل بشجرة حائله في حياته فمات الموصى والثالث
 يحمل الحائط فصالح الورثة الموصى له بشجرة الحائط على مال دفعوه اليه وأخرجوه من
 وصيته في الثمرة (قال) سمعت مالكا يقول في الرجل يسكن الرجل داره حياته فيريد

بعد ذلك أن يتاع السكنى منه (قال) قال مالك لا بأس بذلك فكذلك مسائلك وأرى لصاحب النخل أن يشتريها ولورثته لأن الأصل لهم وإنما شراؤهم ثمرة النخل ما لم يشتر النخل كشرائهم السكنى التي أسكن في التردد سواء فلا أرى به بأسا لأن كل من حبس على رجل حائطا حياته أو دارا حياته فأراد أن يشتريهما جميعا لم يكن بذلك بأس فهذا يدل على مسائلك لأنه لا بأس بها لمن تصير الدار إليه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وابن نافع وقال عبد العزيز بن أبي سلمة في الدار مثله ﴿ قال سحنون ﴾ والرواة كلهم في الدار على ذلك لا أعلم بينهم فيه اختلافا

— في الرجل يوصي بجنانه لرجل فيشتر الحائط —

﴿ قبل موت الموصي أو بعد موته ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت رجلا أوصى بجنانه لرجل في مرضه فأثمر الحائط قبل موت الموصي بسنة أو سنتين فمات الموصي والثالث يحمل الحائط وما أثمر في تلك السنين لمن تكون تلك الثمرة التي أثمرت البخل بعد الوصية وقبل موت الموصي في قول مالك (قال) قال مالك في رجل أوصى بخادمة لرجل فولدت قبل موت الموصي أن ولدها للورثة وليس للموصى له في ولدها شيء ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولو أوصى بمتها بعد موته ثم ولدت قبل موته فولدها وبقين فهذا يدل على أن الثمرة التي أثمرت النخل قبل موت الموصي أنها لا تكون للموصى له بالحائط وكذلك إذا أبرت النخل أو ألفت الشجر قبل موت الموصي ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ما أثمر الحائط قبل أن يقتصموا أو يجمعوا المال ثم جمعا المال فحمل الثالث الحائط لمن تكون الثمرة (قال ابن القاسم) في الرجل يدبر عبده ثم يموت فيوقف مال المدبر حتى يجمع مال الميت فيكتسب المدبر مالا قبل أن يجمع مال الميت فإن مال المدبر الذي مات السيد عنه وهو في يديه يقوم في ثلث مال الميت ولا يقوم في ثلث الميت ما أقاد من مال كسبه بعد موت السيد ويكون ذلك موقوفاً فإن حمله الثلث بماله الذي مات السيد وهو في يديه كان ما كسب أو أقاد للمدبر وللسيد الموصى بمتقه وللوصى له بالبد أن كان أوصى به

لأحد (قال) وليس له أن يبيع ولا يشتري فإن فعل فربح مالا في ماله الذي تركه
 سيده في يديه بعد موت سيده من سلع اشتراها كان ذلك الربح بمنزلة المال الذي
 مات السيد عنه وهو في يديه يقوم به مع رقبته والربح هاهنا خلاف للفوائد والكسب
 (قال) وإن أعتقه في مرضه بتلا ولا مال للعبد فوق العبد لما يخاف من تلف المال
 فأفاد مالا (قال) فلا يدخل ما أفاد العبد بعد العتق قبل موت سيده ولا بعده في
 شيء من ثلثه وكان فيما أفاد بعد عتقه بتلا بمنزلة من أوصى له بالعتق بعد موت سيده
 ويجرى مجراه فيما كان في يديه وما أفاد (قال) وإن استحدث المريض الذي أعتق
 بتلا ديناً كان ما استحدث من الدين مضراً بالعبد ولمحقه لأن ما استحدث من
 الدين بمنزلة ما تلف من المال ولأنه كان لا يمنع من البيع والشراء (قاله) والتمرة إذا
 ما أثمرت بعد موت الموصي فهي للموصي له إذا خرجت النخل من الثلث ولا
 تقوم التمرة مع الأصل لأنها ليست بولادة فتقوم معها وإنما تقوم مع الأصل بعد
 موت الموصي الولادة وما أشبهها والتمرة هاهنا بمنزلة الخراج والغلة وهو رأي (قال)
 سحنون (وقد قال لنا غير هذا القول وهو قول أكثر الرواة أن ما اجتمع في يدي
 المدبر بعد موت سيده من تجارة في حال الوقت لا يجتمع المال مال السيد من كسبه
 أو في مال أن كان له قبل موت سيده من تجارة فيه أو من عمل يديه أو من فوائد
 طلعت له من الهبات وغيرها إلا ما جنى به عليه فأخذ له أرشاً فإن ذلك مال لسيدة
 الميت لجميع ما صار في يد المدبر مما وصفت لك يقوم مع رقبته وهو كماله الذي مات
 سيده عنه وهو في يديه فإن خرجت الرقبة به من الثلث خرج حراً وكان المال
 له وإن لم يخرج فما خرج منه أن خرج نصفه عتق نصفه وبقي المال في يديه موقوفاً
 لأنه صار له شرك في نفسه فالعبد للموصي بعتقه بعد الموت أو ما أعتق بتلا في مرضه
 والعبد الموصي به لرجل والنخل الموصى بها مثل ما وصفت لك في المدبر أن خرجت
 النخل وثمرها الموقوف والعبد الموصى به لرجل وكسبه الموقوف فإنه يقوم مع رقبته
 وتقوم التمرة مع رقاب النخل فإن خرج جميع ذلك من الثلث كان لمن أوصى به وإن

خرج نصف ذلك فلموصى له به نصف ذلك فلموصى به نصف النخل والتمر
وللموصى له بالبعد نصف المبد ويبقى المال موقوفاً في يد المبد للشرك الذي في المبد
بين الورثة والموصى له بالبعد فخذ هذا الباب على هذا ان شاء الله تعالى وهو
أعدل أقول أصحابنا

✽ في الرجل يوصي للمساكين بئلة داره في صحته أو مرضه ويبي ~~✽~~
✽ تفرقتها ويوصي ان أراد وارثه ردها فهي للمساكين ✽

✽ قلت ✽ أ رأيت ان قال غلة دارى في المساكين صدقة وأنا أفرقها عليهم وهي في
يدي حتى أموت وهو صحيح سوى يوم قال هذا القول وقال فان أراد أحد من
ورثتي من بدنى أن يردّها فهي وصية من ثلثي تباع فيمطى للمساكين منها (قال)
ذلك نافذ ولو قال هي على بعض ورثتي ألى أنا قسمتها فان مت فرد ذلك ورثتي يمت
وتصدق بئها على المساكين لم ينفذ وكانت ميراثاً للورثة وذلك أن بعض من اتفق به
من أهل العلم سئل عن الرجل يوصي فيقول غلاي هذا لفلان ابني وله ولد غيره
فان لم ينفذوا ذلك له فهو حر فلم ينفذوه فلا حرية له وهو ميراث ولو قال هو حر أو
في سبيل الله إلا أن يشاء ورثتي أن ينفذوه لابني كان ذلك كما أوصى إلا أن ينفذوه
لابنه فاشتراط الصحيح مثل هذا ما أقره في يديه لورثته مثله ويشترط عليهم ان لم
ينفذوه فهو في سبيل الله فلا يجوز وما اشترط للمساكين فان لم ينفذوه فهو في وجه
من وجوه الخير فهي جائزة وهي وصية (قال) ولقد قال مالك في رجل أوصى لوارث
ثلث ماله أو بشئ من ماله وقال ان لم يجز الورثة ذلك فهو في سبيل الله (قال) مالك
فهذا الضرر فلا يجوز ذلك للوارث ولا في سبيل الله ويرد ذلك الى الورثة (قال)
وقال مالك ومن قال دارى أو فرسى في سبيل الله إلا أن يشاء ورثتي ان يدفعوا ذلك
لابني فلان فان ذلك جائز ينفذ في سبيل الله ان لم ينفذوه للابن وليس لهم أن يردوه



﴿ في الرجل يوصي للرجل بالوصيتين احدهما بعد الاخرى ﴾

﴿ قلت ﴾ ارايت ان اوصي فقال لفلان ثلاثون ديناراً ثم قال ثلث مالي لفلان لذلك الرجل بعينه ايضرب بالثلث وبالثلاثين مع اهل الوصايا في قول مالك أم لا (قال) يضرب بالاكثر عند مالك ﴿ قلت ﴾ ارايت ان قال لفلان دار من دوري ثم قال بعد ذلك لفلان ذلك الرجل بعينه من دوري عشرة دور ولديت عشرون داراً (قال) سمعت مالكا وسئل عن رجل قال لفلان من ارضي مبذر عشرين مدياً في وصيته (قال) ينظر كم الارض كلها مبذر كم هي فان كانت مبذر مائتي مدي قسمت فأعطى الموصي له عشر ذلك يضرب له بالسهم فان وقعت وصيته وكانت مبذر خمسة أمدها لكرم الارض وارضاعها أو وقع في ذلك مبذر أربعين مدياً لرداء الارض كان ذلك له (قال) فالدور عندي بهذه المنزلة وهذا كله اذا حمل الثلث الوصية فان لم يحمل الثلث فقدر ما حمل بحال ما وصفت لك وان لم يحمل الثلث ذلك فأجازت الورثة كان ذلك جائزاً بحال ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ وان كانت الدور في بلدان شتى (قال) نعم وان كانت في بلدان شتى يعطى عشر كل ناحية ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قلت للمالك فان اوصي له في الاولى بمدة دنائير ثم اوصي لذلك الرجل بعينه بمدة دنائير هي اقل من الاولى (قال) قال مالك يؤخذ له بالذي هو أكثر (قال) وبلغني عن مالك انه قال وان اوصي له في الوصية الآخرة بشير الدناير جازاً جميعاً (قال) وقال لي مالك وان اوصي له في الاولى بدناير هي أكثر من الآخرة أخذ له بالاكثر من ذلك ولا يجمعان له اذا كانت دنائير عليها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك ويؤخذ له بالاكثر كانت من الاولى أو من الآخرة كلها ﴿ قلت ﴾ فان كانت دراهم أو حنطة شعيراً أو صنفاً من الاصناف مما يكال أو يوزن فقال لفلان وصية في مالي عشرة أرباب حنطة ثم قال لفلان ذلك الرجل بعينه مرة أخرى في مالي وصية خمسة عشر أرباباً من حنطة (قال) هذه بمنزلة الدناير ﴿ قلت ﴾ فان قال لفلان من غني عشر شياه وصية ثم قال لفلان ذلك الرجل بعينه مرة أخرى في غني عشرون شاة

أكنت تجعل هذه بمنزلة الدنانير (قال) نعم أجعلها بمنزلة الدنانير كما أخبرتك في الدنانير عن مالك وأنظر إلى عدة النعم فإن كانت مائة أعطيت خمسا بالسهم فإن وقع له في سهمه ثلاثون أو عشرون أو عشرة لم يكن له غيرها وكذلك فسر لي مالك في الذي يقول لفلان عشرون شاة من غنّى وهي مائة شاة إن له خمسا يقسم له بالسهم يدخل في ذلك الخمس ما دخل منها ﴿قلت﴾ أرايت أن قال لفلان عبدان من عبيدي ثم قال بعد ذلك لفلان ذلك الرجل بعينه عشرة أعبد من عبيدي (قال) أجعلها وصية واحدة وأخذ له بالاكثر بمنزلة المين (قال) وإنما الوصيتان إذا اجتمعتا من نوع واحد مثل وصية واحدة أخذ للموصى له بالاكثر كانت وصية الميت الآخرة هي الاكثر أو الأولى فهو سواء ويعطى للموصى له الاكثر ولا يجتمعان له جميعا لأن مالكاً قال في الدنانير يعطى الذي هو أكثر فلي هذا أرايت ذلك

✽ في الرجل يوصي للرجل بالوصية ثم يوصي بها لرجل آخر ✽

﴿قلت﴾ أرايت أن قال داري لفلان ثم قال بعد ذلك داري لفلان لرجل آخر والدار التي أوصي بها هي دار واحدة أليكون قوله الآخر نقضاً لقوله الاول اذا قال داري أو داتي أو توبي لفلان ثم قال بعد ذلك لدابته تلك بعينها داتي لفلان أو قال في ثوبه ذلك توبي لفلان يريد رجلاً آخر أتكون وصيته الآخرة نقضاً لوصيته الاولى في قول مالك (قال) الذي سمعت من قول مالك وبلغني عنه أنه بينهما نصفين. وبما بين لك قول مالك هذا ان الذي يقول ثلثي لفلان ثم يقول بعد ذلك جميع مالي لفلان انهما يتحصان في الثلث على أربعة أجزاء فهذا يدلك على مسئلتك ألا ترى أنه حين قال ثلث مالي لفلان ثم قال بعد ذلك جميع مالي لفلان لم يكن قوله هذا مالي لفلان نقضاً للوصية الاولى حين قال ثلث مالي لفلان ﴿قلت﴾ وإذا أوصى بثلاث دور له فاستحق منها داران أو أوصى بثلاث داره فاستحق منها الثلاثان (قال) لا ينظر إلى ما استحق وإنما يكون للموصى له ثلث مابق وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت أن قال الرجل العبد الذي أوصيت به لفلان هو وصية لفلان لرجل

آخر (قال) قال لي مالك اذا كان في الوصية الآخرة ما ينقض الاولى فان الآخرة
تنقض الاولى فأرى هذا ناقضاً للوصية الاولى ﴿قلت﴾ وكذلك ان قال عبدي
فلان هذا ان مت من مرضي هذا فهو حر ثم أوصى بذلك العبد لرجل أترأه قد
نقض ما كان جعل له من التق (قال) اذا قال عبدي فلان حر هذا هو ثم قال بعد
ذلك هو لفلان فأراه ناقضاً لوصيته وأراه كله لفلان واذا قال عبدي لفلان ثم قال
بعد ذلك هو حر فانه أيضاً يكون حرّاً ولا يكون لفلان الموصى له به فيه قليل ولا
كثير ولا يشبه هذا الذي أوصى به لرجل ثم يوصى به بعد ذلك لا خولان تلك عطية
يجوز أن يشتركا فيها وهذا علق لا يشترط فيه فهذا رأيي ﴿سحون﴾ عن ابن وهب
عن يحيى بن أيوب عن المتقي بن الصباح عن عمرو بن دينار أنه قال في رجل حضره سفر
فكتب وصيته فلما حضره الموت كتب وصية أخرى وهو في سفره ذلك (قال) كلتاها
جائزة ان لم يكن نقض في الآخرة من الاولى شيئاً ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن
أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في رجل اشتكى وقد كان أوصى في حياته بوصية ان
حدث به حدث الموت فصح من ذلك المرض فكتب بعد ذلك نسئين ثم حضرته
الوفاة فأوصى بوصايا أخر أتمت فيها (قال) ان كان علم بوصيته الاولى فأقرها فان
ما كان في الوصية الآخرة من شيء ينقض ما كان في الاولى فان الآخرة أولى
بذلك وما كان في الاولى من شيء لم يغيره في الوصية الآخرة فانهما ينفذان جميعاً على
نحو ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار عن ربيعة أنه قال في الرجل يوصى بوصية
بعد وصيته الاولى ان الآخرة تجوز مع الاولى ان لم يكن في الآخرة نقض لما في
الاولى (قال ابن وهب) وقال مالك مثله

— في الرجل يوصى للرجل بمثل نصيب أحد بنيه —

﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى رجل لرجل بمثل نصيب أحد بنيه وله ثلاثة بنين (قال)
سمعت مالكاً وسئل عن رجل يقول عند موته لفلان بمثل نصيب أحد ورثتي ويترك
رجالاً ونساء (قال) قال مالك أرى أن يقسم ماله على عدة من ترك من الورثة الرجال

والنساء لا فضل بينهم الذكر والانشى فيه سواة ثم يؤخذ حظ واحد منهم ثم يدفع الى الذى أوصى له به ثم يرجع من بقى من الورثة فيجمعون ما ترك نليت بعد الذى أخذ الموصى له فيقسمون ذلك على فرائض الله عز وجل للذكر مثل حظ الانثيين (قال) فأرى أن يكون للموصى له الثلث فى مسألتك وهو رأيي

❦ فى الرجل يوصي لنفي وفقير ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال ثلث مالى لفلان وفلان وأحدهما غنى والآخر فقير (قال) الثلث بينهما نصفين

❦ فى الرجل يوصي لولد ولده فيموت بعضهم ويولد لبعضهم ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال ثلث مالى لولد ولدى (قال) قال مالك ذلك جائز اذا كانوا غير ورثة ❦ قلت ❦ أ رأيت ان مات بعد موت الموصي من ولد ولده بعضهم وولد غيرهم وذلك قبل أن يجمعوا المال ويقسم (قال) قال مالك فى رجل أوصى لأخواله وأولادهم أو لمواليه بثلته فمات منهم بعد موته نفي وولد لآخرين منهم وذلك قبل القسمة (قال) قال مالك انما يكون الثلث على من أدرك القسم منهم ولا يلتفت الى من مات منهم بعد موت الموصي قبل أن يقسم المال (قال مالك) لا شئ لأولئك فمسألتك مثل هذا ❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال رجل ثلث مالى لهؤلاء النفر وهم عشرة رجال فمات أحدهم بعد موت الموصي قبل قسمة المال (قال) أرى أن نصيب هذا الميت لورثته ❦ قلت ❦ فافرق بين هذا وبين الاول (قال) لأن الاول انما قال لولد ولدى أو لأخوالى وأولادهم أو لبنى عمي أو لبني فلان فهذا لم يسم قوما بأعيانهم ولم يخصهم فانما قسم هذا على من أدرك القسم ومن لم يدرك القسم فلا حق له وأما اذا ذكر قوما بأعيانهم فن مات منهم بعد موت الموصي فورثته يرثون ما كان أوصى له به الموصي

﴿ في الرجل يوصي لولد رجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال ثلث مالى لولد فلان وولد فلان ذلك الرجل عشرة ذكور
 وإناث (قال) الذى سمعت من مالك أنه اذا أوصى بحبس داره أو ثمرة حائطه على ولد
 رجل أو على ولد ولده أو على بنى فلان فإنه يؤثر به أهل الحاجة منهم فى السكنى والثقة
 وأما الوضايأ فأنى لا أقوم على حفظ قول مالك فيها الساعة الا أنى أراها بينهم بالسوية
 ﴿ قال سحنون ﴾ وهذه المسئلة أحسن من المسئلة التى قال فى الذى يوصى لأخواله
 وأولادهم ﴿ قال سحنون ﴾ وقد روي ابن وهب فى الاخوال مثل رواية ابن القاسم
 الا أن قول ابن القاسم فى هذه المسئلة أحسن ﴿ قال سحنون ﴾ وكذلك يقول غيره
 وليست وصية الرجل لولد رجل أو لأخواله بمال يكون لهم ناجزاً يقتسمونه بينهم
 بمنزلة وصيته لولد رجل أو لأخواله بثلة نخل يقسم عليهم بحسبة عليهم موقوفة لأن
 معنى الحبس انما قسمته اذا حضرت الثلة كل عام فاعما أريد بذلك مجهول قوم واذا
 أوصى بشئ يقسم ناجزاً يؤخذ مكانه فكان ولد الرجل معروفين لقتلهم وأنه يحاط بهم
 أو لأخواله فكانوا كذلك فكانه أوصى لقوم مسمين بأعيانهم واذا كانت الوصية
 لقوم مسمين على قوم مجهولين لا يعرف عددهم لكثرتهم مثل قوله على بنى زهرة
 أو على بنى نعيم فان هذه الوصية لم يرد بها قوما بأعيانهم لأن ذلك مما لا يحصى ولا
 يعرف وانما ذلك بمنزلة وصيته للمساكين فاعما يكون ذلك لمن حضر القسم لأنه
 حين أوصى لبنى زهرة أو لبنى نعيم أو للمساكين قد علم أنه لم يرد أن يمسهم وقد
 أراد أن ينفذ وصيته فيكون على من حضر ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أوصى رجل فقال
 ثلث مالى لولد فلان وليس لفلان يومئذ ولد وهو يعلم بذلك أو لا يعلم (قال) قال
 مالك من حبس داراً على قوم حبس صدقة فأت من حبسها عليه رجعت الى أقرب
 الناس من الحبسين عصبه كانوا أو بنات أو غير ذلك حبساً عليهم فان كان حياً فاعما
 يرجع الحبس الى غيره ولا يرجع اليه ﴿ قلت ﴾ فان لم يكن له قرابة الا امرأة
 واحدة (قال) ترجع الدار اليها أو الى عصبه الرجل ويؤثر أهل الحاجة ولا يرجع

الى الذى حبس وان كان حيا فأرى هذا حين مات ولده أن يرجع الى قرابته حبسا
 في أيديهم لأنها قد حيزت (قال) وأما الوصية بثلث ماله فأراها جائزة لولد فلان
 ذكورهم وأنثاهم فهما سواء ويقتظر بها حتى ينظر أي ولد لفلان أم لا يولده اذا أوصى
 وهو يعلم بذلك أنه لا ولد له فان أوصى وهو لا يعلم بأنه لا ولد له فان الوصية باطل
 لأن مالكاً قال في رجل أوصى بثلثه لرجل فاذا الرجل الموصى له قد مات قبل الوصية
 (قال) قال مالك ان كان علم بموته حين أوصى فهي للميت يقضى بها دينه ويرثها ورثته
 وان لم يكن عليه دين وان كان لم يعلم الموصى بموته فلا وصية له ولا لورثته ولا لاهل
 دينه فأرى مسئلتك مثل هذا ﴿ قلت ﴾ وسواء عندك ان كان أوصى لهذا الرجل ثم
 مات بعد ما أوصى له أو أوصى له وهو ميت (قال) اذا أوصى له وهو حي ثم مات
 الموصى له قبل موت الموصى فقد بطلت وصيته كذلك قال لى مالك وان علم الموصى
 بموته فوصيته باطل (قال) وقال لى مالك ويخاص بها ورثة الموصى أهل الوصايا اذا
 لم يحمل الثالث وصاياهم ويكون ذلك لهم دون أهل الوصايا ﴿ قال سحنون ﴾ وقد
 قال مالك اذا علم الموصى بموت الموصى له فوصيته باطل ولا يخاص به أهل الوصايا
 ﴿ سحنون ﴾ وعلى هذا القول أكثر الرواة وإنما يخاص أهل الوصايا الورثة لو وصية
 الموصى له اذا مات الموصى له قبل موت الموصى والموصى لا يعلم بموته لان الموصى
 مات وقد أدخله على أهل الوصايا فأت الموصى والامر عنده ان وصيته لمن أوصى
 له جائزة فلما بطلت بموت الموصى له قبل موت الموصى رجع ما كان له الى الميت
 ووقف الورثة موقفه ودخلوا مدخله يخاصون أهل الوصايا بوصيته لانه كذلك كان
 يخاصهم بوصيته ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة القرشي عن ابن
 شهاب أنه قال في رجل أوصى لرجل بوصية فتوفى الموصى له قبل الموصى قال
 يرجع الى الموصى لان الموصى له لم يستوجبها ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار بن عمر
 عن ربيعة مثله أنه لا شيء له اذا علم أنه مات قبله ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب
 عن سعيد أنه قال ليس للميت قبل أن يقبض وصيته شيء

❦ في رجل أوصى لبني رجل ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان قال ثلث مالى لبني تميم أو ثلث مالى لقيس أبطل وصيته أم
تجزئها في قول مالك (قال) هي جائزة عند مالك ❦ قلت ❦ فلمن يعطيا (قال) على
قدر الاجتهاد لا نأفلح أنه لم يرد أن يمس قيساً كلهم (قال) ولقد نزلت بالمدينة أن رجلاً
أوصى لخولان بوصية فأجازها مالك ولم ير مالك للموالى فيها شيئاً

❦ في الرجل يوصى لموالى رجل ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان قال ثلث مالى لموالى فلان فأت بعضهم قبل أن يقسم المال
وأعتق فلان آخرين أو مات بعضهم وولد لبعضهم أولاد وذلك قبل القسمة (قال)
هذا عندي بمنزلة ما وصفت لك في ولد الولد أراه لمن أدرك القسمة منهم ❦ قال
سحنون ❦ وقد بينا هذا الاصل ❦ قلت ❦ أرايت ان قال ثلث مالى لموالى فلان ولفلان
ذلك الرجل موال من العرب أنعموا عليه وله موال هو أنعم عليهم (قال) لم أسمع من
مالك فيه شيئاً ولم أسمع أن مالكا قال في شيء من مسأله أو جوابه أنه يكون لمواليه
الذين أنعموا عليه شيء وإنما يحمل هذا الكلام على مواليه الذين هم أسفل

❦ في الرجل يوصى لقوم فيموت بعضهم ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان قال ثلث مالى لفلان ولفلان فأت أحدهما قبل موت الموصي
(قال) لفلان الباقي نصف الثلث وترجع وصية الميت الى الورثة ❦ قلت ❦ أرايت
ان قال لفلان عشرة دراهم من مالى ولفلان أيضاً عشرة دراهم من مالى والثلث إنما
هو عشرة دراهم فأت أحدهما قبل موت الموصي (قال) قد اختلف قول مالك فيها
كان أول زمانه يقول ان علم بموته أسلمت العشرة الى الباقي منها وان لم يعلم بموته
حاص الورثة بها هذا الباقي فيكون للباقي خمسة دراهم ❦ سحنون ❦ وهذه الرواية
التي عليها أكثر الرواة (قال ابن القاسم) ثم كناه فيها بعد ذلك بزمان فقال أري أن
تسلم العشرة الى الباقي علم بموته أو لم يعلم ثم سألته بعد ذلك بستين أيضاً في آخر زمانه

فقال أرى أن يحاص بها الورثة علم الموصى بموته أو لم يعلم (قال ابن القاسم) وقد ذكر ابن دينار أن قوله هذا الآخر هو الذي يعرف من قوله قديما فهذه ثلاثة وجوه قد أخبرتك بها أنه قاطن وكل قد حفظناه عنه وأنا أرى أن الورثة يحاصون بها علم الميت بموت الموصى له أو لم يعلم وهو قوله الآخر ﴿قلت﴾ أرايت ان قال ثلث مالى لفلان وثلثا مالى لفلان فأت أحدهما قبل الموصى (قال) هذا عندي مثل ما وصفت لك من الوصية في الشرة لهذا والشرة لهذا فان كان الذى مات منهما صاحب الثلث كان للباقي منهما ثلثا الثلث في قول مالك الآخر وفي قوله الاول ان علم وان لم يعلم فذلك مختلف بحال ما وصفت لك قس عليه وفي قوله الاوسط يسلم اليه جميع الثلث أيهما مات منهما أسلم الى الباقي جميع الثلث فلى هذا قس جميع ما يرد عليك من هذه الاقاويل والذي أخذه به أنه ليس له الا ثلثا الثلث ويحاصه الورثة به علم أو لم يعلم ﴿قلت﴾ أرايت ان قال ثلث مالى لفلان وثلثا مالى لفلان فأت أحدهما قبل الموصى ثم مات أحد الرجلين الموصى لهما قبل قسمة المال (قال) قال مالك نصيب الميت لورثته

﴿في اجازة الورثة للموصى أكثر من اثنتي عشرة﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى في مرضه بأكثر من الثلث فأجازت الورثة ذلك من غير أن يطلب اليهم الميت ذلك أو طلب اليهم فأجازوا ذلك فلما مات رجعوا عن ذلك وقالوا لا نجيز (قال) قال مالك اذا استأذنهم فشكل وارث بائن عن الميت مثل الولد الذى قد بان عن أبيه أو أخ أو ابن عم الذين ليسوا في عياله فانه ليس لهؤلاء أن يرجعوا وأما امرأته وبناته اللاتي لم يبن منه وكل ابن في عياله وان كان قد احتلم فان أولئك ان رجعوا فيما أذنوا له كان ذلك لهم (قال) وقد قال لى مالك في الذى يستأذن في مرضه أرى ذلك غير جائز على الولد والمرأة الذين لم يبنوا عنه (قال) وكل من كان يرثه مثل الاخوة الذين هم في عياله أو بنى لهم ويحتاجون اليه وهم يخافون ان هم منوه ان صبح أن يكون ذلك ضررا بهم في رفقهم بهم كما يخاف على المرأة والابن الذى قد احتلم وهم في عياله وأرى أن اجازتهم ذلك خوف منه ليقطع

منفعتهم ولضعفهم ان صح فلم ير مالك اجازة هؤلاء اجازة وكذلك كل من كان
 ممن يرثه ممن هو في الحاجة اليه مثل الولد ﴿قلت﴾ أرأيت ابنته البكر وابنته السفية
 أيجوز ما أذنوا للوالد قبل موته وان لم يرجعوا بعد موته (قال) قال مالك لا تجوز
 عطية البكر فأرى عطيتها هاهنا لا تجوز وكذلك السفية ﴿قلت﴾ ولم لا يكون
 للابن الذي هو بائن عن أبيه مستغن عنه أن يرجع فيما أجاز من وصية والده وهو
 لا يملك المال يوم أجاز (قال) قال مالك لو أجاز ذلك لهم لكانوا قد منعموا الميت أن
 يوصى بذلك لأنه كف من ذلك للذي أجازوا ﴿سحنون﴾ ولأن المال قد حبر عن
 المريض لمكان ورثته ﴿قلت﴾ فالذين في حجره من ولده الذكور الذين قيد بلغوا
 وليسوا بسفهاء وامرأته لم قال لهم أن يرجعوا (قال) لأنهم في عياله وليس اجازتهم
 ذلك باجازه لموضع أنهم يخشون أن لم يجزوا اعتدائه عليهم ان صح من مرضه ذلك
 فذلك كان لهم ما أخبرتك ﴿قلت﴾ أرأيت المرأة والابن الذي ليس بسفيه وقد بلغ
 الا أنه في عيال الأب أرأيت ما أجازوا في حياة صاحبهم أليس ذلك جائزاً ما لم
 يرجعوا فيه بعد موته (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً أكثر من أنه قال لهم أن
 يرجعوا في ذلك وأرى ان أئذوا ذلك ورضوا به بعد موته لم يكن لهم أن يرجعوا
 وكان ذلك جائزاً عليهم اذا كانت حالهم مرضية ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني يونس عن
 ابن شهاب أنه قال في ورثة أذنوا للموصي بعد أن أوصى بالثلاث بعق عبد فأذنوا
 فأعتقه ثم تزج بمضم (قال) ليس لاوارث بعد أن يأذن أن يرجع ﴿ابن وهب﴾
 قال أخبرني الخليل بن مرة عن قتادة عن الحسن مثله (وقال) عطاء بن أبي رباح ذلك
 جائز ان أذنوا ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار عن ربيعة مثله

اجازة الوارث المديان للموصي بأكثر من الثلاث

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً أوصى بماله كله وليس له الا وارث واحد والوارث
 مديان فأجاز الوصية فقام عليه غрмаؤه فقالوا ليس لك أن تجيز وصية والدك وانما
 يجوز من ذلك الثلث ونحن أولى بالثلثين لأنه قد صارت اجازتك انما هي هبة منك

فنحن أولى بذلك وليس لك أن تهب هبة حتى نستوفي حقنا (قال) ذلك لم في رأيي
ويرد اليهم الثلثين فيقبضونه من حقهم

❦ في اقرار الوارث المديان بوصية لرجل أو بدين على أبيه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن هلك والده وعلى الابن دين يفترق جميع ما ورث عن أبيه فأقر
الابن ان والده كان أوصى لهذا الرجل بثلث ماله وكذبه غرماؤه وقالوا لم يوص
والدك لهذا بشئ (قال) ان كان اقراره قبل أن يقام عليه بالدين جاز ذلك وان كان
اقراره بعد ما قاموا عليه لم يجوز لأن مالكا قال لي في الرجل يكون عليه الدين فيقر
لرجل بدين عليه (قال) ان كان اقراره قبل أن يقام عليه جاز ذلك وكان من أقر له
بخاص الغرماء وان كان اقراره بعد ما قاموا عليه فلا يجوز ذلك الا بينة فكذا ذلك
ما أقر به الوارث ولا يتهم لأنه لو أقر به على نفسه جاز وكذلك لو هلك والده فقال
هذه ودائع عند أبي أو أقر لرجل بدين على أبيه وكذبه غرماؤه (قال) ان كان من
أقر له حاضراً حلف وكان القول قوله اذا كان اقراره قبل أن يقام عليه فان كان
اقراره بعد أن يقام عليه لم يقبل قوله الا بينة وذلك أن مالكا سئل عن الرجل يشهد
لرجل في الشئ في يده فيقول ان فلانا تصدق به على فلان ووضع على يدي وبكر
الذي هو له (قال) ان كان الشهود له حاضراً حلف مع شاهده وكان له وان كان
غائبا لم يقبل قوله لأنه يتهم أن يكون انما أقر به لاقراره في يده

❦ في الرجل يوصي للرجل بوصية فيقتل الموصى له الموصى عمداً ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أوصي رجلاً لرجل بوصية فقتل الموصى له الموصى عمداً أبطل
وصيته أم لا (قال) أراها تبطل ولا شئ له من الوصية ❦ قلت ❦ أ رأيت ان تقتل
رجلاً خطأ فأوصيت له بعد ما ضربني بثلث مالي أو أوصيت له بذاتي أو بمض
متاعي والثالث يحمل ذلك (قال) قال مالك ذلك جائز ❦ قلت ❦ ليم أليس قد قلت
لا وصية له لأنه يتهم أن يكون طلب تعجيل ذلك (قال) ان كان قتله خطأ جعلت

الوصية في ثلث المال غير الدية ولا تدخل وصيته في الدية ألا ترى أن الوارث لو قتل خطأ ورث من المال ولم يرث من الدية فكذلك هذا

﴿ في الرجل يوصي بدار لرجل والثلث يحمل ﴾
 ﴿ فقالت الورثة لا تجيز ونعطيه ثلث الميت ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أوصى بداره لرجل والثلث يحمل ذلك فقالت الورثة لا نعطيه الدار ولكننا نعطيه ثلث مال الميت حيث كان (قال) ليس ذلك للورثة وله أن يأخذ الدار اذا كان الثلث يحمل الوصية وهذا قول مالك ألا ترى أن الدار لو غرفت حتى صارت بحراً بطلت وصية للموصي فهذا يدل على أنه أولى بها

﴿ ثم كتاب الوصايا الثاني بحمد الله وغونه وصلى الله على سيدنا محمد ﴾
 ﴿ النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

—————
 ﴿ وبليه كتاب الهبات ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الهبات ﴾

﴿ تفسير الهبة ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرأيت لو أن رجلاً وهب لرجل هبة على أن يموضه فتبذرت الهبة في يد الموهوب له بزيادة بدن أو نقصان بدن قبل أن يموضه فأراد هذا الموهوب له أن لا يموضه وأن يرد الهبة (قال) قال مالك ليس ذلك له وتلزم الموهوب له قيمتها ﴿ قلت ﴾ فإن حالت أسوأها (قال) لأدري ما يقول مالك في حوالة أسوأها ولا أرى له شيئاً إلا هبته إلا أن تقوت في بدنها بئله أو نقصان

﴿ في الرجل يهب حنطة فيعوض منها حنطة أو تمرآ ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً وهب لرجل حنطة فموضه منها بعد ذلك حنطة أو تمرآ أو شيئاً مما يؤكل أو يشرب مما يكال أو يوزن (قال) لا خير في ذلك لأن مالكا قال في الهبة إذا كانت حلياً فلا يموضه منها إلا عرضاً فهذا يدل على أن مالكا لا يميز في عوض الطعام طعاماً ﴿ قلت ﴾ فإن عوضه قبل أن يتفرقا (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لأن الهبة على العوض إنما هي بيع من البيوع عند مالك إلا أن يموضه مثل طعامه في صفته وجودته وكياله فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن وهب لرجل أثواباً فسطاطية فموضه منها بعد ذلك أثواباً فسطاطية أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال ابن القاسم) لا يجوز هذا عند مالك إذا كانت أكثر منها لأن الهبة على العوض بيع

في الرجل يهب داراً فيعوض منها ديناً على رجل فيقبل ذلك

قلت ﴿أرأيت أن وهبت لرجل هبة داراً أو غير ذلك فموضني من الهبة ديناً له على رجل وقبيل ذلك أو عوضني خدمة غلامه سنين أو سكني دار له أخرى سنين أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز هذا عند مالك في الخدمة والسكنى لأن هذا من وجه الدين بالدين ألا ترى أن الموهوب له وجبت عليه القيمة فلما فسخها في سكني دار أو في خدمة غلام لم يجز لأنه إذا فسخها في سكني دار أو في خدمة عبد لم يقدر على أن يقبض ذلك مكانه فلا يجوز ذلك إلا أن تكون الهبة لم تتغير بناءً ولا نقصان فلا بأس بذلك لأنه لو أتي أن يثيبه لم يكن له عليه إلا هبته يأخذها فإذا لم تتغير فكانه بيع حادث باعه إياها بسكنى داره هذه أو خدمة هذا الغلام وأما في الدين فذلك جائز أن كان الدين الذي عوضه حالاً أو غير حال فذلك جائز لأن مالكاً قال افسخ ما حل من دينك إذا كان دنائير أو دراهم فيما حل وفيما لم يحل فلا بأس بهذا في مثله لأن القيمة التي وجبت له على الموهوب له جالة فلا بأس أن يفسخها في دين لم يحل أو في دين قد حل إذا كان من صنفه وفي مثل عدد قيمته أو أدنى فإن كان أكثر فلا يحل لأنه يفسخ شيئاً قد وجب له عليه بالنقد في دين أكثر منه إلى أجل فإزداد فيه بالتأخير وذلك إذا تغيرت الهبة فأما إذا لم تتغير فلا بأس به ﴿قلت﴾ فما قول مالك في رجل لي عليه دين لم يحل قيمته ذلك الدين قبل حلوله (قال) قال مالك لا بأس به إذا بعت ذلك الدين بمرض تتجمله ولا تؤخره إذا كان دينك ذهباً أو ورقاً وكان الذي عليه الدين حاضرًا مقراً ﴿قلت﴾ فإن كان الدين عرضاً من العروض (قال) فيه عند مالك بمرض يخالف له أو دنائير أو دراهم فتقبلها ولا تؤخرها ﴿قلت﴾ أرأيت لو أني وهبت داراً لرجل فتغيرت بالأسواق فموضني بعد ذلك عرضاً له على رجل آخر موصوف إلى أجل وأحالني عليه أيجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) لا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ فإن تغيرت بهدم أو بناء (قال) فلا خير فيه ﴿قلت﴾ ولم لا تجيز هذا في العروض وقد أجزته في الدين في قول مالك إذا أحاله به (قال) لأن القيمة التي

وجبت للواهب على الموهوب له صارت القيمة في ذمة الموهوب له حالة فان فسخها
 في دنائير له على رجل آخر حلت أو لم تحل فاقام هذا معروف من الواهب صمنه
 للموهوب له حين آخره اذا أبرأ ذمته وتحول بالقيمة في ذمة غيره وان كان انما يفسخ
 ما في ذمة الموهوب له في عرض من العروض في ذمة رجل فهذا بيع من البيع
 ولا يجوز ألا ترى أنه اشترى العروض الى أجل بالقيمة التي كانت له على الموهوب
 له فلا يجوز لأن هذا قد صار ديناً بدين فلا يجوز ألا ترى أنه اشترى بدين له لم يقبضه
 وهو القيمة التي على الموهوب له هذا الرض الذي للموهوب له على هذا الرجل الى
 أجل فلا يجوز وهذا رأيي ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو كان لرجل على رجل دين دراهم
 فحلت فأحاله على غريم له عليه دنائير قد حلت أو لم تحل والدنائير هي في صرف تلك
 الدراهم لم يحز في قول مالك لأن هذا بيع الدنائير بالدراهم مثل ما ذكرت لي في
 الدراهم اذا فسخها في طعام لا يقبضه (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فان كان لي على رجل طعام
 من قرض أقرضته اياه وله على رجل آخر طعام من قرض أقرضته اياه فحل القرض
 الذي لي عليه فأحالي بطماي على الرجل الذي له عليه الطعام وطماي لم يحل (قال)
 لا بأس بذلك عند مالك اذا كان الطامان جميعاً قرضاً الذي لك عليه والذي له على
 صاحبه فحل دينك ولم يحل دينه فلا بأس أن يحيلك على غريمه لأن التأخير هاهنا انما
 هو معروف منك وليس هذا بيع ولكنك أخذته بطماي لك عليه قد حل وأبرأت
 ذمته وجعلت الطعام في ذمة غيره فلا بأس بهذا وهذا في الطعام اذا كان من قرض
 فهو والدنائير والدراهم يحل واحد عند مالك (قال) وأصل هذا أن مالكا قال افسخ
 ما حل من دينك فيما حل وفيما لم يحل اذا فسخته في مثل دينك (قال) وكذلك هذا
 في العروض اذا كانت من قرض أو من بيع اذا حل دينك عليه ودينك من قرض
 أقرضته وهو عروض أقرضتها اياه أو من شراء اشتريت منه عروضاً فحل دينك
 عليه فلا بأس أن تفسخه في عرض له على رجل آخر مثل عرضك الذي لك عليه
 ولا تنال كان الرض الذي يحيلك به غريمك من شراء اشتراه غريمك أو من قرض

أقرضه وهذا أيضاً يحمل الدنانير والدرهم فان كان المرض الذي يحملك به على غريمه مخالفاً للمرض الذي لك عليه فلا يجوز ذلك في قول مالك لانه يحول من دين الى دين ﴿قلت﴾ فان كان لي عليه طعام من قرض أقرضته اياه وله طعام على رجل من سلم أسلم فيه غل قرضي ولم يحل سلمه فأحالي عليه وهو مثل طعامي أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز هذا لانه يدخله بيع الطعام من قبل أن يستوفي ﴿قلت﴾ فان كان قد حل الطعامان جميعا (قال) ذلك جائز اذا كان أحدهما من قرض فذلك جائز ﴿قلت﴾ واذا كان أحدهما من قرض والآخر من سلم فلا جميعا فأحاله فذلك جائز ولا نبالي اذا كان الذي يحتال طعامه هو السلم وطعام الآخر هو القرض أو كان طعام الذي يحتال بدينه هو القرض وطعام الآخر هو السلم فذلك جائز عند مالك (قال) نعم اذا حل أجل الطعامين جميعا وأحدهما من قرض والآخر من سلم فأحاله فذلك جائز ولا نبالي أيهما كان القرض أو أيهما كان السلم ﴿قلت﴾ فان حل الطعامان جميعا في مسألتي فأحالي فأخبرت الذي أحالي عليه أيجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) لم أوقف مالكا على هذا ولكني أرى أنه لا بأس أن تؤخره ﴿قلت﴾ فان كان الطعامان جميعا من سلم فلا جميعا فأحاله به أيجوز هذا (قال) لا يجوز هذا عند مالك لان هذا بيع الطعام قبل أن يستوفي ﴿قلت﴾ ومن أي وجه كان بيع الطعام قبل أن يستوفي (قال) لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يسهه حتى يستوفيه وأنت اذا أسلمت في طعام وقد أسلم اليك في طعام غل الاجلان جميعا فان أحلته بطعامه الذي له عليك على الذي لك عليه العامام كنت قد بتمه طعامك قبل أن تستوفيه بالذهب الذي أخذت من الذي له عليك الطعام واذا كان من قرض وسلم فليس هذا بيع الطعام قبل أن يستوفي لانه ان كنت أنت الذي أسلمت في طعام والذي له عليك هو قرض فلا جميعا فأحلته فلم تبغ الطعام الذي اشتريته ولكنك قضيت الطعام الذي اشتريت رجلا كان له عليك طعام من قرض وان كنت أنت الذي أقرضت وكان هو الذي أسلم اليك فانما هو أيضاً لما حل الاجل قضيته طعاما كان له عليك من قرض كان لك

قد حل أجله فليس يدخل هاهنا بيع الطعام قبل استيفائه في واحد من الوجهين إذا
حل أجل الطعام. بن جيم

القرض في جميع العروض والثياب

والحيوان وجميع الاشياء

قلت ﴿ أرايت قرض الثياب والحيوان وجميع الاشياء أيجوز ذلك في قول مالك
(قال) نعم الا الاماء وحدهن فان مالكا يحرمهن ﴾ قلت ﴿ أرايت ان أقرضت رجلا
ثوبا فسطاطيا موصوفا واشتريت منه ثوبا فسطاطيا الى أجل موصوف أيجوز أن أتيه
من غيره بثوب فسطاطي أتمجله قبل حلول أجل ثوبي ﴾ (قال) هذا ليس بيع انما هذا
رجل عجل للذي له الدين سلمة كانت له على رجل على أن يحتال بمثلها على الذي عليه
الدين فان كانت المنفعة فيه للذي يأخذ الثوب ليمجله الذي كان له الدين وانما أراد
الذي عجل الثوب أن ينفعه بذلك وأن يسلفه وأن يحتال بدينه على رجل آخر فلا بأس
بذلك وذلك جائز للذي يحيل لان الثوب الدين الذي له على صاحبه انما هو قرض
أو من شراء فلا بأس أن يبيعه قبل أن يستوفيه في رأبي ﴿ قلت ﴾ فان كانت المنفعة
هاهنا للذي يجعل الثوب هو الذي طلب ذلك وأراده ﴾ (قال) لا خير في ذلك في رأبي
وانما أسلفه سلفا واحتال بالمنفعة يرجوها لأسواق يرجو أن يتأخر الى ذلك ويضمن
له ثوبه فهذا لا خير فيه لان هذا سلف جرم منفعة وانما يجوز من ذلك أن يكون الذي
له الحق هو الذي طلب الى هذا الرجل ذلك وله فيه المنفعة والرفق فان كان على غير
هذا فلا خير فيه ﴿ قلت ﴾ وكذلك هذا في قرض الدنانير لو أقرضته دنانير على أن
يحييني على غريم له بدنانير مثلها الى أجل من الآجال وانما أردت أن يضمن لي دنانيري
الى ذلك الاجل ﴾ (قال) لا خير في ذلك كانت المنفعة المذى أسلف أو للذي يسلف
وكذلك بلنفي عن مالك أنه قال أراه بيع الذهب بالذهب الى أجل ﴿ قال سحنون ﴾
قال ابن القاسم لا بأس بهذا اذا كانت المنفعة للذي يقبض الدنانير وهو سهل ان شاء
الله تعالى ﴿ قال سحنون ﴾ وهو عندى أحسن ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أقرضت رجلا ثوبا

فسطاطياً أو اشتريته من رجل إلى أجل فبعته من رجل قبل حلول أجله بثوب مثله إلى أجل من الآجال أيجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز هذا لأن هذا دين بدين وخطر في رأيي ﴿قلت﴾ وأي شيء معنى قولك وخطر وأين الخطر هاهنا (قال) ألا ترى أنهما تخاطرا في اختلاف الاسواق لانهما لا يدريان إلى مائصير الاسواق إلى ذنك الاجلين

﴿ في العبد المأذون له في التجارة يهب الهبة ﴾

﴿قلت﴾ أرايت العبد للمأذون له في التجارة أيجوز له أن يهب الهبة على العوض (قال) انما هو بيع من البيوع فذلك جائز في رأيي

﴿ الرجل يهب لابن لى فموضته في مال ابني ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان وهب رجل لابن لى صغير هبة فموضته من مال ابني أيجوز أم لا (قال) ذلك جائز في رأيي ان كان انما وهبها الواهب للعوض لان هذا بيع من البيوع ﴿قلت﴾ وكذلك ان وهب لى مال ابنه وهو صغير على عوض فذلك جائز (قال) نعم لان هذا كله بيع من البيوع وبيع الاب جائز على ابنه الصغير في رأيي

﴿ الرجل يهب لى الهبة فتهلك عنده قبل أن أعوضه ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان وهب لى هبة فتهلك عنده قبل أن أعوضه أتكون على قيمتها أم لا في قول مالك (قال) عليك قيمتها عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت لرجل هبة فموضنى منها عوضاً ثم أصاب بالهبة عيباً أ يكون له أن يردّها ويأخذ عوضها (قال) نعم في رأيي لان الهبة على العوض بيع من البيوع ﴿قلت﴾ فان عوضى فأصببت بالعوض عيباً (قال) ان كان العيب الذى أصبت به ليس مثل الجذام والبرص ومثل العيب الذى لا يشبه الناس فيما بينهم فان كان العيب فى العوض يكون قيمة العوض به قيمة الهبة فليس لك أن ترجع عليه بشيء لان الزيادة على قيمة هبتك كانت تطوعاً منه لك ﴿قلت﴾ فان كان العوض قيمته وقيمة الهبة سواء فأصببت به عيباً فصارت قيمته بالعب أقل من قيمة الهبة (قال) ان أم لك الموهوب له قيمة الهبة لم يكن لك عليه سبيل

وليس لك أن ترد العوض إلا أن يأتي أن يتم لك قيمة هبتك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأي لأنه لو أحاضك إياه وهو يعلم بالميب ولم يكن عيباً مفسداً أو قيمته مثل ثمن هبتك لم يكن لك أن ترد عليه ويلزمك ذلك ﴿ قلت ﴾ وكل شيء بموضي من هبتى من العروض والدنانير وغير ذلك من السلع إذا كان فيه وفاء من قيمة هبتى فذلك لازم لى أخذه ولا سبيل لى على الهبة (قال) نعم إذا كانت السلعة مما يتعامل الناس بها فى الثواب بينهم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأي لأن مالكاً قال إذا أتاه بقيمة هبتة فلا سبيل له على الهبة ولا يبالى أى العروض أتاه إذا كانت عروضاً يشبهها الناس فيما بينهم مما يعرفها الناس ﴿ قلت ﴾ فإن أتاه خطباً أو بئناً أو ما أشبه ذلك (قال) هذا بما لا يتعاطاه الناس بينهم فى الثواب ولا أراه جائزاً وما سمعته من مالك

﴿ فى الرجل يهب شقصاً من دار أو أرض على عوض سميأه أولم يسمياه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان وهبت لرجل شقصاً من دار أو أرض على عوض سميأه أولم نسمه ولما شفع فأراد الشفع أن يأخذ بالشفعة قبل أن يثاب الواهب أ يكون ذلك له أم لا أو أراد أن يأخذ بالشفعة قبل أن يقبض الموهوب له الهبة أ يكون ذلك له أم لا (قال) ليس له أن يأخذ بالشفعة حتى يشاب وقد فرغت لك من تفسير هذا فى كتاب الشفعة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان وهبت لرجل عبدين فى صفقة واحدة فأنا بى من أحدهما ورد على الآخر أ يكون ذلك له أم لا فى قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى الواهب أن يأخذ العبدين إلا أن يثيبه منهما جميعاً لأنها صفقة واحدة

﴿ فى الرجل يهب حنطة فيطحنها الموهوب له ﴾

﴿ فيعوض من دقيقها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان وهبت لرجل حنطة فطحنها فموضى من دقيقها (قال) لا يجوز هذا فى رأيى لأن مالكاً قال من باع حنطة فلا يأخذ فى ثمنها دقيقاً وإن كانت مثل

كليها أولم تكن لأن الطعام لا يصلح الا يدايد وقد فسرت لك هذا قبل هذا

﴿ في موت الواهب أو الموهوب له قبل قبض الهبة أو مبدؤها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وهبت لرجل هبة يرى أنها للثواب فت قبل أن يقبض الموهوب له هبته (قال) فورثة الواهب مكانه يأخذون الثواب ويسلمون الهبة لأن هذا بيع من البيوع وهذا رأيي ﴿ قلت ﴾ فان وهبت له هبة يرى أنها لغير الثواب فأبيت أن أدفع اليه هبته فخاصني فيها فلم يحكم له علي بدفع الهبة حتى مات أتكون لورثي أم يأخذها الموهوب له اذا أثبت بينة وزكيت (قال) ان كان قام على الواهب والواهب صحيح فخاصمه في ذلك فتمه الواهب الهبة فرضه الموهوب له الى السلطان فدعاه القاضي بينة وأوقف الهبة حتى ينظر في حجتهم فأتاه الواهب فأراها للموهوب له اذا أثبت بينة لأنني سمعت من مالك وكتب اليه من بعض البلدان وأراه بعض القضاة في رجل باع من رجل عبداً بثلثي أجل ففلس المبتاع فقام الثراء عليه وقام صاحب النكاح فرفع أمره الى السلطان فأوقف السلطان النكاح لينظر في أمورهم ويتأهم فأت المفلس قبل أن يقبض النكاح فكتب اليه مالك أما اذا قام يطلب المبد وأوقف المبد له لينظر القاضي في بينته فأت المشتري فأرى البائع أحق به وان لم يقبضه حتى مات المشتري فكذلك مسائلك في الهبة ان له ان يأخذ هبته اذا كان قد أوقفها السلطان ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وهبها وهو صحيح فلم يتم الموهوب له علي أخذها حتى مرض الواهب (قال) قال مالك لا أرى له فيها شيئاً ولا يجوز قبضه الآن حين مرض الواهب لأنه قدمته هبته حتى أملاً مرض أراد أن يخرجها من يد صاحبها بلا وصية فيها وهو يستمتع بها في الضعة فيريد أن يخرجها الآن في مرضه من رأس المال فهذا لا يجوز ألا ترى أن أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه قال لعائشة رضي الله تعالى عنها حين مرض لو كنت حزتيه كان لك وانما هو اليوم مال الوارث فلم ير أبو بكر قبضها في المرض جائزاً لها ولم ير أن يسمه أن يدفع ذلك اليها اذا لم يقبضها في ضجة منه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وهب رجل جارية يرى انه انما

وهبها لاثواب فأعتمها الموهوب له أو دبرها أو وهبها أو تصدق بها أو كاتبها (قال) قال مالك ان كان له مال جاز هذا كله وكانت عليه القيمة وان لم يكن له مال منع من ذلك كما يمنع صاحب البيع

❦ في الرجل يهب للرجل داراً فيبني فيها أو أرضاً فيفرس فيها ❦
❦ فأبى الموهوب له أن يثيب منها ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان وهبت لرجل داراً فيبني فيها بيتاً أو وهبت له أرضاً فيفرس فيها شجراً فأبى الموهوب له أن يثيبني أ ترى ما يصنع فيها فوتا في قول مالك وتكون له الأرض وتكون عليه القيمة (قال) نعم أراه فوتا وتلزمه الهبة بقيمتها لأن مالكا قال في البيع الحرام في الأرضين والدور قال مالك لا يكون فيها فوت الا أن تهدم أو يبني فيها أو يفرس في الأرضين ❦ قلت ❦ فان قال الموهوب له أنا أقطع بنياني أو غرسى وأدفع اليه أرضه وداره (قال) ليس ذلك له وعليه قيمتها ❦ قلت ❦ وكذلك يشتري الحرام اذا قال أنا أنقص بنياني أو أقطع غرسى ولا أريد الدار وأنا أردوها أيكون ذلك له (قال) ليس ذلك له ويكون عليه قيمتها ولا يكون عليه بالخيار في ان شاء هدم بنيانه وان شاء أعطاه القيمة وهذا أمر قد فات بمنزلة الماء والنقصان في الثياب والحيوان والهبة مثل البيع سواء وانما رأيت ذلك فوتا لان صاحب الهبة لاثواب حين بنى وغرس قد رضى بالثواب لأنه قد حوّلها عن حالها فليس له أن يرجع فيها بعد ان حوّلها عن حالها ورضى بذلك ❦ قلت ❦ أ رأيت ان وهبت له ثوبا فصبغه بعصفر أو قطعه قيصاً ولم يخطه (قال) هذا فوت في رأبي لأن مالكا قال اذا دخله ثناء أو نقصان فهو فوت

❦ في الرجل يهب ديناً له على رجل فيأبى الموهوب له أن يقبل ❦
❦ أيكون الدين كما هو ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان وهبت لرجل ديناً لي عليه فقال لا أقبل أيكون الدين كما هو أم لا (قال) الدين كما هو (قال) ولقد سألت مالك عن رجل أعاد رجلاً ثوبا فضاع الثوب

عند المستعير فقال المستعير للمعير ان الثوب قد ضاع فقال له المعير فأنت في حل فقال
 المستعير امرأتى طالق ثلاثا ان لم أغرمه لك وقال المعير امرأته طالق ثلاثا ان قبلته
 منك (قال) قال مالك ان كان المستعير حين حلف يريد بيمينه ليغرمه له يقول لا أغرمه
 لك قباته أو لم يقبله ولم يرد بيمينه لتأخذه منى فلا أرى عليه حثا اذا غرمه فلم يقبله
 منه ولا على الآخر حثا أيضاً لانه لم يقبله وان كانت يمينه على وجهه لتأخذه منى فان
 لم يأخذه منه فهو حاث ولا يكره صاحب الثوب على أخذ الغرم ويبر صاحب الثوب
 (قال مالك) وان كان ذلك من دين كان له عليه فأنت بالدين خلف صاحب الحق أن
 لا يأخذه وحلف الذى عليه الحق أن يأخذه منه فانه يحنث الذى له الحق ويحجر على
 أخذ الدين ولا يحنث الذى عليه الحق ﴿قلت﴾ فما الفرق فيما بينهما في قول مالك
 (قال) لان العارية ليست كالدين الا أن يشاء المعير أن يضمته قيمتها اذا ضاعت ألا ترى
 أملا أطار طارية فضاعت لم يكن على المستعير شيء الا أن يشاء المعير أن يضمن المستعير
 فيها فينبى عليه والدين ليس بهذه المنزلة

﴿ في الرجل يهب للرجل الهبة يرى أنها للثواب ﴾

﴿ فباعها الموهوب له أتكون عليه القيمة ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت لرجل هبة يرى أنها للثواب فباعها الموهوب له أتكون
 عليه القيمة ويكون يمه اياها فوتا في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان وهبت لعبد
 ورجل هبة فأخذها سيده من العبد وللعبد مال فيه وفاء لقيمة الهبة أرى أخذ السيد
 الهبة من العبد فوتا في قول مالك (قال) أرى أن يحكم على العبد بقيمة الهبة في ماله
 ولم أسمع من مالك فيه شيئا

﴿ في الرجل يهب دارا للثواب فباع الموهوب له نصفها ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت لرجل دارا للثواب فباع الموهوب له نصفها (قال) يقال
 للموهوب له اغرم القيمة فان أبى قيل للواهب أنت بالخيار ان شئت أخذت نصف

الدار الذي بقي وضمته نصف القيمة وان شئت أسلمت الدار كلها وأخذت قيمة الدار كلها
 ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأي مثل ما قال مالك في البيع اذا استحق نصف
 الدار وبقي نصفها في يد المشتري ﴿قلت﴾ فان وهبت له عيدين للثواب فباع أحدهما
 وأبى أن يبيئ (قال) ان كان الذي باعه الموهوب له هو وجه الهبة وفيه كثرة الثمن
 فالموهوب له ضامن لقيمتها جميعاً وان كان ليس هو وجه الصفقة أخذ الواهب
 الباقي وبقية قيمة الذي باع يوم قبضه وهذا رأي مثل ما قال مالك في البيع اذا استحق
 أحدهما أو وجد به عيب قال ابن القاسم أو باع أحدهما ﴿قلت﴾ أرايت لو وهب لرجل
 داراً هبة للثواب فباعها الموهوب له ثم اشتراها فقام الواهب عليه فأبى أن يبيئه وقال
 خذ هبتك (قال) قد لزمته القيمة حين باع ولا يأخذ الهبة ولكن على الموهوب له
 القيمة ينرمها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) لا أحفظه عنه وهو رأي

— في الرجل يرب للرجل جارية للثواب فولدت —

﴿عنده فأبى أن يبيئه منها الواهب﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت لرجل جارية فولدت عنده ولداً فأبى أن يبيئ (قال) قد
 لزمته القيمة لان هذا فوت لان مالكا قال اذا فاتت بقاء أو نقصان في الهبة فقد لزم
 الموهوب له القيمة

— في الرجل يهب الهبة فلم يقبضها الموهوب له وهي —

﴿لغير الثواب فأبى رجل فادعى أنه اشتراها منه﴾

﴿وأقام البيئته وأقام الموهوب له بيئته﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً وهب لى هبة فلم يقبضها منه وهي لغير الثواب فأبى
 رجل فادعى أنه اشتراها منه وأقام البيئته وقت أنا على الهبة لا قبضها منه قال صاحب
 الشراء أولى ﴿قلت﴾ أتحمظه عن مالك (قال) قال مالك من حبس على ولده
 صغار حبساً فأتى عليه دين لا يدرى الدين كان قبل أو الحبس فقام الغرماء فقالوا

ينبع هذا فنتستوفي حقنا وقال ولده قد حبسه علينا وقد حازه لنا أبونا ونحن صغار في حجره (قال) بلنفي أن مالكا قال ان أقام ولده اليئنة ان الحبس كان قبل الدين فالحبس لهم وان لم يقيموا اليئنة أن الحبس كان قبل الدين بيع للفرماء وبطل حبسهم فالهبة اذا كانت لغير الثواب بمنزلة ما وصفت لك في الحبس

✽ في الرجل يقول غلة دارى هذه في المساكين صدقة وهو صحيح ✽

✽ قلت ✽ أرايت ان قال غلة دارى هذه في المساكين صدقة وهو صحيح فبات ولم يخرجها من يديه وكان هو في حياته يقسم غاتها في المساكين (قال) مالك ان لم يخرجها من يديه حتى مات وان كان يقسمها للمساكين فالدار لورثته لانه لم يخرجها من يديه

✽ في الرجل يقول غلة دارى هذه في المساكين صدقة وهو مريض ✽

✽ قلت ✽ أرايت ان قال غلة دارى هذه في المساكين صدقة في مرضه فبات قبل أن يخرجها من يديه (قال) يخرج من ثلثه عند مالك وما كان في المرض من صدقة أو حبس فهو في الثلث بمنزلة الوصية يجوز من ذلك ما يجوز من الوصية ✽ قال ابن القاسم ✽ ما كان في المرض على الوصية أو البتات فهو جائز كله في الثلث الا أن البتات في المرض لا يمكن من بقت له من قبضها الا بمذللوات الا أن تكون له أموال ملمونة من دور أو أرضين فبقت له ولا يشبه ذلك من بقت له في الصحة لان من بقت له في الصحة ان قام على صدقته أخذها وان المريض اذا قام الذي بقت له على أخذها لم يكن ذلك له حتى يموت المريض الا أن يكون ذا أموال مأمونة من دور أو أرضين فذلك بمنزلة النقي ✽ قلت ✽ أرايت ان قال دارى في المساكين صدقة وهو صحيح أيجبره السلطان على أن يخرجها الى المساكين أم لا في قول مالك (قال) أما ما كان من ذلك على وجه الجمين للمساكين أو لرجل بعينه فلا يجبره السلطان على أن يخرجها وما كان من ذلك على غير الجمين وانما بطله فله فليخرجها السلطان ان كان لرجل بعينه أو للمساكين

﴿ في الرجل يقول كل ما أملك في المساكين صدقة ﴾
 ﴿ أيجبر على اخراج ماله أم لا ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلا قال كل ما أملك في المساكين صدقة أيجبر على اخراج ماله أم لا (قال) لا يجبر على ذلك ولكن يؤمر بأن يتصدق بثلث ماله ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ ولم قال مالك يتصدق بثلث ماله (قال) لحديث أبي لبابة الأنصاري ﴿ قلت ﴾ فإن كانت له عروض من دور وحيوان ومدبرين ومكاتبين أقومهم (قال) لا أرى أن يخرج ثلث المدبرين لأنه لا يملك يهم ولا هبهم ولا يشبهون المكاتبين لأن المكاتبين يملك بيع كتابتهم وهبة ذلك فإذا أخرج ثلث ذلك فقد أخرج ثلث ما يملك فيهم إلا أن يرق المكاتبون يوما فإن رفقوا نظر إلى قيمة رقابهم فإن كان ذلك أكثر من قيمة كتابتهم يوم أخرج ذلك أخرج ثلث الفضل وأما أمهات الأولاد فليس عليه فيهن شيء في رأيي لأنهن لا يملكن ملك البيع ﴿ قال سحنون ﴾ ليس يخرج إلا قيمة الكتابة فقط لأنه إنما يملك ذلك يوم حنث ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن قال ثلث مالي في المساكين فلم يخرج من يديه حتى ضاع للمال كله (قال) لا شيء عليه في رأيي فرط أو لم يفرط لأن مالكاً سئل عن الرجل يقول مالي كله في سبيل الله في عين خنث فلا يخرج ذلك حتى يهلك جل ماله أو يذهب قال مالك أرى عليه ثلث ما بقي في يده

﴿ في الرجل يعمر الرجل داره حياته أو عبده أو دابته ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن قال قد أمرت هذه الدار حياتك أو قال هذا البعد أو هذه الدابة (قال) هذا جائز عند مالك وترجع بعد موته إلى الذي أمرها أو إلى ورثته ﴿ قلت ﴾ فإن أمرت بها أو حليا (قال) لم أسمع من مالك في الثياب شيئا وقد أخبرتك بقول مالك وأما الحل فأراه بمنزلة الدور

﴿ في الرجل يقول داري صدقة سكنى ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن قال داري هذه لك صدقة سكنى (قال) فأنما له سكنها صدقة

وليس له رقبته ﴿قلت﴾ اتحفه عن مالك (قال) هذا رأيتي ﴿قلت﴾ أرايت ان
قال قد حبست عبي هذا عليكما ثم يقول هو للآخر منكما (قال) هذا جائز عند
مالك وهو للآخر منهما يبعه ويصنع به ما يشاء لانه انما حبس عليهما ماداما حين
فاذا مات أحدهما فهو هبة للآخر يبعه ويصنع به ما يشاء

﴿قلت﴾ في الرجل يقول قد أسكتك هذه الدار وعقبك فأت ومات عقبه

﴿قلت﴾ أرايت ان قلت لرجل قد أسكتك هذه الدار وعقبك من بعدك فأت ومات
عقبه من بعده أترجع الى أم لا (قال) نعم ترجع اليك الا أن يقول قد حبست على فلان
وعلى عقبه حبسا صدقة فاذا قال ذلك ولم يقل سكني لك ولولدك فانه اذا انقضى الرجل
وعقبه رجعت الى أقرب الناس بالمحبس حبسا عليه ﴿قلت﴾ فان كان المحبس حيا
(قال) لا ترجع اليه على حال من الحالات ولكن ترجع الى أقرب الناس منه حبسا
عليهم ﴿قلت﴾ رجالا كانوا أو نساء (قال) نعم ترجع الى أولى الناس بميراثه من ولده أو
عصبته ذكرهم وأنهم يدخلون في ذلك ﴿قلت﴾ وهذا الذي سألتك عنه من هذه
المسائل كلها قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان قال داري هذه حبس على فلان
وعقبه من بعده ولم يقل حبسا صدقة ثم مات فلان ومات عقبه من بعده والذي
حبس حي أترجع اليه في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا أقوم على
حفظه ولكنه اذا قال حبسا فهو بمنزلة قوله حبس صدقة لان الاحباس انما هي صدقة
فلا ترجع اليه ولكن ترجع الى أولى الناس به بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ فان
قال هذه الدار لك ولعقبك سكني (قال) اذا انقضى هذا الذي جعلت له هذه الدار
سكني ولعقبه وانقضى عقبه رجعت الى الذي أسكن ان كان حيا يصنع فيها ما يصنع
في ماله فان كان قد مات رجعت ميراثا الى أولى الناس به يوم مات أو الى ورثته لانهم
هم ورثته وأصل الدار كانت في ماله يوم مات ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم
﴿قلت﴾ فان قال حبسا فهلك الذي حبست عليه وهلك عقبه الذين حبست عليهم
وقد هلك أيضا الذي حبس ولم يدع الابنة واحدة ولم يترك عصبه (قال) انما قال لنا

مالك اذا اقترض الذين حبست عليهم رجعت الى أولى الناس بالمحبس يوم ترجع عصيته كانوا أو ولد ولده وتكون حبساً على ذوى الحاجة منهم وليس للاغنياء منهم فيها شيء عند مالك ﴿قلت﴾ فان كانوا ولده ﴿قال﴾ فان كانوا ولده فليس للاغنياء منهم فيها شيء عند مالك وكذلك العصة وكذلك كل من ترجع اليهم انما هي لذوى الحاجة منهم ﴿قلت﴾ فان كان الذين رجعت اليهم الدار وربة هذا المجلس أغنياء كلهم ﴿قال﴾ لم أسمع من مالك فيها شيئاً ولكنى أرى أنها تكون لأقرب الناس من هؤلاء الاغنياء ان كانوا اقراء

﴿في الرجل يهب للرجل عبداً للثواب وفي عينه بياض أو به صمم ثم يبرأ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت له عبداً للثواب وفي عينه بياض أو به صمم فبرأ أترأه فوتاً وتلزمه القيمة ﴿قال﴾ أراه فوتاً ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك ﴿قال﴾ الصمم قد سئل مالك عنه فقال أراه عيباً مفسداً فاذا كان عيباً مفسداً فهو اذا ذهب فهو نماء وأما البياض اذا ذهب فليس أشك أنه نماء وتلزمه القيمة

﴿في المريض يهب عبداً للثواب أيجوز ذلك أم لا﴾

﴿قلت﴾ أرايت المريض ان وهب عبداً له للثواب أيجوز ذلك أم لا ﴿قال﴾ ذلك جائز عند مالك وهذا والبيع سواء ﴿قلت﴾ فان باع المريض عبداً فقبضه المشتري فباعه أو أعتقه وهو عديم لا مال له أيجوز هذا في قول مالك أم لا ﴿قال﴾ أما عتقه فلا يجوز عند مالك الا أن يكون له مال فيجوز وأما يبعه فاقى لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنى أرى للورثة ان كان الذى وهب له عديماً فلم أن يمنوا الموهوب له من بيع الهبة حتى يعطيه قيمتها

﴿في الرجل يهب عبداً للثواب فيجنى العبد جناية عند الموهوب له﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت لرجل عبداً للثواب فجنى العبد عند الموهوب له جناية أترأه فوتاً وتكون القيمة على الموهوب له ﴿قال﴾ نعم لأن مالكاً قال في الباء والنقصان

انه فوت فهذا حين جنى أشد القوت لأنه قد دخله النقصان

﴿ في الرجل يهب نافته للثواب أو يديها فيقلدها للموهوب له أو أشعرها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وهبت لرجل نافة للثواب أو بعته نافة يقلدها أو أشعرها ولم يمتني الثمن ولا مال له (قال) قال مالك المتق يرد فهذا أخرى أن يرد وتحل فلائدها وتباع في دين المشتري في البيع وأما في الهبة فانها ترجع الى رباها ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً وهب في مرضه لرجل هبة أو تصدق على رجل بصدقة فلم يقبض صدقته الموهوب له ولا المتصدق عليه حتى مات الواهب في مرضه أجمعها وصية أو هبة أو صدقة غير مقبوضة وتبطلها (قال) أجمعها وصية لأن مالكا قال ما تصدق به المريض أو أعتق فهو في ثلثة

﴿ في المريض يهب الهبة فيبتلها أو يتصدق بصدقة فيبتلها ﴾

﴿ يقبض ذلك الموهوب له أو المتصدق عليه قبل أن يموت الواهب ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ما وهب المريض في مرضه أو تصدق به فينتله أيقدر الموهوب له أو المتصدق عليه أن يقبض ذلك قبل موت المريض (قال) لا يجوز ذلك له ولورثته أن يمنوه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم الا أن تكون له أموال مأمونة مثل ما وصفت لك في الأموال المأمونة فيكون له أن يقبض ذلك وكذلك هذا في المتق ألا ترى أنه يقتق عبده في مرضه فينتله فإذا كانت له أموال مأمونة من دور أو أرضين تمت حرية العبد مكانه فكذلك الهبة والصدقة

﴿ في الرجل يوصي بوصية لرجل فيقتل الموصي له الموصي عمداً ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أوصى بوصية لرجل فقتل الموصي له الموصي عمداً أتبطل وصيته أم لا (قال) أراها تبطل ولا شيء له من الوصية ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قتلت خطأ فأوصيت له بعد ما ضربني بثلث مالى أو أوصيت له بديتي أو ببعض مالى والثلث بحيل ذلك (قال) قال مالك ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ له أليس قد قلت لا وصية

لقاتل (قال) انما ذلك اذا كانت الوصية أو لا تقتله بعد الوصية عمداً فلا وصية له لأنه
يتهم أن يكون طلب تسجيل ذلك (قال) فان كان قتله خطأ فدخلت الوصية ثلث المال
غير الدية فذلك جائز له ولا تدخل وصيته في الدية ألا ترى أن الوارث لو قتله خطأ
ورث من المال ولم يرث من لدية فكذلك هذا

❦ في الرجل يوصي بدار له لرجل والثلث يحمل ذلك ❦

❦ فقال الورثة لا ينجيز ولكننا نعطيه ثلث مال الميت ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أوصى له بدار والثلث يحمل ذلك فقال الورثة لا ينجيز ذلك ولكننا
نعطيه ثلث مال الميت حيثما كان (قال) ليس ذلك للورثة وله أن يأخذ الدار اذا كان
الثلث يحمل الوصية وهذا قول مالك ألا ترى أن الدار لو غرقت حتى تصير بحراً
بطلت وصية الموصى له فهذا يدل على أنه أولى بها

❦ في المسلم أو النصراني يهب أحدهما لصاحبه أو يتصدق ❦

❦ قلت ❦ أرايت ما كان بين المسلم والنصراني من صدقة أو هبة تصدق بها أحدهما
على صاحبه أو وهبها أحدهما لصاحبه اتحك بينهما بحكم الاسلام في قول مالك (قال)
قال مالك كل أمر يكون بين المسلم والنصراني فأرى أن يحكم بينهما بحكم الاسلام فأرى
مسألتك بتلك المنزلة

❦ في العبد توهب له الهبة ❦

❦ قلت ❦ أرايت العبد توهب له الهبة يرى أنها للثواب أي يكون على العبد الثواب أم لا
في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى ان كان مثله يثيب ويرى أنه
انما وهبها للثواب فأرى عليه الثواب اذا كان ممن قد دخل سيده بينه وبين التجارة

❦ في الرجل يهب لذي رحم يرجع في هبته ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان وهب لذي رحم أي يكون له أن يرجع في قول مالك (قال) قال
مالك ليس بين الرجل وأسرته ثواب في الهبة إلا أن يكون بعلم أنها أراوت منه

بذلك ثوابا مثل أن يكون الرجل الموسر والمرأة لها الجارية فيطلبها منها فتعطيه إياها يريد بذلك أن يستنزر صلته وعطيته والرجل مثل ذلك يهب الهبة لامرأته أو لابن لايه يرى أنه إنما أراد بذلك استنزار ما عنده أبيه فإذا كان مثل هذا فيما يرى الناس أنه وجه ما طلب بهبته تلك رأيت بينهما الثواب فإن أتاه والا رجع كل واحد منهما في هبته فإن لم يكن على وجه ما ذكرت لك فلا ثواب بينهما فلي هذا فقس ما ورد عليك من هذا

❦ في الرجل يهب لعمه أو لعمته أو لجدته أو لجدته أو لذي قرابته ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن وهبت لعمي أو لعمتي أو جدي أو جدتي أو أخي أو ابن عمي هبة أو وهبت لقرابي من ليس بيني وبينهم محرم أو لقرابي من بيني وبينهم محرم أيكون لي أن أرجع في هبتي (قال) ما وهبت من هبة يلم أنك إنما وهبتها تريد بها وجه الثواب فإن أتاك والرجعت في هبتك وما وهبت من هبة يلم أنك لم ترد بها وجه الثواب فلا ثواب لك مثل أن تكون غنيا فتصل بعض قرابتك الفقراء فتزعم أنك أردت بها الثواب فهذا لا يصدق على ذلك ولا ثواب لك ولا رجعة لك في هبتك (قال) وهذا كله قول مالك ❦ قلت ❦ وكذلك هذا في الاجنبيين في قول مالك (قال) نعم لو وهب لأجنبي هبة والواهب غني والموهوب له فقير ثم قال بعد ذلك الواهب إنما وهبتها للثواب لم يصدق على ذلك ولم يكن له أن يرجع في هبته وهذا قول مالك (قال) وإن كان فقيرا فوهب لثني وقال إنما وهبتها للثواب فإن هذا يصدق ويكون القول قوله فإن أتاه ولا رد عليه هبته ❦ قلت ❦ أ رأيت أن كانا غنيين أو فقيرين فوهب أحدهما لصاحبه هبة ولم يذكر الثواب حين وهب له ثم قال بعد ذلك الواهب إنما وهبتها له للثواب وكذبه الآخر أيكون القول قول الواهب أم لا في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ هذا ولكن لا أرى لمن وهب لفقير ثوابا وإن كان فقيرا إذا لم يشترط في أصل الهبة الثواب وأما غني وهب لثني فقال إنما وهبتك للثواب فالقول قول الواهب أن أييب من هبته والا رجع في هبته ❦ قلت ❦ أ رأيت هذا الذي

وهب الهبة للثواب اذا اشترط الثواب او يرى أنه انما أراد الثواب فأثابه الموهوب له
أقل من قيمة الهبة (قال) قال مالك ان رضى بذلك والا أخذ هبته ﴿ قلت ﴾ فان
أثابه قيمة الهبة أو أكثر من ذلك فأبى أن يرضى والهبة ثمينة بيمينها عند الموهوب له
(قال) قال مالك اذا أثابه قيمة الهبة أو أكثر من ذلك فليس للواهب على الهبة سبيل
﴿ قلت ﴾ فان كانت الهبة قد تغيرت في يد الموهوب له بزيادة أو نقصان فأثابه
الموهوب له أقل من قيمة الهبة (قال) قال مالك اذا تغيرت في يد الموهوب له
زيادة أو نقصان فالقيمة له لازمة

﴿ تم كتاب الهبات بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وهبلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ وليه كتاب الحبس ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الحبس ﴾

﴿ في الحبس في سبيل الله ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت اذا حبس في سبيل الله فأى سبيل الله (قال)
قال مالك سبل الله كثيرة ولكن من حبس في سبيل الله شيئاً فأنما هو في النزو
﴿ قلت ﴾ فالرباط مثل الاسكندرية وما أشبهها من مواجيز أهل الاسلام أمي غزو
يجوز لمن حبس في سبيل الله فرسه أو متاعه أن يجعله فيه في قول مالك (قال) نعم
ولقد أتى رجل مالكا وأنا عنده فاعده فساله عن رجل جعل ماله في سبيل الله أوصى به
فأراد وصيه أن يفرقه في جدة فنهاه مالك عن ذلك وقال لا ولكن فرقه في السواحل
(قال ابن القاسم) يريد سواحل الشام ومصر ﴿ قلت ﴾ وما بال جدة أليست ساحلا
(قال) ضمها مالك ﴿ فقيل ﴾ لمالك انهم قد نزلوا (قال) فقال مالك اذا كان ذلك
شيئاً خفيفاً . فضمف مالك ذلك (قال) ولقد سأله قوم وأنا عنده فاعده انه كان من
دهلك ^(١) ما كان وكانوا قوما قد تجهزوا يريدون النزو الى عسقلان والاسكندرية أو
بعض هذه السواحل فاستشاروه أن ينصرفوا الى جسة فنهاهم عن ذلك وقال لهم
الحقوا بالسواحل ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس قال ربعة كل ما جعل صدقة حبسا
أو حبس ولم تسم فيه صدقة فهو كله صدقة تنفذ في مواضع الصدقة وعلى وجه ما ينتفع

(١) (دهلك) وزان جعفر جزيرة بن بر العين وبر الحبشة أى من أهل دهلك الخ كتبه مصححه

بذلك فيه ان كانت دواب في الجهاد وان كانت غلة أموال فلي منزلة ما يرى الولي من وجه الصدقة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسئل مالك عن رجل أوصى بوصية وأوصى فيها بأمر فكان فيما أوصى به أن قال داري حبس ولم يحمل لها مخرجا فلا ندرى أكان ذلك منه نسيانا أو جهل الشهود أن يذكره ذلك فقال مالك أراها حبسا في الفقراء والمساكين ﴿ فقيل ﴾ له فاتها بالاسكندرية وجل ما يحبس الناس بها في سبيل الله ﴿ قال ﴾ ينظر في ذلك ويحتد فيه فيما يرى الولي وأرجو أن تكون له سعة في ذلك ان شاء الله تعالى

﴿ في الرجل يحبس رقيقا في سبيل الله ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان حبس رقيقا في سبيل الله أترام حبسا ﴿ قال ﴾ نعم ﴿ قلت ﴾ وما يصنع بهم ﴿ قال ﴾ يستعملون في سبيل الله ﴿ قلت ﴾ ولا يباعون ﴿ قال ﴾ لا ﴿ قلت ﴾ يحنظه عن مالك ﴿ قال ﴾ لا أقوم على حفظه

﴿ في الرجل يحبس ثيابا في سبيل الله ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الثياب هل يجوز أن يحبسها رجل على قوم بأعيانهم وعلى المساكين أو في سبيل الله في قول مالك ﴿ قال ﴾ ما سمعت من مالك فيه شيئا ولا أرى به بأسا أن يحبس الرجل الثياب والسروج ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ما ضف من الدواب المحبسة في سبيل الله أو بلى من الثياب كيف يصنع بها في قول مالك ﴿ قال ﴾ قال مالك أما ما ضعف من الدواب حتى لا يكون فيه قوة للغزو فانه يباع ويشترى بثمنه غيره من الخيل فيجعل في سبيل الله ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فان لم يكن في ثمنه ما يشتري به فرس أو هجين أو برذون رأيت أن يمان به في ثمن فرس والثياب ان لم تكن فيها منفعة يمت واشترى بثمنها ثياب ينتفع بها وان لم يكن في ثمنها ما يشتري به شيء ينفع به فرق في سبيل الله ﴿ قال ابن وهب ﴾ وسمعت مالكا يقول في الفرس المحبس في سبيل الله اذا كلب وخبت انه لا بأس أن يباع ويشترى فرس مكانه ﴿ قال سحنون ﴾

وقد روى غيره أن ما جعل في سبيل الله من العبيد والثياب لا تباع (قال) ولو بيعت
 لبيع الربع المحبس اذا خيف عليه الخراب وهذه جل الاجاس قد خربت فلا شيء
 أدل على سنتها منها ألا ترى أنه لو كان البيع يجوز فيها لما أغفله من مضي ولكن
 بقاؤه خرابا دليل على أن بيعه غير مستقيم وبحسبك حجة في أمر قد كان متقدما
 بأن تأخذ منه ما جرى منه فالاجاس قديمة ولم تزل وجل ما يوجد منها بالذي به لم
 يزل يجري عليه فهو دليلها بقاء هذه خرابا دليل على أن البيع فيها غير مستقيم لانه
 لو استقام لما أخطأ من مضي من صدر هذه الامة وما جعله من لم يعمل به حتى
 تركت خرابا وان كان قد روى عن ربيعة خلاف لهذا في الرباع والحیوان اذا رأى
 الامام ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث أنه سمع يحيى بن سعيد يثقل عن فرس
 حبس دفعت الى رجل فباعها قال يحيى لم يكن ينبغي له أن يحدث فيها شيئا غير
 الذي جعلت له فيه الا أن يخاف ضعفها وتقصيرها فقل ذلك يخفف بيعها ثم يشتري
 مكانها فرسا تكون بمنزلتها حبسا

﴿ في الرجل يحبس الخيل والسلاح في سبيل الله ﴾

﴿ فلا يخرجها من يديه حتى يموت ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت من حبس الخيل فلم ينفذها ولم يخرجها من يديه الى أحد حتى مات
 أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز هذا وهي ميراث كذلك قال مالك ﴿ قال ﴾
 وقال مالك في السلاح أيضا اذا حبسه وهو صحيح ولم ينفذه بحال ما وصفت لك ولم
 يخرجها من يديه حتى يموت فهو ميراث بين الورثة (قال) مالك واذا حبس سلاحا
 كان يخرج ويرجع اليه فهو جائز وما لم يكن كذلك لم يخرج حتى مات فهو ميراث
 وان أخرج بعضه فأفذه وبقي بعضه فما أخرج منه فهو جائز وما لم يخرج منه فهو
 ميراث ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقد قال مالك من حبس حبسا من عرض أو حيوان
 في سبيل الله ثم وليه حتى مات ولم يوجه في الوجوه التي سمي غير أنه كان يقوم عليه
 ووليته حتى مات قال أما كل حبس له غلة فإنه ان وليه حتى مات وهو في يديه رأيت

رداً في الميراث لأنه لو شاء رجل لا تطلق إلى ماله فحبسه وأكل غلته فإذا جاء الموت قال قد كنت حبسته لئمنه من الوارث فلا أرى أن يجوز مثل هذا من الإحباس حتى يختلف عليها الذي حبسها رجلاً غيره ويتبرأ إليه منها. وأما كل حبس لا غلة له مثل السلاح والخيل وأشياء ذلك فإنه إذا وجهه في تلك الوجوه التي سمي وأعمله فيها فقد جاز وإن كان يلبسه حتى مات وهو من رأس المال وإن لم يكن وجهه في شيء من تلك الوجوه فلا أراه إلا غير جائز

حجج في الرجل يحبس على الرجل وعلى عقبه ولا يذكر

﴿ في حبسه صدقة وكيف مرجع الحبس ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك في الرجل يحبس الحبس على الرجل وعقبه أو عليه وعلى ولده وولده ولده أو يقول رجل هذه الدار حبس على ولدي ولم يحمل لها مرجعاً بدمهم فاقترضوا أن هذا الحبس موقوف ولا يباع ولا يوهب ويرجع إلى أولى الناس بالحبس يكون حبساً ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك إذا تصدق الرجل بدار له على رجل وولده ما عاشوا ولم يذكر لها مرجعاً إلا صدقة هكذا لا شرط فيه فيهلك الرجل وولده ﴿ قال ﴾ أرى أن ترجع حبساً على أقاربه في الساكنين ولا تورث ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال من حبس داراً أو تصدق بها قال الحبس والصدقة عندنا بمنزلة واحدة فإن كان صاحب ذلك الذي حبس الدار لم يسم شيئاً فإنها لا يباع ولا تورث يسكنها الأقرب فالأقرب به ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال بعض رجال مالك كل حبس أو صدقة على مجهول من يأتي فهو الحبس الموقوف مثل أن يقول على ولدي ولم يسمهم فهذا مجهول ألا ترى أن من يحدث من ولده بعد هذا القول يدخل فيه وكذلك لو قال على ولدي وعلى من يحدث لي بدمهم فهذا أيضاً على مجهول من يأتي وإذا سمي قائمهم قوم بأعيانهم وقد فسرنا ذلك ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال بعض من مضى من أهل العلم إذا تصدق الرجل على الرجل وعلى عقبه من بدمه فهو الحبس الذي لا يباع ولا يوهب يحوزه صاحبه حياته فإذا مات

كان الحبس لعقبه ثم لعقب عقبه مابق منهم أحد ثم يرجع اذا انقضى العقب الى
 ماسى للتصدق بها وسبلها عليه ﴿ وقال ﴾ رجال من أهل العلم منهم ربيعة اذا تصدق
 الرجل على جماعة من الناس لا يدري كم عدتهم ولم يسمهم بأعيانهم فهي بمنزلة الحبس
 وقال ربيعة والصدقة الموقوفة التي تباع اذا شاء صاحبها اذا تصدق بها الرجل على
 الرجل أو الثلاثة أو أكثر من ذلك اذا سماهم بأعيانهم ومنه ما عاشوا ولم يذكر
 عقبا فهذه الموقوفة التي يبيعها صاحبها ان شاء اذا رجعت اليه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم
 رأيت الرجل يقول دارى هذه حبس على فلان وعلى عقبه من بعده ولم يقل صدقة
 فهي حبس كما يقول صدقة (قال) أصل قوله الذي رأيناه يذهب اليه أنه اذا قال حبسا
 ولم يقل صدقة فهي حبس اذا كانت على غير قوم بأعيانهم واذا كانت على قوم
 بأعيانهم فقد اختلف فيه قوله قد كان يقول اذا قال حبسا على قوم بأعيانهم ولم يقل
 صدقة أو قال حبسا ولم يقل لا تباع ولا وهب فهذه ترجع الى الذي حبسها اذا كان
 حيا أو الى ورثته الذين يرثونه فتكون مالا لهم وقد قال لا ترجع اليه ولكنها تكون
 محبسة بمنزلة الذي يقول لا تباع وأما ان قال حبسا لا تباع أو قال حبسا صدقة وان كانوا
 قوما بأعيانهم فهذه الموقوفة التي ترجع بدموت الحبس عليه الى أقرب الناس بالحبس
 ولا ترجع الى الحبس وان كان حيا وهو الذي يقول أكثر الرواة عن مالك وعليه
 يعتمدون ولم يختلف قوله في هذا قط اذا قال حبسا صدقة أو قال حبسا لا تباع وان كانوا
 قوما بأعيانهم انما الموقوفة التي ترجع الى أقرب الناس بالحبس ان كان ميتا أو كان حيا
 ولا ترجع الى الحبس على حال ﴿ عبد الله بن وهب ﴾ عن مخرمة بن بكير عن أبيه
 قال يقال لو أن رجلا حبس حبسا على أحد لم يقل لك ولعقبك من بعدك فانها ترجع
 اليه فان مات قبل الذين حبس عليهم الحبس ثم ماتوا كلهم أهل الحبس فانها ترجع
 ميراثا بين ورثة الرجل الذي حبسها على كتاب الله ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن
 ربيعة أنه قال من حبس داره على ولده وولد غيره فجعلها حبسا فهي حبس عليهم
 يسكنونها على مراقبتهم فان انقضوا أخذها ولاته دون ولاته من كان ضم مع ولده

إذا كانوا ولد أو غيرهم (قال) قال ربيعة وكل من حبس داراً على ولده فأولادهم بمنزلة الولد والذي يحدث منهم بمنزلة من كان يوم تصدق إلا أن يأخذ قوم بفضل أثره وكثرة عيال في سعة المساكين وقوة المرافق ليس بينهم أثره إلا بتفضيل حق يرى (وأخبرني) يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال في الرجل يترك المال حبساً على ولده ثم يموت بعض ولده من صلبه وله ولد قال ربيعة تلك الصدقة والحبس الذي يجري فيها الولد وولد الولد تكون قائمة لا تباع وأما ما ذكرت من ولد الولد مع الولد فأنما يقع فيه الاجتهاد يكون في المال فلا يحصى وذلك الولد مع أعمامهم يكون المال قليلاً يستوفي فتكون الأعمام أحق به من ولد أخيه ويكون السر واليسر فينظر الناس في ذلك كله (وقال يحيى بن سعيد) من حبس داره على ولده فهي على ولده وولد ولده ذكورهم وناتهم إلا أن ولده أولى من ولد ولده ما عاشوا إلا أن يكون فضل فيكون لولد الولد ذلك حق لحاجتهم (وقال) يحيى بن سعيد من حبس داره على ولده وولد ولده فهي على ما وضعها عليه إلا أن يبدأ بولده قبل ولد ولده وليس لولد البنات فيها حق (وقال) مالك من قال حبساً على ولدي فإن ولد الولد يدخلون مع الآباء ويرثون الآباء فإن قال ولدي وولد ولدي دخلوا أيضاً وبدي بالولد وكان لهم الفضل إن كان فضل (قال) سحنون (وكان المنيرة وغيره يسوي بينهم) (وقال مالك) ليس لولد البنات شيء إذا قال الرجل هذه الدار حبس على ولدي فهي لولده وولد ولده وليس لولد البنات شيء قال الله تبارك وتعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فاجتمع الناس أنه لا يقسم لولد البنات شيء من الميراث إذا لم يكن له بنات لصلبه وإن بنى البنين الذكور والبنات يقسم لهم للميراث ومحجوبون من محجبه من كان فوقهم إذا لم يكن فوقهم أحد (ابن وهب) عن يونس بن يزيد أنه سأل أبا الزناد عن رجل حبس على رجل وولده ما عاشوا حبساً لا يباع ولا يوهب ولا يورث فقال أبو الزناد هي على ما وضعها عليه ما بقي منهم أحد فإن أضرضوا صارت إلى ولادة الذي حبس وتصدق (وقال) ربيعة وابن شهاب ويحيى بن سعيد إن الحبس إذا رجع إنما يرجع إلى

﴿ قلت ﴾ في الرجل يحبس داره في مرضه على ولده وولد ولده ~~وولد~~

﴿ ثم يهلك ويترك زوجته وأمه وولده وولد ولده ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً حبس في مرضه على ولده وولد ولده داراً والثالث يحملها وهلك وترك زوجته وأمه وولده وولد ولده (قال) تقسم الدار على عدد الولد وعلى عدد ولد الولد فما صار لولد الأعيان دخلت معهم الأم والزوجة فكان ذلك بينهم على فرائض الله تعالى حتى إذا انقرض ولد الأعيان رجعت الدار كلها على ولد الولد ﴿ قلت ﴾ فإن انقرض واحد من ولد الأعيان (قال) يقسم نصيبه على من بقي من ولد الأعيان وعلى ولد الولد لأنهم هم الذين حبس عليهم ثم تدخل الأم والزوجة وورثة الميت من ولد الأعيان في الذي أصاب ولد الأعيان من ذلك على فرائض الله ﴿ قلت ﴾ فإن هلك الأم أو الزوجة أو هلكتا جميعاً أيدخل ورثتهما في حظوظهما ما دام أحد من ولد الأعيان حياً (قال) نعم قال وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن انقرضت الأم والزوجة أولاً أيدخل ورثتهما مكانهما (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فإن انقرض واحد من ولد الأعيان بعد ذلك (قال) يقسم نصيبه على ولد الولد وعلى من بقي من ولد الأعيان ويرجع من بقي من ورثة المالك من ولد الأعيان وورثة الزوجة وورثة الأم في الذي أصاب ولد الأعيان فيكون بينهم على فرائض الله فإن مات ورثة الزوجة والأم وبقي ورثة ورثتهم (قال) يدخل في ذلك ورثة ورثتهم أبداً ما بقي من ولد الأعيان أحد بحال ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا قوله ﴿ قلت ﴾ فإن انقرض ولد الولد رجعت حبساً على أولي الناس بالحبس في قول مالك (قال) نعم

﴿ في الرجل يحبس الدار ويشترط على الحبس عليه مرمتها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يحبس داره على رجل وعلى ولده وولد ولده ويشترط على

الذي يحبس عليه أن ما احتاجت الدار من مرمرة فعلى الحبس عليه أن يتفق في مرمرتها من ماله (قال) لا يصلح ذلك وهذا كراه وليس بحبس (قلت) أتخفظه عن مالك (قال) لا إلا أن مالكا قال في الفرس يحبس على الرجل ويشترط على الحبس عليه حبسه سنة وبلغه فيها قال مالك لا خير فيه وقال أرايت ان هلك قبل أن تستكمل السنة كيف يصنع أيذهب علفه باطلا (قلت) فما يصنع أن يجعل الفرس والدار حبسا اذا وقع مثل هذا الشرط أم يطل (قال) لا أدري إلا أن مالكا قال لي في الفرس لا خير فيه ووجه كراهية ذلك عنده أنه غرر وقال أرايت لو مات قبل السنة أكان تذهب نفقته (قال مالك) في الرجل يبيع عبده على أنه مدبر على المشتري أنه لا خير فيه (قال ابن القاسم) وأنا أرى أنه يجوز تدبيره لأنه بيع قد فات بالتدبير ويرجع البائع على المشتري بتمام الثمن ان كان البائع هضم له من الثمن لذلك شيئا وهذا قول مالك في التدبير فأرى في الفرس أن يخبر صاحبه الذي حبسه فان أحب أن لم يفت الاجل أن يضع الشرط ويثله لصاحبه ففعل أو يدفع اليه ما أنفق ويأخذ فرسه وان فات الاجل لم أر أن يرد وكان للذي بطل له بعد السنة بغير قيمة . وأرى في الدار أن تكون حبسا على ما يحصل ولا يلزمه المرمرة وتكون مرمتها من غلها لانها فاتت في سبيل الله ولا يشبهه اليبوع إلا أن ذلك يكرهه مالك له

— في الحبس على الولد واخراج البنات واخراج بمقتهم —

﴿ عن بعض وقسم الحبس ﴾

﴿ قال ابن وهب ﴾ أخبرني حيوة بن شريح أن محمد بن عبد الرحمن القرشي أخبره قال حبس عثمان بن عفان والزيير بن العوام وطلحة بن عبيد الله التيمي دورهم ﴿ وأخبرني ﴾ غيره من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وعمرو بن العاص وغيرهم مثله (قال) سعيد بن عبد الرحمن وغيره عن هشام بن عروة ان الزبير بن العوام قال في صدقته على بنه لاتباع ولا تورث وان للمردودة من بناء أن تسكن غير مضرة ولا مضار بها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يزيد بن عياض عن أبي بكر بن حزم أن عمر بن عبد العزيز كتب له أن يفحص

له عن الصدقات وكيف كانت أول ما كانت (قال) فكتبت اليه أذكر له صدقة
عبد الله بن زيد وأبي طلحة وأبي الدحاحة وكتبت اليه أذكر له أن حمرة ابنة عبد
الرحمن ذكرت لي عن عائشة أنها كانت إذا ذكرت صدقات الناس اليوم وأخرج
الرجال بناتهم منها تقول ما وجدت للناس مثلاً اليوم في صدقاتهم إلا ما قال الله وقالوا
ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا وإن يكن ميتة فهم فيه
شركاء قالت والله أنه ليتصدق الرجل بالصدقة العظيمة على ابنته فتري غضارة صدقته
عليها وتري ابنته الأخرى وأنه لتعرف عليها الخصاصة لما حرمتها من صدقته. وإن عمر
ابن عبد العزيز مات حين مات وأنه يريد أن يرد صدقات الناس التي أخرجوا منها
النساء وإن مالكاً ذكر لي أن عبد الله بن عمرو وزيد بن ثابت حبسا على أولادهما
دورهما وأنهما سكنا في بعضها فهذا يدل على قول عائشة أن الصدقات فيما مضى إنما
كانت على البنين والبنات حتى أحدث الناس إخراج البنات وما كان من عزم عمر
ابن عبد العزيز على أن يرد ما أخرجوا منه البنات يدل على أن عمر ثبت عنده أن
الصدقات كانت على البنين والبنات (وقال مالك) من حبس على ولده داراً فسكنها
بعضهم ولا يجرد بعضهم فيها سكناً فيقول الذين لم يجردوا منهم سكناً أعطوني من
الكراه بحساب حتى (قال) لا أرى ذلك له ولا أرى أن يخرج أحد لأحد ولكن
إن غاب أحد أو مات سكن فيه وهكذا حبس ابن عمر وزيد بن ثابت لا يخرج أحد
لأحد ولا يعطى من لم يجد مسكناً كراه (قال ابن القاسم) قال مالك إن غاب
أبي إن كان يريد المقام في الموضع الذي غاب إليه وأما إن كان رجلاً يريد أن يسافر
إلى موضع ليرجع فهو على حقه (وقال) علي بن زياد في روايته إن غاب مسلماً ولم يذكر
ما قال ابن القاسم هو ابن وهب عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عطاء بن أبي
رياح أنه قال في صدقة الرباع لا يخرج أحد من أهل الصدقة عن أحد إلا أن يكون
عنده فضل من المساكن (وسئل مالك عن رجل حبس على ولده حبساً وعلى
أعقابهم وليس له يومئذ عقب فأئذ لم في صحته ثم هلك بعد ذلك وهلك ولده فبقى

بنو بني و بنو بني بنو هل لبني بني بنو مع آبائهم في الحبس شيء (قال) أرى أن يعطى
بنو بني بنو من الحبس كما يعطى بنو بني إذا كانوا مثلهم في الحال والحاجة والمؤنة
الا أن الأولاد ماداموا صغارا لم يبلغوا ولم يتزوجوا ولم تكن لهم مؤنة فاما يعطى
الأب بقدر ما يموت ومن بلغ منهم حتى يتزوج وتكون حاجته ومؤنته مثل البنين
فهم فيه شرعا سواء إذا كان موضعاً وإن كانوا صغارا فإنه لا يقسم لهم ويعطى آباؤهم
على قدر عيالهم

❦ في المحبس عليه يرم في الحبس مرمة ❦

﴿ثم يموت ولم يذكرها أو ذكرها﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا حبس داراً له على ولده وولد ولده ثم إن أحد البنين بنى
 فى الدار بناءً أو أدخل خشبة فى بناء الدار أو أصلح فيها بيتاً ثم مات ولم يذ كر
 لما أدخل فى الدار ذكرًا (قال) قال مالك لأرى لورثته فيها شيئاً ﴿قلت﴾ فإن كان
 قد ذكر الخشبة التى أدخل فيها أو ما أصلح فقال خذوه فهو لورثتى أو أوصى به
 أ يكون ذلك له (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وذلك له ﴿قلت﴾ فإن كان قد
 بنى بنايتاً كثيراً ثم مات ولم يذ كر ذلك (قال) الذى أخبرتك عن مالك أنه قال إذا
 بنى وأدخل خشبة وأرى مالكا قد ذكر البناء^(١) وذلك كله عندى سواء وقد قال
 الخزوي ولا يكون من ذلك محرماً ولا صدقة الا لشيء اليسير من السطور وأشباهاها
 من الميازيب وبما لا يعظم خطره ولا قدره وأما البناء الذى له القدر فهو مال من ماله
 يباع فى دينه وبأخذه ورثته

❦ في الرجل يحبس خائطه في مرضه فلا يخرج ❦

(من يديه حتى يموت)

(قلت) أرايت ان حبس رجل حائطه على الساكين في مرضه ولم يخرج من يديه حتى مات أيموز ذلك في قول مالك (قال) نعم اذا كان المثلث يحملة لان هذه وصية

كأنه قال إذا مات غاطلي على المساكين - ليس عليهم تجرى عليهم غلتها ولأن كل فعل فله في مرضه من بت صدقة أو بت عتق ليس يحتاج فيه إلى أن قبض من يديه ولأنه لو قبض من يديه كان موقوفا لا يجوز لمن قبضه أكل غلته أن كانت له ولا أكله أن كان مما يؤكل حتى يموت فيكون في الثلث أو يصح فينفذ البتل كله وإن كان لرجل بعينه أو كان للمساكين أو في سبيل الله أمر بإنفاذ ذلك وإن فعل الصحيح ليس يجوز منه إلا ما قبض وحيز قبل أن يموت للتصدق أو يفلس وقد كان له قول في فعل المريض إذا كانت له أموال مأمونة

❦ في الرجل يحبس حائله في الصحة ❦

❦ فلا يخرج منه يديه حتى يموت ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت من حبس نخل حائله أو تصدق بها على المساكين في الصحة فلم يخرجها من يديه حتى مات (قال) لا يجوز لأن هذا غير وصية فإذا كان غير وصية لم يجوز إلا أن يخرجها من يديه قبل أن يموت أو يوصي بإنفاذها في مرضه فتكون من الثلث ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) نعم (قال) ومن تصدق بصدقة أو وهب هبة على من قبض لنفسه فلم يقبضها حتى مرض للتصدق أو الواهب كان للتصدق عليه وارثا أو غير وارث لم يجوز له قبضها وكانت مال الوارث وكذلك البطايا والنحل ❦ قال ابن وهب ❦ ألا ترى أن الحارث بن سبهان ذكر عن محمد بن عبد الله عن عمرو ابن شعيب عن سعيد بن المسيب ومحمد بن عبيد الله عن ابن أبي مليكة وعطاء بن أبي رباح أن أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس قالوا لا يجوز صدقة حتى قبض وقال شريح وسروق لا يجوز صدقة إلا مقبوضة ذكره أشهل وإن يونس ذكر عن ابن موهب أنه قال ما تصدق به وهو صحيح فلم يقبضه من تصدق به عليه إلا أن يكون صغيرا فهو للورثة ولا يجوز صدقة إلا قبض وإن مالكا ويونس بن يزيد ذكر عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عثمان بن عفان أنه قال من نخل ولدا له صغيرا لم يبلغ أن يجوز نخله فأعلن

بها وأشهد عليها فهي جائزة وإن وليها أبوه ﴿ابن وهب﴾ وإن رجلا من أهل العلم
 ذكروا عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وشرح الكندي وابن شهاب
 وربيعة وبكير بن الأشج مثله وقال شرح هو أحق من وليه وإن مالك بن أنس
 وونس بن يزيد ذكرا عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن
 عبد القاري عن عمر بن الخطاب أنه قال ما بال رجال يخلون أبناءهم نخلاتهم يسكنونها
 فإن مات ابن أحدهم قال مالي يدي لم أعطه أحدا وإن مات هو قال هو لا بني قد
 كنت أعطيت إياه من نخل نخله ثم لم يحزها الذي نخلها حتى تكون ان مات لوارثه
 فهو باطل أولا ترى أن أبا بكر الصديق نخل عائشة الله أحدا وعشرين وسقا فلم
 يقبض ذلك حتى حضرت أبا بكر الوفاة فلم يحز لها ذلك وإنما أبطل عمر النعل التي
 لم يقبض في الكبير الذي مثله يقبض ألا ترى أنه جوزة للصغير وجعل الأب قابضا
 ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لميعة عن يزيد بن أبي حبيب أن علي بن أبي طالب قال
 الواهب ثلاثة . وهبة يراد بها وجه الله . وهبة يراد بها الثواب . وهبة يراد بها
 وجه الناس . فوهبة الثواب يرجع فيها صاحبها إذا لم يشب ﴿ابن وهب﴾ قال عمر بن
 الخطاب من وهب هبة لصلته رحم أو على وجه الصدقة فإنه لا يرجع فيها ومن وهب هبة
 يرى أنه إنما أراد بها الثواب فهو على هبته يرجع فيها إن لم يررض منها ذكره مالك وإن
 سعيد بن المسيب ذكر عن عمر بن الخطاب قال من وهب هبة لوجه الله فذلك له
 ومن وهب هبة يريد ثوابها فإنه يرجع فيها إذا لم يررض منها ذكره أيضاً مالك

﴿ في الرجل يحبس داره على المساكين ﴾

﴿ فلا تخرج من يديه حتى يموت ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت إذا حبس غلبة دار له على المساكين فكانت في يديه يخرج غلتها
 كل عام فيعطيا المساكين حتى مات وهي في يديه أتكون غلتها للمساكين بعد
 موته أو تكون ميراثا (قال) قال مالك إذا كانت في يديه حتى يموت لم يخرجها من
 يديه حتى يموت فهي ميراث وإن كان يقسم غلتها إلا أن مالكا قال لنا في الخيل

والسلاح انه مخالف للدور والارضين اذا كان له خيل وسلاح قد جعلها في سبيل الله فكان يعطى الخيل يفزي عليها أيام غزوها فاذا قفلت ردت اليه فقام عليها وعلقها والسلاح مثل ذلك (قال مالك) اذا أنفذها في حياته هكذا وان كانت ترجع اليه عند التقفل فأراها من رأس المال وهي جائزة ولا يشبه هذا عندى النخل ولا الدور ولا الارضين

— في الرجل يحبس ثمرة حائطه على رجل فيموت المحبس —

في عليه وفي النخل ثمر قد أبر

قلت في رأيت ان حبست ثمرة حائطه على رجل بعينه حياته فأخذ النخل فكان يأكل ثمرتها ثم ان المحبس عليه مات وفي رؤس النخل ثمر لم يبد صلاحه لمن تكون الثمرة لورثة المحبس عليه أم لورثة رب النخل (قال) سئل مالك عن رجل حبس حائطا له على قوم بأعيانهم فكانوا يسقون ويقوون على النخل فمات بعضهم وفي رؤس النخل ثمر لم يبد صلاحه وما أبرت (قال) قال مالك أراها للذين بقوا منهم يتقوون به على سقيه وعمله وليس لمن مات منهم فيها شيء ولو طابت الثمرة قبل أن يموت أحد كان حق من مات منهم فيها ثابته ورثته فمأنتك مثل هذا ان مات المحبس عليه قبل أن تطيب الثمرة فهي ترجع الى المحبس وان مات بعد ما تطيب الثمرة كانت لورثة الملبس عليه (وقال بعض الرواة) هذا اذا كانت صدقة محبسة وهم يلون عملها (قال) ولقد سئل مالك عنها غير مرة ونزلت بالمدينة فقال مثل ما أخبرتك وان كانت ثمرة تقسم غلتها فقط وليسوا يلون عملها فنصيب من مات منهم رد على صاحبه المحبس (قال ابن القاسم) وقد كان مالك رجح فقال يكون على من بقى وليس يرجع نصيب من مات الى المحبس (وروى الرواة كلهم عن مالك ابن القاسم وابن وهب وابن نافع وعلى بن زياد والحزومي وأشهب أنه قال من حبس غلة دار أو ثمرة حائط أو خراج غلام على جماعة قوم بأعيانهم فانه من مات منهم رجح نصيبه الى الذي حبس لأن هذا مما يقسم عليهم وان كانت دارا

لا يسكنها غيرهم أو عبدا يخدم جميعهم فن مات منهم فتصديه رد على من بقي منهم
 لأن سكنهم الدار سكنى واحد واستخدمهم العبد كذلك ﴿قال مسجون﴾
 فثبت الرواة كلهم عن مالك على هذا وقاله الخزوي فيما يقسم وفيما لا يقسم على
 ما وصفنا إلا ابن القاسم فإنه أخذ برجوع مالك في هذا بعينه فقال يرجع على من
 بقي كان يقسم أو لا يقسم وما اجتمعوا عليه أحج أن شاء الله (وقال بعضهم) وإن
 مات منهم ميت وانقرقد أبرخفه فيها ثابت قاله غير واحد من الرواة

﴿في الرجل يسكن الرجل مسكنا على أن عليه مرته﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلا أسكن رجلا منزله سنين معلومة أو حياته على أن عليه
 مرته أ يجوز هذا في قول مالك (قال) لا لأن هذا قد صار كراء غير معلوم

﴿في الرجل يسكن الرجل دارا له على أن يشق عليه حياته﴾

﴿قال﴾ وسئل مالك عن رجل أعطي رجلا دارا له على أن يشق على الرجل حياته
 (قال) مالك ما استغلها فذلك له وترد الدار على صاحبها والنسلة له بالضيان وما
 أنفق على الرجل غرمه الرجل له وأخذ داره

﴿تم كتاب الحبس بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد﴾

﴿الذي الأنبياء وعلي آله وصحبه وسلم﴾

﴿ويليه كتاب الصدقة﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ صلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الصدقة ﴾

﴿ في الرجل يتصدق بالصدقة فلا يقبض منه حتى يبعها ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلا تصدق على رجل بدار فلم يقبض المتصدق عليه حتى باعها المتصدق ما قول مالك في ذلك (قال) قال مالك إذا كان الذي تصدق بها عليه قد علم يصدقه فلم يقبضها حتى باعها المتصدق نفذ البيع ولم يرد وكان له الثمن يأخذه وإن كان لم يعلم فالبيع مردود إذا كان الذي تصدق بها حيا والمتصدق عليه أولى بالدار وإن مات المتصدق قبل أن يعلم الذي تصدق بها عليه فلا شيء له ولا يرد البيع لأنه لو لم يبعها حتى مات ولم يعلم الذي تصدق بها عليه لم يكن له شيء (وقال أشهب) ليس للمتصدق عليه شيء إذا خرجت من ملك المتصدق بوجه من الوجوه وحيزت عليه

﴿ في الرجل يتصدق على الرجل في المرض ﴾

﴿ فلم يقبضها منه حتى مات المتصدق ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت كل هبة أو عطية أو صدقة في المرض فلم يقبضها الموهوب له ولا المعطى ولا المتصدق عليه حتى مات الواهب من مرضه ذلك تكون هذه وصية أم تكون هبة أو عطية أو صدقة لم يقبضها صاحبها حتى مات الواهب فتبطل وتعتبر لورثة الواهب (قال) قال مالك هي وصية (قال مالك) وكل ما كان مثل هذا مما ذكرت

في المرض فأنما هي وصية من الثالث ﴿ قال سحنون ﴾ وقد بينا هذا في الرسم الذي قبله

﴿ في الرجل يتل صدقة في مرضه ثم يريد أن يرجع في صدقة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت المريض إذا بتل هبته أو عطيته أو صدقته في مرضه وقبضها للوهوب له فأراد المريض أن يرجع فيها بعد ما قبضها للوهوب له أ يكون ذلك له في قول مالك (قال) قال مالك ليس له أن يرجع فيها بعد ما قبضها للوهوب له ولكن لورثته أن يأخذوها ويوقفوها إلا أن يكون له مال مأمون من المقار بحال ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ لم لا يكون له أن يرجع فيها وأنت تجلبها وصية (قال) لأنه بتل شيئا وليس له أن يتل على الورثة أكثر من ثلته وليس له أن يرجع في الثلث الذي بتله في مرضه لأنه لو صح لم يستطع الرجوع في ذلك ﴿ قلت ﴾ ولا يكون للذي وهبت له الهبة في المرض أن يقبض هبته في قول مالك (قال) لا إلا أن يكون للمريض مال مأمون من المقار والدور مثل ما وصفت لك

﴿ في الرجل يتصدق على ابنه الصغير بالصدقة ﴾

﴿ ثم يشتريها من نفسه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يتصدق بالجارية على ابنه وهو صغير فيبنيها نفسه أ يكون له أن يشتريها (قال) قال مالك نعم بقوتها على نفسه ويشهد ويستقصى للابن ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن أجنبيا تصدق على أجنبي بصدقة أ يجوز له أن يأكل من ثمرتها أو يركبها إن كانت دابة أو ينتفع بشيء منها في قول مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ فإن كان الأب (قال) نعم إذا احتاج وقد وضعت لك ذلك ﴿ قلت ﴾ والام تكون بمنزلة الأب (قال) نعم في رأيي ولم أسمع من مالك لأنها إذا احتاجا أنفق عليهما ﴿ سحنون ﴾ عن ابن وهب عن جرير بن حازم عن أيوب عن محمد بن سيرين أن رجلا تصدق على ابنه بفلام ثم احتاج الرجل إلى أن يصيب من غلة الفلام شيئا ففشل عمران بن حصين صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال ما أكل من غلته فليس

له فيه أجر ﴿ ابن هب ﴾ وقال عبد الله بن مسعود دعوا الصدقة والمثاقعة ليومهما وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد بن حارثة في الفرس التي تصدق بها على المساكين فأقاموها للبيع وكانت تعجب زيداً فنجاه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشتريها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب في الفرس الذي حمل عليه في سبيل الله فأضاعه صاحبه وأضر به وعرضه للبيع فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال أنه يبيعه برخص فأشترته فقال لا وإن أعطاكه بدرهم إن الذي يمود في صدقته كالكلب يدود في قيئه (وقال مالك) لا يشتري الرجل صدقته لا من الذي تصدق بها عليه ولا من غيره

— في الرجل يتصدق بالصدقة على الرجل فيجعلها على —

﴿ يدي رجل فيريد للتصدق عليه أن يقبضها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت إن تصدقت على رجل بدراهم والرجل الذي تصدقت بها عليه مرضي في نفسه ليس بسفيه ولا عجور عليه فتصدق عليه بدراهم وجعلتها على يدي رجل وهو على حاضر متى حيث تصدقت فجعلتها على يدي من أعلمتك والمتصدق عليه يعلم بذلك فلم يبق على صدقته حتى مت أنا أهلكون له أن يقبضها بعد موتي أم قد صارت لورثتي لأنه لم يحز صدقته (قال) إذا لم يشترط المتصدق على الذي جعلها على يديه أن لا يدفعها إلى المتصدق عليه إلا بأذنه فلم يتصدق عليه أن يقبض صدقته بعد موت المتصدق لأن المتصدق عليه لو شاء أخذ صدقته وانما تركها في يدي رجل قد حازها له ولو أراد المتصدق أن يأخذها بعد ما تصدق بها وجعلها على يدي هذا الذي حازها للمتصدق عليه لم يكن لرب الصدقة أن يأخذها إن لم يشترط على الذي جعلها على يديه أن لا يدفعها إلا بأذنه فإن كان اشترط ما أخبرتك فلا صدقة له ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) سئل مالك عن الرجل يدفع إلى الرجل الدنانير يفرقها في سبيل الله أو يدفعها إلى المساكين والدافع صحيح سوى فلا يقسمها الذي يبطأها حتى يموت الذي أعطاه (قال) قال مالك إذا كان أشهد حين دفعها

الى من أمره بترقتها فقد جازت وهي من رأس المال فهذا يدل على مسألتك قال
 ابن القاسم: وان كان لم يشهد حين دفعها اليه وأمره بترقتها فابق منها يوم يموت
 المعطي رده الى الورثة ولا ينفعه فيها ما أمره بها فان فعل ضمن لانها قد صارت
 للورثة * ومن ذلك أيضاً أن الرجل يحبس الحبس فيجمله على يد رجل وان كان
 الذين حبس عليهم كباراً فيجوز ذلك ألا ترى أن أحباس من مضى عمر وغيره انما
 كانت في يدي من جملوها على يديه يمحرون غلتها فيما أمروا بها فكانت جائزة
 وكانت مقبوضة قال ابن القاسم: قلت لمالك فما يشتري الناس في حجهم من
 الهدايا لاهليهم مثل الثياب كسوة لاهله ثم يموت قبل أن يصل الى بلده (قال) ان كان
 أشهد على شيء من ذلك رأيته لمن اشتراه له وان لم يشهد فهو ميراث (قال) قلت
 لمالك فالرجل يبعث بالجديّة أو بالصلة الى الرجل وهو غائب فيموت الذي بعث
 بها أو الذي بعثت اليه قبل أن تصل الى المبعوث اليه (قال) ان كان أشهد على ذلك
 حين بعث بها على انفاذها فأت الباعث بها فهي للذي بعثت اليه وان مات الذي بعثت
 اليه بعد ما أنفذها وأشهد عليها فهي لولد المبعوث بها اليه وان لم يكن أشهد عليها الباعث
 حين بعثها فأيهما مات قبل أن تصل فهي ترجع الى الباعث أو ورثته (ابن وهب)
 عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال في الرجل يرسل الى صاحبه بألف دينار تصدق
 بها عليه وأشهد عليها فألقاه رسوله قد مات وقد كان حياً يوم تصدق بها عليه فطلبها
 ورثته وقال المتصدق انما أردت بها صلته (قال) ان كان تصدق بها وأشهد على صدقته
 والمتصدق عليه يومئذ حتى ثم توفي قبل أن تبلغ الصدقة فقد ثبتت للذي تصدق بها
 عليه وليس للذي تصدق بها فيها رجوع وقد أثبت منه

❦ في الدعوى في الرجل يتصدق على الرجل ❦

❦ بالخائط وفيه ثمرة قد طابت ❦

❦ قلت ❦ أرايت الرجل يتصدق على الرجل بالخائط وفيه ثمرة قد طابت فقال
 للمتصدق انما تصدقت عليه بالخائط دون الثمرة (قال) قال مالك القول قول رب

الحائط من حين تؤبر الثمرة ﴿قلت﴾ فهل يحلف (قال) لا وما سمعت من مالك فيه شيئاً ﴿قال ابن القاسم﴾ وسألت مالكا عن الرجل يهب النخل للرجل وفيها ثمر (قال) قال مالك ان كانت الثمرة لم تؤبر فهي للموهوب له وان كانت قد أبرت رأيت القول فيها قول الواهب فان قال انما وهبت النخل وحدها واحتسبت الثمرة فذلك له وهو مصدق ﴿قلت﴾ فكيف يكون وجه الحيازة للمرونة التي اذا حاز النخل فهي حيازة وان كان ربها يسقيها لمكان ثمرته (قال) ان كان خلى بين الموهوب له وبينها ليسقيها فان حيازة الموهوب له النخل حيازة ولم أسمع من مالك يحدد في هذه المسئلة في الحيازة شيئاً

﴿في الرجل يهب النخل للرجل ويشترط ثمرتها لنفسه سنين﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً وهب نخلاً لرجل واشترط لنفسه ثمرتها عشر سنين أ يجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) ان كان أسلم النخل للموهوب له ليسقيها بماء نفسه وللواهب ثمرتها فان هذا لا يصلح لانه كانه قال له اسقها الى عشر سنين ثم هي لك وهو لا يدري أنسلم النخل الى ذلك الوقت أم لا ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا عن الرجل يدفع الى الرجل الفرس ينزوه عليه سنتين أو ثلاثاً وينفق عليه المدفوع اليه الفرس من عند نفسه ثم هو للمدفع اليه بعد الأجل ويشترط عليه أن لا يبيعه قبل الأجل (قال) قال مالك لا خير فيه وكرهه وبلغني عنه أنه قال أ رأيت ان مات الفرس قبل السنتين أنذهب نفقته باطلا قال لي مالك فهذا غرر لا خير فيه فهذا يدلك على مسألتك في النخل (قال ابن القاسم) وان كانت النخل في يد الواهب يسقيها ويقوم عليها ولم يخرجها من يده فانما هذا رجل وهب نخله بعد عشر سنين فذلك جائز للموهوب له ان سلمت النخل الى ذلك الاجل ولم يمت ربها ولم يلحقه دين فله أن يقوم عليها فيأخذها وان مات ربها أو لحقه دين فلا حق له فيها ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب في رجل أتى قوماً فأعطوه الى البطاء وكتبوا اليه الكتاب فبلغ ما أعطي فزرع رجال (قال ابن شهاب) ففنى عمر بن عبد العزيز أن

الصدقة جائزة وليس لصاحبها أن يرجع فيها وقد قال أشهب في الفرس ان شرطه ليس مما يبطل عطيته له ألا ترى لو أن رجلا قال لرجل خذ هذه الفرس عارية لك سنين تركبه ثم هو ففلان بمدك بتلا فيترك المار عاريته لصاحب البتل ان حقه يجب ويصير الفرس له فهو اذا جمعه عارية له ثم صيره اليه سقطت المارية ووجب الرقبة له ولم يكن فيها خطر

— في صدقة البكر —

قلت ﴿ رأيت الجارية التي قد تزوجت ولم يدخل بها زوجها تجوز لها صدقتها أو عتقها في ثلثها في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز لها شيء حتى يدخل بها زوجها فاذا دخل بها زوجها جاز لها ذلك اذا علم منها صلاح ﴿ قلت ﴿ رأيت ان دخل بها زوجها هل يوقت لها مالك وقتا في ذلك يجوز اليه صنيعها في ثلثها (قال) لا انما وقتها دخوله بها اذا كانت مصالحة ﴿ قلت ﴿ وهذا قول مالك (قال) نعم انما قال لنا مالك اذا دخل بها وعرف من صلاحها ﴿ قال ابن وهب ﴿ وأخبرني ابن لبيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن الخطاب قال لا تجوز لامرأة وهبة لزوجها ولا لغيره حتى تعلم ما ينقصها وما يزيد لها ﴿ ابن وهب ﴿ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه سئل عن المرأة تمطى زوجها أو تصدق عليه ولم تمر بها سنة أو تتنق قال يحيى بن سعيد ان كانت المرأة ليست بسفينة ولا ضعيفة العقل فان ذلك يجوز لها ﴿ ابن وهب ﴿ عن يونس بن يزيد قال قال ربيعة وكل امرأة أعطت وهي في سترها فهي بالخيار اذا برزت فان أقامت على التسليم والرضا لما أعطت بعد أن يبرز وجهها فمطاؤها جائزة وان أنكرت رد عليها ما أعطت

— تم كتاب الصدقة بحمد الله وعونه صلى الله على سيدنا محمد النبي —

﴿ الأئمة وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

— وبالله كتاب الهبة —

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿الحمد لله وحده﴾

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمى وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿كتاب الهبة﴾

﴿فى الرجل يهب الهبة من مال ابنه الصغير﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت من وهب من ماله ابن له شيئاً والابن صغير أيجوز هذا فى قول مالك أم لا (قال) لا يجوز ذلك فى قول مالك ﴿قلت﴾ فإن تلفت الهبة أ يكون الأب ضامناً فى قول مالك (قال) نعم

﴿فى الرجل يهب للرجل نصف دار له أو نصف عبد له﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً تصدق على رجل بنصف دار له بينه وبين رجل أو وهب له نصف داره غير مقسومة أيجوز هذه الهبة أم لا فى قول مالك (قال) قال مالك الهبة جائزة وإن لم تكن مقسومة ﴿قلت﴾ فكيف يقبض هذا هبته أو صدقته (قال) يحل محل الواهب ويجوز ويمنع مع شركائه ويكون هذا قبضه ﴿قلت﴾ وكذلك هذا فيما لا ينقسم فى البعد إذا وهب نصفه لرجل فهو جائز فى قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ ويكون قبضه مثل ما ذكرت فى الدار (قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم إذا حاز ما وهب له دون صاحبه فقد قبض

﴿فى الرجل يهب للرجل دهنًا مسمى من جلعجان بعينه﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت إن وهبت لرجل عشرة أقساط من دهن جلعجانى هذا (قال) الهبة

جائزة لأن مالكاً قال يجوز أن يهب الرجل للرجل ثمرة نخلة قابلاً قال ذلك جائز فهذا الذي ذكرت من دهن الجبلان أخرى ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال رب الجبلان لا أعصره (قال) يلزمه عصره ذلك ﴿قلت﴾ فإن قال أنا أعطيك من غيره زيتاً مثل زيتته بمكيلته (قال) لا يمجني ذلك لأنني أخاف أن يدخله طعام بطعام مستأخر ولعل ذلك الجبلان الذي وهب له من زيتته يتلف قبل أن يمصره فيكون قد أعطاه زيتته باطلاً فلا يمجني إلا أن يكون من زيت ذلك الجبلان الذي وهب له من زيتته (وقال ربيعة) في رجل قال اشهدوا أن فلان في مالي صدقة مائة دينار ثم بدا له فرجع فيها بعد يومين فخاصمه الذي تصدق عليه قال ربيعة يؤخذ بذلك أن كان في ماله حمل لذلك أنفذ عليه وإن لم يدرك ذلك في ماله أ بطل ولم ينزله منزلة الدين ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في رجل أتى قوما فأعطوه إلى العطاء وكتبوا له ودفعوا الكتاب إليه فبلغ ما أعطي فنزع رجال فقال ابن شهاب قضى عمر بن عبد العزيز أن الصدقة جائزة ليس لصاحبها أن يرجع فيها ﴿ابن لهيعة﴾ عن عبيد الله بن أبي جعفر أن حميد بن أبي الصبة تصدق على ابنه بداره ثم أراد أن يرجعها فخاصمه إلى بعض قضاة مصر فأبى أن يميز له ارتجاعه بعد أن تصدق

﴿ في الرجل يهب للرجل مورثه من رجل لا يدري كم هو ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن وهبت لرجل مورثي من رجل ولا أدري كم هو مورثي من ذلك الرجل سدساً أو ربعاً أو خبيساً تجوز الهبة (قال) من قول مالك أن ذلك جائز

﴿ في الرجل يهب للرجل نصيبه من دار أو جدار لا يدري كم هو ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن وهبت لرجل نصيب من هذه الدار ولا أدري كم هو أم يجوز أم لا (قال) هذا والاول سواء أراه جائزاً ﴿قلت﴾ أ رأيت أن وهبت نصيباً لي من جدار أم يجوز أم لا في قول مالك (قال) ذلك جائز

﴿ في الرجل يهب للرجل نصيباً له من دار ولا يسميه له ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن وهبت لرجل نصيباً من داري ولم أسمه ثم قام للموهوب له
(قال) يقال للواهب أقر له بما شئت مما يكون نصيباً ولم أسمه من مالك

﴿ في الرجل يهب للرجل الزرع والتمر الذي لم يبد صلاحه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت هبة ما لم يبد صلاحه من الزرع والتمر هل يجوز ذلك في قول مالك
(قال) نعم إذا لم يكن للثواب

﴿ في المديان يموت فيهب رب الدين دينه لبعض ورثة المديان ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو كان لي على رجل دين فأتى الرجل الذي لي عليه الدين فوهبت ديني
لبعض ورثته أ يكون ما وهبت له جائزاً ويكون ذلك له دون جميع الورثة (قال) نعم

﴿ في الرجل يهب للرجل الهبة فيموت الموهوب له قبل أن يقبض ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت إذا وهب رجل لمبدي هبة فأتى العبد أ يكون لي أن أقوم على الهبة
فأخذها في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأري لك أن تقوم عليها
فتأخذها لأن مالكاً قال كل من وهب هبة لرجل فأتى الموهوب له قبل أن يقبض
لمورثته مكانه يقبضون هبته وليس للواهب أن يمنع من ذلك وكذلك سيد العبد
هندي

﴿ في الرجل يهب للرجل عبده المديان أو الجاني ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت عبداً لي مآذونا له في التجارة اغترقه الدين فوهبته لرجل أتجوز
هبتني فيه أم لا في قول مالك (قال) هبتك جائزة ويملك أياها جائز في قول مالك إذا
بينت أن عليه ديناً حين تيممه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن جنى عبي جناية أو أفسد مالا
لرجل فوهبته أو بتمه أو تصدقت به أ يجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) ماسمعت من
مالك في هذا شيئاً ولا أرى أن يجوز إلا أن يشاء سيده أن يحتصل الجناية فإن أبي

أحلف بالله ما أريد أن يحتمل الجناية فإن حلف رد وكانت الجناية أولى به في رقبته
 ﴿سحنون﴾ وهذا إذا كانت هبته أو يمينه بمد علمه بالجناية فذلك أحلف

— في الرجل يبيع عبده يما فاسداً ثم يهبه البائع لرجل آخر —

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً باع عبداً له من رجل يما فاسداً ثم وهبه البائع لرجل
 أجنبي أيجوز أم لا (قال) ان وهبه بمد البيع يوم أو يومين قبل أن تحول أسواقه وقام
 الموهوب له على قبض هبته ورد البائع الثمن فذلك جائز ويجبر البائع على رد الثمن
 ويقال للموهوب له خذ هبتك وان كانت أسواقه قد تغيرت لم تجز الهبة فيه لانه قد
 صار للمشتري ولزمت المشتري فيه القيمة لان مالكا جعل البيع بينهما فيه مفسوخا
 ما لم يتغير فالبيع الفاسد اذا فسخ فانما يرجع العبد الى البائع على المالك الاول فلهبة فيه
 جائزة لانه ملك واحد (قال) ولو أن البائع أعتق العبد قبل أن يتغير أسواقه بئناه
 أو نقصان جاز عتقه في العبد اذا رد الثمن لان البيع بينهما مفسوخ قبل أن تحول
 أسواقه أو يتغير بئناه أو نقصان الا أن يموت البائع قبل أن تحول أسواق العبد أو
 يتغير ولم يتم الموهوب له على قبضه فلا يكون له شيء بمنزلة من تصدق بصدقة فلم
 يقبض منه حتى مات المتصدق

— في الرجل يرهن عبده ثم يهبه لرجل —

﴿قلت﴾ أ رأيت ان رهن عبد آلى ثم وهبه لرجل أيجوز الهبة فيه أم لا في قول
 مالك (قال) الهبة جائزة ان افتككته لأن الموهوب له متى ما قام على هبته فله أن
 يأخذها ما لم يمت الواهب فهو اذا افتككها كان للموهوب له أن يأخذها فان قام على
 هبته قبل أن يفتككها أجبر الواهب على افتككها ان كان له مال وقبضها الموهوب له
 ﴿قلت﴾ فهل يكون قبض المرتهن قبضا للموهوب له ان مات الواهب (قال) لا يكون
 قبض المرتهن قبضا للموهوب له ﴿قلت﴾ لم وقد قال مالك في العبد المخدم ان قبضه
 قبض للموهوب له (قال) لأن المخدم لم يجب له في رقبة العبد حق والمرتهن انما حقه في

رقبة العبد فلا يكون قبض المرتن قبضا للموهوب له وقد وافقه أشهب في كل ما قال
من أمر قبض المرتن وقبض الخدم

❦ في الرجل ينتصب عبده ثم يهبه لرجل وهو عند الناصب ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن غصني رجل عبداً فوهبته لرجل آخر والعبد منسوب أتجوز
الهبة في قول مالك (قال) نعم أن قبضها للموهوب له قبل أن يموت الواهب ❦ قلت ❦
ولا يكون قبض الناصب قبضا للموهوب له (قال) لا يكون ذلك قبضا ❦ قال سحنون ❦
وقال غيره هو قبض مثل الدين ❦ قلت ❦ لابن القاسم لم والهبة ليست في يد
الواهب (قال) لأن الناصب لم يقبض للموهوب له ولم يأمره الواهب أن يحوزها
للموهوب له فيجوز إذا كان غالباً فإن كان الموهوب له حاضراً غير سفیه وأمر
الواهب رجلاً يقبض ذلك له ويحوز له لم يحز هذا فالناصب ليس بمحاز لهذا فهذا
يدلك على ما فسرت لك ألا ترى لو أن رجلاً استخلف على دار له خليفة ثم تصدق
بها على رجل آخر وهي في يد الخليفة أن قبض الخليفة ليس بمجازاة للموهوب له ولا
للمتصدق عليه

❦ في المسلم يهب الذي الهبة أو الذي للمسلم أو الذي للذمي ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت إذا وهب المسلم للمشرك هبة أمها بمنزلة المسلمين في الهبة
(قال) نعم ❦ قلت ❦ أ رأيت أن وهب ذمي لمسلم هبة فأراه المسلم أن يقبضها
فأبى الذمي أن يدفعها إليه أ يقضى له على الذي بالدفع أم لا في قول مالك (قال) قال
مالك إذا كان بين المسلم والذمي أمر حكم عليهما بحكم أهل الاسلام فأرى أن يحكم
بينهما بحكم أهل الاسلام ويقضى عليه بالدفع ❦ وقال غيره ❦ إذا كان من أهل النوبة
لم يجبر على إلتاف ماله وإن كان من أهل الصلح وكان موسراً لا يضر ذلك به في
جزية حكم عليه بالدفع ❦ قلت ❦ أ رأيت أن وهب ذمي لذي هبة فأبى أن يدفعها إليه
أ يقضى بينهما في قول مالك أم لا (قال) لا يقضى بينهما ❦ قلت ❦ لم ذلك أليس قد

قال مالك اذا تظالموا بينهم حكمت بينهم (قال) انما ذلك أن يأخذ ماله فأما الهبة فليست بمنزلة أخذ ماله ألا ترى أن مالكا قال لا أحكم بينهم اذا اعتق أحدهم نصيبه من عبد بينه وبين آخر فكذلك الهبة عندى

﴿ في الرجل يهب للرجل صوفا على ظهور النعم ﴾
﴿ أو اللين في الضروع أو النمر في رؤس النخل ﴾

﴿ قلت ﴾ أو أريت ان وهبت لرجل صوفا على ظهور غنى أيجوز أم لبنا في ضروعها أيجوز أو نمرأ في رؤس النخل أيجوز (قال) نعم ذلك جائز كله في قول مالك ﴿ قلت ﴾ وكيف يكون قبضه اللين في الضروع أو الصوف على الظهور أو النمر في رؤس النخل (قال) ان حاز للماشية ليجز أصوافها أو ليلبها أو حاز النخل حتى يصرمها فهذا قبض ﴿ قلت ﴾ وعلى ما قلته من قول مالك لم جعلته قبضا وهو لم يبين بما وهب له ولم يتخلصه من مال الواهب (قال) قلته على المرتين من قول مالك أن الرجل اذا ارتهن النمرة في رؤس النخل غار الحائط ان ذلك قبض كذلك قال مالك والرهن في قول مالك لا يكون الا مقبوضا فكذلك الهبة والصدقة بهذه المنزلة ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الرجل يرتهن الزرع قبل أن يبدو صلاحه ان ذلك جائز اذا قبض وقبضه أن تسلم اليه الارض فإذا حاز الارض التي فيها الزرع فقد قبض فلي هذا قلت لك مستثنتك وأما قولك في الهبة لم يتخلصها من الواهب فهذا مما لا يضره ألا ترى أنه قد قبض هبته وقبض معها مالا هو للواهب فأما يؤمر أن يتخلص هبته ويرد مال الواهب الى الواهب (قال) وأما اللين فان من قول مالك ان الرجل اذا منح الرجل لبن غنمه شهراً أو أكثر من ذلك فقبض النعم ان قبضه للنعم حيازة لها ألا ترى أيضا لو أنه أخذه عهده شهراً فقبض النعم فهو قابض للخدمة وكذلك لو أسكنه داره سنة فقبض الدار فقبضه الدار قبض للسكنى

﴿ في الرجل يهب للرجل مافي بطون غنمه أو جاريته ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت اذ وهبت لرجل مافي بطون غنمي أو مافي بطن جاريتي أتجوز هذه الهبة (قال) هي جائزة في قول مالك ﴿ قلت ﴾ فكيف يكون قبضه (قال) ان حاز الجارية وأمكنه منها حتى تلد فيأخذ ولدها وأمكنه من الغنم حتى تضع فيأخذ أولادها فهذه حيازة وقبض مثل النخل اذا وهب ثمرتها قبل أن يبدو صلاحها فحاز الموهوب له الحائط حتى يجذ ثمرته وكان يسقيه ويقوم عليه أو وهب له زرعاً لم يبد صلاحه فحاز الزرع وكان يسقيه ويقوم عليه حتى يرفع زرعه فهذا قبض وكذلك ماسألت عنه مافي بطن الجارية وما في بطون الحيوان ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الذي وهب الثمرة في رؤس النخل والزرع قبل أن يبدو صلاحه لو أراد أن يمنع من النخل ويمنع من الأرض التي فيها الزرع (قال) ليس ذلك له وله أن يحوز الثمرة والسقي على الموهوب له والزرع بهذه المنزلة يسقى ويقوم على زرعه وليس له أن يحول بينك وبين ذلك ويكون هذا قبضاً ﴿ قلت ﴾ فالغنم والجارية أ يكون له أن يحول بيني وبين ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى ذلك له ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان وهب لرجل ما تلد جاريته عشر سنين أتجوز هذه الهبة أم لا (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكني سمعت مالكاً يقول في الذي يهب ثمرة نخلة لرجل عشرين سنة أو أقل أو أكثر ان ذلك جائز اذا حاز الموهوب له النخل أو جعلت له على يدي من يحوز له فالجارية ان كان قد قبضها أو حازها أو جعلت له على يدهن حازها له فذلك جائز مثل النخل وان لم يحزها حتى يموت ربها أو تحاز له فالحبة باطل ﴿ قلت ﴾ فالحبة في هذا والصدقة والحبس والنخل سواء أي ذلك كان فهو جائز (قال) نعم اذا قبض فهو جائز

﴿ في الرجل يهب للرجل الجارية ويشهد له بالقبض ﴾

﴿ ولم يمان الشهود القبض فيموت وفي يديه الجارية ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أتني وهبت جاريتي لرجل وأشهدت له أنه قد قبضها مني ولم يمان

الشهود القبض ثم مت والجارية في يدي فأنكر الورثة أن يكون الموهوب له قبض الجارية **وقال** وسألت مالكا عن الرجل يتصدق على ولده كبار بمبد وكتب لهم كتابا وكتب في كتابه أنه قد دفعه اليهم وقبضوه وكان الولد كبارا قد بلغوا الحيازة ومثلهم يجوز فذلك الاب وقد كانت صدقته في صحته فلما هلك الاب قال بقية ورثة الاب لم يقبضوا وقال المتصدق عليهم قد قبضنا واحتجوا عليهم بشهادة الشهود وإقرار المتصدق بالذي في الكتاب فمثل الشهود أعلمتهم أنهم قد حازوا فقالوا لا علم لنا الا ما في هذا الكتاب من الاقرار ولا ندرى أحازوا أو لم يحوزوا **(قال)** لي مالك ان لم تكن لهم بينة أنهم قد حازوا في صحة منه فهي موروثه على فرائض الله فكذلك مسائلنا

— في الرجل يهب لابنه الصغير ولرجل أجنبي عبدآله —

ويشهد لهما بذلك فلم يقبض الاجنبي حتى مات الواهب

قلت رأيت ان وهبت لاجني وهو صغير ولرجل أجنبي عبدآلى وأشهدت لهما بذلك فلم يقبض الاجنبي الهبة حتى مت أيحوز نصف العبد لاجني أم لا **(قال)** قال مالك في رجل حبس على ولده حبسا وأشهد لهم بذلك وهم صغار وكبار فلم يقبض الكبار الحبس حتى مات الاب **(قال مالك)** الحبس باطل ولا يجوز للكبار ولا للصغار لان الكبار لم يقبضوا الحبس **(وقال مالك)** لا نعرف انقاذ الحبس للصغار هاهنا الا بمحازة الكبار فكذلك الهبة وليس هذا عنده مثله اذا حبس عليهم وهم صغار كلهم فان هذا جائز لهم اذا مات فالحبس لهم جائز **(وقال)** ابن نافع وعلى بن زياد عن مالك انه اذا تصدق على ابن له صغير أو كبير أو أجنبي فنصيب الصغير جائز ونصيب الكبير غير جائز واذا حبس فالحبس باطل من قبل أن الصدقة تقسم اذا كانت لهم وتصير مالا من أهوالهم فمن هنالك تم للصغير ما يصير له لانه قد قبض عليه من هو له جائز القبض وان الحبس لو أسلم الى من يقبضه لهم أو أسلم الى الكبير لم يجز فيه المقاسمة وانما يبقى في أيديهما ينتفعان به فمن هنالك لم يتم قبض الاب للصغير لانه مما لا يقسم ولا يجزأ أو يكون ذلك ذاعية الى أن يحبس الرجل

الحبس على البالغ فيكون في يديه حتى يموت ثم ينفذ من رأس المال ولا يكون إبقاء
الحبس ولا قبضه إذا كان من حبس عليه قبض لنفسه وهو مما ليس من مثله
أن يقسم ويجزأ فيصير مالا لهم يتوارثونه ويبيع الا بأن يخرج من يد الذي حبسه
وقبض منه وبين

﴿ في الرجل يهب الأرض للرجل ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت أن وهبت لرجل أرضاً كيف يكون القبض في قول مالك (قال) الحيازة
إذا حازها فقد قبضها عند مالك ﴿ قلت ﴾ فإن تصدقت عليه بأرض لي بأفريقية وأنا وهو
بالفسطاط فقال أشهدوا أنني قد قبلت وقبضت أيكون هذا قبضاً في قول مالك أم لا
(قال) لا يكون قبضاً الا بالحيازة وقوله قد قبضت وهو بالفسطاط لا يكون هذا
قبضاً لأنني سألت مالكا عن الحبس يحبس الرجل ويكتب في حبسه قد قبضوا ذلك
ويشهد الشهود على الكتاب وعلى قوله فيهلك صاحب الحبس فيستل الشهود هل
قبضوا فقالوا نعم أشهدنا على إقراره ولا ندرى هل قبضوا أو لم يقبضوا (قال) قال
مالك لا ينفعهم ما يشهد به الشهود حتى يقيموا البيعة على أنهم قد قبضوا وحازوا

﴿ في الرجل يهب للرجل الدين له عليه أو على غيره ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت أن وهبت لرجل ديناً عليه كيف يكون قبضه (قال) إذا قال قد
قبلت فذلك جائز له وهذا قبض لأن الدين عليه وهذا قول مالك وإذا قبل سقط
﴿ قلت ﴾ فإن وهبت لرجل ديناً على رجل آخر (قال) قال مالك إذا أشهد له وجمع
بينه وبين غريمه ودفع إليه ذكر الحق فهو قد قبض ﴿ قلت ﴾ فإن لم يكن كتب عليه
ذكر حق كيف يصنع (قال) إذا أشهد له وأحاله عليه فهذا قبض في قول مالك ﴿ قلت ﴾
فإن كان التريم غالباً فهو لرجل ماله على غريمه وأشهد له بذلك ودفع إليه ذكر
الحق وأحاله عليه أيكون هذا قبضاً في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ رأيت الدين
إذا كان على الرجل وهو بأفريقية وأنا بالفسطاط فهو هبت ذلك الدين الذي لي بأفريقية

رجل ممي بالقسطاط وأشهدت له وقبل أري ذلك جائزاً (قال) نعم ﴿قلت﴾
لم أجزه في قول مالك (قال) لأن الديون هكذا قبض وليس هو شيئاً بينه قبض
انما هو دين على رجل قبضه أن يشده وقبل الموهوب له الهبة

— في الرجل يؤاجر الرجل الدابة تكون له أو يعيره إياها ثم يهبها لغيره —

﴿قلت﴾ أرايت ان آجرت دابتي من رجل ثم وهبتها لرجل آخر أو أمرتها لرجل
ثم وهبتها لرجل آخر قبضها هذا المستعير أو هذا المستأجر أيكون قبضه قبضا
للموهوب له وهل تكون الهبة للموهوب له اذا انقضى الاجل أجل الاجارة وأجل
العارية في قول مالك أم لا وكيف ان مات الواهب قبل انقضاء الأجل أجل الاجارة
وأجل العارية أيكون الموهوب له أحق بالهبة لأن قبض المستأجر والمستعير قبض له
(قال) سألت مالكا عن الرجل يخدم الرجل الجارية سنين ثم يقول بعد ذلك هي لفلان
بعد خدمة فلان هبة بئلا وقد كان قبضا الخدم (قال مالك) قبض الخدم للخدام قبض
للموهوب له وهي من رأس المال ان مات قبل ذلك وكذلك مسائل في العارية وأما
الاجارة فلا تكون قبضا الا أن يكون أسلم الاجارة له معه فيكون ذلك قبضا والا فلا
شيء له لأن الاجارة كانت في يدي الواهب الا أن تكون بحال ما وصفت لك وأرى أن
كل من تصدق على رجل بأرض فكانت الارض حين تصدق بها تحاز بوجه من
الوجوه من كراه تكراه أو حرث تحرثه أو غلق يغل علىها ولم يفتلها حتى مات وهو
لو شاء أن يحوزها بشيء من هذه الوجوه حازها فلا شيء له وان كانت أرضاً فقاراً
من الارض وليست تحاز يغل ولا في كراه يكرهه ولم يأت اهان زرع فيزرعها أو يمنحها
بوجه من الوجوه معروف حتى مات الذي وهبها قبل أن يبلغ شيئاً من ذلك فهي
للكي وهبت له وهذا أحسن ما سمعت فيه وكل من وهب داراً حاضرة أو غائبة فلم
يحوزها الذي وهبت له أو تصدق بها عليه فلا حق له وان كان لم يفرط في قبضها لأن
لهذه حيازة تحاز بها وكذلك قال عمر بن الخطاب فان لم يحوزها فهي مال الوارث
وكذلك قال لي مالك ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن

الرجل يقول للرجل قد أعمرتك هذا العبد حياتك (قال) ابن شهاب تلك المنحة وهي مؤداة الى من استثنى فيها (قال ابن شهاب) وان قال ثم هي لفلان بعدك فانه ينفذ ما قال اذا كانت هبة للآخر (قال ابن شهاب) وان قال ثم هو حر بعدك قال ينفذ ما قال ثم هو حر (ابن الخيرة) عن محمد بن عبد الرحمن القرشي انه قال من قطع من ماله قطيعة فسياء لانس ثم اذا انقضوا فهو لفلان جاز ذلك لا يباع ولا يملك حتى يصير الى آخرهم كما - حتى ولا ينكر هذا (قال الليث) سمعت يحيى بن سعيد يقول ان امر رجل رجلا عبداً وجعله من بعده حراً ثم عجل هذا الذي جعل له العبد عمره ميتته كان ولاؤه للذي أعطى أول مرة وانما ترك له خدمته

- في الرجل يؤجر الرجل دابته أو يبيدهاها ثم يهبها له -

وما غائبان عن موضع المارية أو الوديمة

قلت رأيت ان استودعني رجل ودائع أو آجر دوراً أو دواب أو رقيقاً أو أعارني ذلك وأنا وهو بأفريقية والشئ الذي أعارني واستودعني وآجرني بأفريقية ثم خرجنا أنا وهو الى الفسطاط فوهب لي ذلك كله بالفسطاط قبلت ذلك أيكون قولي قد قبلت ذلك قبضاً لان ذلك الشئ في يدي في قول مالك (قال) نعم قبواك قبض لذلك كله قلت رأيت لو أن رجلاً استودعني وديعة ثم وهبها لي فلم أقل قد قبلت حتى مات الواهب (قال) اتقول في هذا أن تكون الهبة لورثة الواهب لانه لم يقبض هبته (وقال أشهب) ذلك قبض اذا كانت في يديه لأن كونها في يديه أحوز الحوز قلت لابن القاسم رأيت النحل والعمرى والطيبة والهبة والصدقة والحبس بمنزلة واحدة في قول مالك في القبض (قال) نعم هذا كله بمنزلة واحدة في قول مالك في القبض

- في الهبة للثواب يصاب بها العيب -

قلت رأيت ان وهبت هبة للثواب فأخذت الموض فأصاب الموهوب له بالهبة

عيا أنه أن يرجع في عوضه ويرد الهبة (قال) نعم لأن الهبة على الموضع بيع من البيوع
 ينفع فيها وفي الموضع ما يصنع بالبيع ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم الهبة على
 الموضع في قول مالك مثل البيوع محل واحد إلا أن الهبة على الموضع إن لم يثبه ولم
 تتغير الهبة بتمل ولا نقصان وكانت على حالها فلذلك وهبها أن يأخذها إلا أن يثبته
 ولا يلزم الذي قبلها الثواب على ما يجب أو يكره (قال مالك) ولو أنابه الموهوب له بما
 يعلم أنه ثمن لتلك الهبة أجبر الواهب على أخذ ذلك على ما أحب أو كره (قال مالك)
 ولو أنابه بما يعلم أنه ليس ذلك للهبة ثمن ثم قام صاحب الهبة يطلبه بمد ذلك فافى
 أرى أن يحلف بالله الذي لا إله إلا هو ما قبل ذلك إلا انتظاراً لتمام ثواب الهبة فإذا
 حلف كان له أن يأخذ تمام الثواب من الموهوب له وإن أبى أن يحلف رد الهبة وأخذ
 عوضه إن كانت الهبة لم تتغير قال كذلك قال لي مالك ﴿قال﴾ وقال مالك والشفعة
 كذلك إذا وهب الرجل شقة لثواب لم يكن للشفيع أن يأخذها أبداً إن كان
 وهبها لثواب حتى يثاب من هبته فإن أبى أن يثبته أخذ الواهب داره ولم يكن فيها
 شفعة لاحد ﴿قلت﴾ فإن استحق الموضع أ يكون لي أن أرجع في هبتي (قال) نعم
 إلا أن يوضع عوضاً آخر يكون قيمة الهبة أو أكثر مكان الموضع الذي استحق
 فليس لك أن ترجع في الهبة إن أعطاك عوضاً مكان الموضع الذي استحق ﴿قلت﴾ فإن
 عوضني منها عوضاً ضعف قيمة الهبة ثم استحق الموضع فأردت أن أرجع في هبتي
 فقال الموهوب له أنا أعطيك قيمة الهبة عوضاً من هبتك وقلت لا أرضي إلا أن تعطيني
 قيمة الموضع وقيمة الموضع الذي استحق ضعف قيمة الهبة (قال) لا أرى لك إلا قيمة
 الهبة لأن الذي زادك أولاً في عوضه على قيمة هبتك إنما كان ذلك معروفاً منه
 تطاول به عليك فلما استحق لم يكن لك عليه إلا قيمة هبتك ﴿قلت﴾ أ رأيت أن
 تصدقت بصدقة لثواب أبطل لثواب وتجوز الصدقة أو يجعلها مالك هبة (قال)
 أجعلها هبة أن تصدق بها لثواب ﴿قلت﴾ فإن وهبت لرجل ديناً لي على رجل فلم
 يقبضها الموهوب له حتى رجع الواهب في ذلك (قال) قال مالك إذا وهب دينه ذلك

لتفسير الثواب فهو جائز وليس له أن يرجع في ذلك فإن كان وهبه للثواب فلا يجوز
الأيدي لا بد لأن ذلك بيع ويدخله الدين بالدين

— في الرجل يهب لرجلين حاضر وغائب —

﴿ قات ﴾ أ رأيت ان وهبت أرضا لرجلين أجنبيين أحدهما حاضر والآخر غائب
فقبض الحاضر جميع الأرض أ يكون قبض الحاضر قبضا للغائب ولم يستخلفه الغائب
على القبض ولم يعلم الغائب بالهبة (قال) قال مالك ثم قبض الحاضر قبض للغائب علم
أو لم يعلم ﴿ قات ﴾ أ رأيت ان وهبت لرجل هبة وهو غائب فأمرت رجلا أن يقبضها
للتائب أ يكون هذا قبضا للغائب (قال) قال مالك من تصدق بصدقة على غائب
فأخرجها فجعلها على يدي رجل لذلك التائب فحازها هذا الذي جعلت على يديه لذلك
التائب المتصدق عليه فذلك جائز وحيازة هذا حيازة للمتصدق عليه فكذلك الهبة
﴿ سحنون ﴾ ويدلك على جواز ذلك وصحته ما مضى من أمر الناس وأصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم في تجاوز الاحباس أن قابض الاحباس يجوز
قبضه على الكبير الحاضر البالغ للمالك لأمره والطفل الصغير والغائب ومن لم يأت من
ولد الولد ممن يحدث ويولد ﴿ قات ﴾ أ رأيت المييد والحيوان والمروض والحلي كيف
يكون قبضه (قال) بالحيازة

— في حوز الهبة للطفل والكبير —

﴿ قات ﴾ أ رأيت الطفل الصغير اذا كان له والد أو وصى فوهب له رجل هبة بتلها له
وجعلها على يدي رجل من الناس أ يكون هذا حوزا للصبي ووالده حاضر أو وصيه
(قال) نعم أراه يجوز له اذا كان انما وضعه له الى أن يبلغ وترضى حاله وأشهد له بذلك
ويدفع ذلك اليه اذا بلغ ﴿ قات ﴾ فما فرق ما بين الصغير اذا كان له والد وبين الكبير
اذا وهب له هبة وجعلها الواهب على يدي هذا الرجل (قال) خوفا من أن يأكلها
الوالد أو يشدها فيجوز ذلك الى أن يبلغ الصغير فيقبضها وأما الكبير المرضي فعلى

أى وجه حازها فهذا له أو إلى أى أجل يدفع إليه إلا أن يكون على وجه الحبس تجري عليه غلها فهذا فرق ما بينهما ﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالكا عن الرجل يهب الهبة للرجل على أن لا يبيع ولا يهب ﴿ قال مالك ﴾ لا يجوز هذه الهبة (قال) قتلت لمالك فلا تب في ابنه إذا اشترط هذا الشرط (قَالَ) مالك لا يجوز إلا أن يكون صغيراً أو سفياً فيشترط ذلك عليه مادام الولد في تلك الحال فأما أن يشترط عليه أن لا يبيع ولا يهب ان كبر أو يشترط على السفية أن لا يبيع وان حسنت حاله فان ذلك لا يجوز وإنما يجوز شرطه إذا اشترطه مادام سفياً أو صغيراً ﴿ قال ﴾ وأخبرني ابن وهب عن حماد بن عمار أنه سئل عن الرجل يهب الهبة للرجل على أن لا يبيع ولا يهبها فكره ذلك ابن عمر ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني الليث أيضاً أنه كرهها مع مالك إلا أن مالكا فبرئ التفسير الذي فسرت لك فهذا يدلك على أن الهبة للكبير إذا جعلها على يدي غيره وهو مرضى ولم يجسها عنه لسوء حاله ولا لفلة أجراها عليه وجس الأصل فهذا يدلك على أن حوز هذا الذي جعلت على يديه ليس يجوز له ألا ترى أن الصغير والسفيه لهما وقت يقبضان إليه الهبة وهو البلوغ في الصغير مع حسن الحال وحسن الحال في السفية وإنما يراد من الصدقة أن تخرج من يد المولى إلى يدي غيره فيكون الذي قد صارت إليه قابضاً لها كما يقبض الحبس يقبض على من لم يأت ممن هو آت وأن هذا الرجل البالغ الذي قد أعطى عطية تكون له مالا تراثاً منع من قبضها لغير شيء عقدها بما مثله يعقد في الصدقات يدل على أنه لم يرد أن يتبناها له ويعطيها إياها

﴿ في حوز الام ﴾

﴿ قلت ﴾ أرويت لو أن الام وهبت لولدها الصنار هبة وهم في حجرها وأشهدت لهم أمي في الحيازة مثل الأب في قول مالك (قال) قال مالك لا تكون حائزة لهم إلا أن تكون وصية لهم فإن كانت وصية فذلك جائز ﴿ قلت ﴾ فإن كانت وصية للوالد أو وصية وصى الوالد فذلك جائز (قال) نعم لأن وصى الوصى بمنزلة الوصى وهو وصى عند مالك ﴿ قلت ﴾ فالام تكون حائزة صدقتها وهبتها على أولادها الصغار في قول مالك

(قال) لا الا أن تكون وصية وقد أخبرتك بذلك ﴿قلت﴾ أرأيت الجارية اذا حاضت وليس لها والد ووهبت لها أمها هبة والام وصيتها وهي في حجر أمها أتكون الام حائزة لها هبتها أم لا في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك الوصي (قال) نعم ﴿وقال غيره﴾ ألا ترى أن أمها لا تجوز في هبتها وصدةها حتى يبرز وجهها ويؤنس منها الرشد وهي فيما يقبض لها كغيرها ممن لا يجوز أمره على نفسه وقد قال عمر بن الخطاب وربيعة ويحيى بن سعيد في صدر هذا الكتاب ما قالوا

﴿ في حوز الأب ﴾

﴿قال﴾ وقال لي مالك في الأب أنه يجوز لابنته وإن طمئت اذا تصدق هو عليها بصدقة فهو الحائز لها ﴿قلت﴾ فان تزوجت فلم يقبض صدقتها حتى مات الأب أيسطل ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك ان كانت حسنت حالها في بيت زوجها وجاز أمرها فلم يقبض حتى مات الأب فلا شيء لها وإن كانت بحال سفه جاز ذلك لها لان مالكا قال الأب يجوز لابنه الكبير اذا كان سفيا ﴿سحنون﴾ ألا ترى أن الله تبارك وتعالى قال وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم وبلغ النكاح بالاحتلام والحيض فقد منهم الله تعالى من أموالهم مع الأوصياء بعد البلوغ إلا بالرشد فكيف مع الآباء الذين هم أملك بهم من الأوصياء وإنما الأوصياء بسبب الآباء ﴿ابن وهب﴾ وقد قال ابن عباس انه يتم بعد البلوغ اذا كان سفيا وقال شريح اليتيمة تستشار في نفسها ولا تستشار في نفسها إلا بالغ وقد سماها شريح يتيمة وهي بالغة وقاله رسول الله صلى الله عليه وسلم وكفى بقوله حجة من حديث ابن وهب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اليتيمة تستشار في نفسها ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت سفية في عقلها أو في مالها وقد طمئت ودخلت على زوجها أولم تطمئت ودخلت على زوجها وقد كانت ولدت أولاداً فتصدق الأب عليها بصدقة وأشهد لها وهي في بيت زوجها أليكون الأب هو الحائز عليها صدقتها في قول مالك أم لا (قال) قد أخبرتك أن مالكا قال الأب يجوز لولده

صدقة نفسه اذا كان الولاسفيها فبهذه عندي وان كانت ذات زوج فان الاب يجوز
 صدقة نفسه عليها في قول مالك لان الزوج لا يقطع حيازة الأب عنها اذا تصدق الاب
 عليها بصدقة وانما يقطع أن يكون الأب حائزاً صدقته التي تصدق بها عليها اذا كانت
 هي التي تجوز لنفسها فاذا صارت في حال تجوز لنفسها فلا تجوز حيازة الأب عليها
 صدقة نفسه وهي مادامت في بيت أبيها وان كانت مرضية فالأب يجوز لها صدقة
 نفسه ولكن اذا دخلت في بيت زوجها وأنس منها الرشد فها هنا تنقطع حيازة الاب
 صدقة نفسه عليها فلا تجوز حتى قبض ﴿ قلت ﴾ فان وهب الأب لولده وم صغار
 ثم أشهد لهم أهوا الحائز في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فان بنوا فلم يقبضوا حين
 بنوا هبهم أو صدقهم حتى مات الاب أيكون أولى بها في قول مالك وتكفيهم
 حيازة الأب لهم اذا كانوا صغاراً أم لا (قال) قال لي مالك اذا بنوا وأنس منهم
 الرشد فلم يقبضوا حتى مات الاب فلا شيء لهم (قال) وأما ما دأبوا في حال السفه وان
 بنوا فحوز أبيهم حوز لهم وكذلك قال لي مالك لان السفه وان احتلم بمنزلة الصغير
 يجوز له أبوه أو وصيه

﴿ في حوز الأب لابنه المبد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان ابني عبداً لرجل وهو غائب صغير فوهبت له هبة وأشهدت
 له أن تكون حيازتي له حيازة أم لا في قول مالك (قال) لا لأن الصبي له من يجوز له
 دونك لأن سيده يجوز له ماله دون والده ولأنني سمعت مالكا يقول في رجل
 تصدق على صغير بصدقة ان حيازته ليست بحيازة الا أن يكون وصيا أو أحدًا يجوز
 له ولا تكون صدقة مقبوضة الا أن تزول من يد صاحبه الا أن يكون والداً أو
 وصيا لمن يلي ﴿ قلت ﴾ فان أخرج الهبة والد الصبي المبد الى رجل غير مولى الصبي
 فجعلها على يديه يجوزها للصبي أم يجوز الهبة في قول مالك (قال) نعم رضى بذلك
 سيده أو لم يرض وقد قال مالك من وهب هبة لغائب فأخرجها من يديه فجعلها على
 يدي رجل يجوزها له فهي حيازة لهذا الغائب وكل من حيس حبساً على كبار أو صغار

أو وهب هبة لنائب إذا كان كبيراً أو وهب هبة لصغير والصغير ليس هو والده ولا وصيه فيجعل ذلك كله على يدي غيره حتى يكبر الصغير فيعطيه الذي جعل له أو يقدم النائب فيأخذه، أو كبار حضور تجرى عليهم غلة الحبس فإن ذلك جائز عندي فيما حملت عن مالك فأما أن يهب رجل لرجل هبة والموهوب له حاضر مرضى ليس بسفيه ولا صغير ويأمره أن لا يدفعه إليه فلا أرى هذا حيازة لأنه قد قبلها الموهوب له والموهوب له حاضر مرضى ولم يسلمها إليه إنما يجوز مثل هذا إذا كان قد حبس الأصل وجعل الثلة له واستخاف من يجري ذلك عليه.

— في حوز الزوج —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً تزوج جارية بكرة قد طمشت أو لم تطمث وهي في بيت أبيها فتصدق الزوج عليها بصدقة أو وهب لها هبة وأشهد عليها إلا أنه لم يخرجها من يده أيكون حائزاً لها في قول مالك (قال) لا يكون حائزاً لها إلا أن يخرجها من يده فيضعها له على يدي من يجوزها له ﴿قلت﴾ أرايت إن كان دخل بها وهي سفية أو مجنونة جنونا مطبقاً فابقي بها زوجها ثم تصدق عليها زوجها بصدقة أو وهب لها زوجها هبة وأشهد لها بذلك أيكون هو الحائز لها في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنه لا يكون هو الحائز لها لما تصدق به عليها ﴿قلت﴾ لم قلت ذلك (قال) لأن من تصدق بصدقة على غيره أو وهب هبة لا يكون هو الواهب وهو الحائز إلا أن يكون والداً أو وصياً أو ممن يجوز أمره عليه في قول مالك وقد فسر لك ذلك ولا أرى الزوج هاهنا ممن يجوز أمره عليها ألا ترى أنه لو باع مال امرأته لم يجز يمه ولا أراه يجوز أمره عليها ولا يكون حائزاً لها ما تصدق هو عليها به وأبوها الحائز لها وإن دخلت بيت زوجها ما دامت سفية وفي حال لا يجوز لها أمر ولا يكون زوجها الحائز لها ما وهب لها إلا أن يضع لها ذلك على يدي أجنبي قبضه لها فأما صدقته هو أو هبته لها فلا

﴿ في اعتصار الام له ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ما وهبت الام لولدها أيجوز لها أن تمتصر منه شيئاً أم لا اذا كانت هي الوصي والولد صغار في حجرها (قال) قال لي مالك اذا وهبت الام لولدها أو تحتهم ولهم أب فان الام تمتصر ذلك كما تمتصر الاب ما لم يستحدثوا ديناً أو ينكحوا وما نخلت أو وهبت الام لولدها الصغار ولا أب لهم فانها لا تمتصر ذلك وليس تمتصر ما يوجب لليتامى ولا ما ينخلون (قال) لي مالك انما ذلك عندي بمنزلة الصدقة وما نخل الاب أو ذهب لولده الصغار فانه تمتصر ذلك ولو لم تكن لهم أم لأن اليتيم انما هو من قبل الاب الا أن ينكحوا أو يحدثوا ديناً ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وهبت الام لولدها وهم كبار هبة أيجوز لها أن تمتصرها قبل أن يحدثوا فيها شيئاً أم لا في قول مالك (قال) نعم يجوز لها أن تمتصرها في قول مالك لأن مالكاً قال لي في الاب له أن يمتصر والام مثله (قال) وانما منع مالك الام أن تمتصر اذا كان الولد يتامى واذا لم يكونوا يتامى فلها أن تمتصر إلا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنت ومالك لأبيك فدرى عن أبيه الحد في مال ابنه اذا سرقه وبذلك الحديث درى عن الام في مال ابنها اذا سرقته الحد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وهبت الام لولدها هبة وهم صغار لا والد لهم فبلغوا رجالا ولم يحدثوا في الهبة شيئاً أ يكون للام أن تمتصر الهبة أم لا (قال) ليس لها أن تمتصر الهبة لانها وقعت يوم وقعت لهم وهم يتامى وهي بمنزلة الصدقة ﴿ قلت ﴾ أرأيت الصغير اذا كان له والد مجنون جنونا مطبقا وله والده فوهبت الام له هبة أهذا بمنزلة اليتيم أم لا يكون بمنزلة اليتيم ويجوز لها أن تمتصره (قال) لا أراهم بمنزلة اليتيم ولم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى لها أن تمتصر هبتها ان شئت

﴿ في اعتصار الاب ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وهب لم الاب وهم صغار فبلغوا رجالا ولم يبلغوا ديناً ولم ينكحوا

فأراد الأب أن يمتصر هبته أيجوز ذلك في قول مالك (قال) قال مالك في الرجل يهب لولده الكبار هبة ثم يريد أن يمتصرها أن ذلك له ما لم يستحدثوا ديناً أو ينكحوا فكذا ذلك إذا وهب لهم وهم صغار ثم بلغوا فله أن يمتصر هبته ما لم يحدثوا ديناً أو ينكحوا أو تتغير عن حالها (قال مالك) ولو أن رجلاً نحل ابناً له جارية فوطئها ابنة لم يكن له اعتصارها ﴿قلت﴾ أ رأيت ما وهب للصبي إذا وهب له رجل أجنبي أيجوز للأب أن يمتصره (قال) لا يجوز له ذلك ﴿قلت﴾ وهو قول مالك (قال) نعم ألا ترى أنه مال من مال الصبي لا يجوز له أن يمتصره وإنما يجوز له أن يمتصر ما وهبه هو بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ فإن تصدق والد على ولده وهم صغار أو كبار بصدقة أيجوز له أن يمتصرها (قال) قال مالك الصدقة مبهمة ليس يجوز لأحد فيها اعتصار لا والد ولا والدته ﴿قلت﴾ أ رأيت العطية والعمرى والنحل إذا فصله الرجل بابنه أيجوز له أن يمتصره كما يجوز له في الهبة أم يجعله بمنزلة الصدقة (قال) العطية بمنزلة الهبة والنحل بمنزلة الهبة (قال مالك) ليس له أن يمتصر في الصدقة وحدها ﴿قلت﴾ فالحبس أ يكون له أن يمتصره في قول مالك (قال) إن كان الحبس على وجه الصدقة فليس له أن يمتصره وإن كان على غير وجه الصدقة فله أن يمتصره ﴿قلت﴾ ويكون حبساً أو عمرى على غير وجه الصدقة (قال) نعم يحبس الدار على ولده الصغار أو يومره شهراً أو شهرين ثم مرجعها إليه فإن هذا ليس على وجه الصدقة وهذا سكنى ﴿قلت﴾ مرجعها إليه في قول مالك مال من ماله (قال) (نعم (قال ابن وهب) قال ابن جريج عن طاوس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لأحد أن يهب هبة ثم يمود فيها إلا الوالد (قال طاوس) وبلغني أنه قال صلى الله عليه وسلم إنما مثل الذي يهب الهبة ثم يمود فيها كالكلب يمود في قيئه (قال ابن وهب) عن سفيان الثوري عن أبيه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم إن الذي يمود في هبته كالمائد في قيئه ليس لنا المثل السوء ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لبيبة عن عبد الله بن هبيرة عن عمر بن عبد العزيز أنه قال أيا رجل نحل ولداً له كان في حجره فهو

حاز له وإن كان له أهل فلا يجوز إلا أن يجوز وأن نحل ابنه أو ابنته قبل أن ينكحها
ثم نكحها على ذلك فليس له أن يرجع فيه وإن كان نكحها بعد أن نكح فإن الأب
يرجع فيها على ابنه ﴿ابن لبيبة﴾ عن يزيد بن أبي حبيب أن موسى بن سعد
حدثه أن سعداً مولى آل الزبير نحل ابنته جارية له فلما تزوجت أراد ارتجاعها فقضى عمر
أن الوالد يمتصر مادام يرى ماله مالم يمت صاحبها فتمنع فيه الموارث أو تكون
امراً فتنكح (قال يزيد) وكتب عمر بن عبد العزيز أن الوالد يمتصر ما وهب لابنه
مالم يذابن الناس أو ينكح أو يموت ابنه فتمنع فيه الموارث وقال في ابنته مثله إذا هي
نكحت أو ماتت ﴿مخرمة بن بكير﴾ عن أبيه قال سمعت سليمان بن يسار يقول
يمتصر الوالد من ولده مادام حياً وما رأى عطية بعينها ومالم يستهلكها ومالم يكن
فيها ميراث ﴿محمد بن عمرو﴾ عن ابن جريج عن عطاء بن ثمر عن عبد العزيز
﴿الليث بن سعد﴾ أن نافعا مولى ابن عمر أخبره أن عمر بن الخطاب قال الصدقة
لا يرث فيها صاحبها (وقال) عمر بن عبد العزيز وريسة وأبو الزناد وعبد الرحمن بن
القاسم ونافع مولى ابن عمر ويزيد بن قسيط مثله ﴿ابن لبيبة﴾ عن يزيد بن أبي حبيب
عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى أيوب بن شرحبيل أن الصدقة عزمة بتة بمنزلة العتاقة
لا يرجع فيها ولا مشنوية ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن أبي الزناد أنه قال في
رجل تصدق على ولده ثم عقه أنه أن يرجع في ذلك (قال) لا يرجع في صدقته (وقال
ريسة) لا يمتصر الرجل صدقته على ابنه وإن عقه وقاله مالك

حـ في اعتصار ذوى القربى

﴿قلت﴾ هل يجوز لأحد من الناس أن يمتصر هبته في قول مالك جد أو جدة أو
خال أو خالة أو عم أوعمة أو غيرهم أي يجوز لهم أن يمتصروا (قال) لا أعرف الاعتصار
يجوز في قول مالك لأحد من الناس إلا والداً أو والدة ولا أرى ذلك لأحد غيرها
﴿يونس بن يزيد﴾ عن ابن شهاب قال كان رجال من أهل البلي يقولون ليس للولد
أن يمتصر من والديه شيئاً من أجل فضيلة حق والديه على فضيلة حقه ﴿قال يونس﴾

وقال ربيعة لا يمتصر الولد من الوالد

❦ في الهبة للثواب ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان وهبت هبة لرجل فقبضها بغير أمرى أبحور قبضه (قال) نعم
في قول مالك لانك لو منمته ثم قام عليك كان له أن يقبضها منك اذا كانت لغير ثواب
❦ قلت ❦ فان كانت للثواب فله أن يمنعه هبته حتى يتيه منها (قال) نعم وهذا مثل
البيع ❦ قلت ❦ أ رأيت ان وهب لى سلمة للثواب فقبضتها قبل أن آتيه أ يكون على
أن أردوها اليه حتى آتيه في قول مالك (قال) يوقف الموهوب له فلما أتاه وأما أن يرد
سلعته اليه ويتلوم في ذلك لهما جميعا عما لا يكون عليهما في ذلك ضرر ❦ عبد الجبار
ابن عمر ❦ عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال الهبة للثواب عندنا مثل البيع يأخذها
صاحبها اذا قام عليها فان تمت عند الذى وهبت له فليس للواهب الا القيمة فيمتها
يوم وهبها

❦ في الثواب في هبة الذهب والورق ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت الدراهم والدنانير اذا وهبها فقير لثنى أ يكون فيها الثواب في قول
مالك (قال) قال مالك ليس في الدنانير والدراهم ثواب ❦ قلت ❦ وان وهبها وهو
يرى أنه وهبها للثواب (قال) قال مالك اذا وهب دنانير أو دراهم ثم ادعى أنه وهبها
للثواب قال مالك لا يقبل قوله ولا ثواب له ❦ قلت ❦ فان وهب له دنانير أو دراهم
فاشترط الثواب (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا الا ما أخبرتك وأرى له فيه
الثواب اذا اشترطه عرضاً أو طعماً (قال) وسئل مالك عن هبة الحلى للثواب (قال)
مالك أرى للواهب قيمة الحلى من المروض في الثواب ولا يأخذه دنانير ولا درهم
❦ قلت ❦ فان هكأن وهب حلى فضة فلا يأخذ في الثواب دنانير (قال) نعم عند
مالك ❦ قال ❦ وسمعت مالكا يقول في الرجل الثنى يقدم من سفره فيهدي له جاره
الفقر الهدية الرطب والفاكهة وما أشبهها حين يقدم فيقول بمد ذلك ما أهديت اليك

ثواب وليس لاحدهما أن يرتجع ما أعطى صاحبه وذلك لانه من الرجل اذا أعطى امرأته حسن صحبة فيها ولاء الله من أمرها وأوجب عليه من نفقتها وافضائه من المعروف اليها ولانه من المرأة الى زوجها مواساة ومعونة له على صنيعته وصنيعها فليس بينهما ثواب فيما أعطى أحدهما صاحبه ولا عوض الا أن يشترط أحدهما على صاحبه شرطاً ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب وغير واحد من أهل العلم مثله (وقد قال مالك والليث مثله

﴿ في الثواب بين النقي والفقر والغنيين ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم وكذلك هذا في الاجنبيين في قول مالك (قال) ثم لو وهب لاجنبي هبة والواهب غني والموهوب له فقير ثم قال بعد ذلك الواهب انما وهبتها له للثواب لم يصدق على ذلك ولم يكن له أن يرجع في هبته (قال) وهذا قول مالك (قال) وان كان فقيراً وهب لنفي فقال انما وهبتها للثواب قال هذا يصدق ويكون القول قوله فان أتاه والا رد اليه هبته ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان كانا غنيين أو فقيرين وهب أحدهما لصاحبه هبة ولم يذكر الثواب حين وهب له ثم قال بعد ذلك انما وهبتها للثواب فكذبه الآخر أيكون القول قول الواهب أم لا في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظه في هذا ولكني لأرى لمن وهب لفقر ثواباً وان كان الواهب فقيراً اذا لم يشترط في أصل الهبة ثواباً وأما غني وهب لنفي فقال انما وهبت للثواب فالقول قول الواهب ان أثيب من هبته والا رجع في هبته (قال مالك) وقال عمر بن الخطاب من وهب هبة لصفة رحم أو على وجه الصدقة فانه لا يرجع فيها ومن وهب هبة يرى أنه انما أراد بها الثواب فهو على هبته يرتجع فيها ان لم يرض منها (قال ابن وهب) وسمعت حنظلة بن أبي سفيان الجمحي يقول سمعت سالم بن عبد الله بن عمر يقول عن أبيه عن عمر بن الخطاب مثل ذلك ﴿ قال ابن وهب ﴾ وحدثني عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب بذلك ﴿ وأخبرني ﴾ غيرهم عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وغيره عن عمر بن الخطاب بذلك وقال عمر وان هلك

أعطاه شرواها بعد أن يخلف بالله ما بهما إلا رجاء أن يبيعه عليها ﴿ ابن لهيعة ﴾ عن
يزيد بن أبي حبيب أن علي بن أبي طالب قال المواهب ثلاثة موهبة يراد بها وجه
الله وموهبة يراد بها وجه الناس وموهبة يراد بها الثواب فوهبة الثواب يرجع فيها
صاحبها إذا لم يشب

الرجوع في الهبة

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن وهبت لرجل هبة فموضني منها أكون لواحد منا أن يرجع في
شيء مما أعطاه في قول مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا وهب لرجلين
عبدًا فموضنه أحدهما عوضًا من حصته أكون له أن يرجع في حصته الآخر (قال)
نعم له أن يرجع في حصته الآخر وما سمعت ذلك من مالك ولكنه مثل البيوع من
قول مالك إذا باع العبد من رجلين صفقة واحدة ففقد أحدهما وأفلس الآخر كان
له أن يأخذ نصيب الآخر ويكون أولى به من الغريم وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾
أرأيت لو أن رجلا وهب لرجل هبة فموضنه رجل أجنبي عن الموهوب له عن تلك
الهبة عوضًا فأراد الموض أن يرجع في عوضه أكون ذلك له أم لا (قال) لا يكون
له ذلك ولكن ينظر فإن كان الموض إنما أراد بالموض حين عوض الواهب عن
الموهوب له أراد بذلك الموض هبة للموهوب له يرى أنه إنما أراد بها الثواب فأرى
له أن يرجع على الموهوب له بقيمة الموض إلا أن يكون الموض ذنابًا أو دراہم
فليس له أن يرجع عليه بشيء وإن كان إنما أراد بموضه السلف فله أن يتبع الموهوب
له ﴿ قلت ﴾ وإن كان بغير أمر الموهوب له (قال) نعم وإن كان بغير أمره (قال) وإن
كان أراد بموضه هبة عن الموهوب له يرى أنه لم يرد بها وجه الثواب ولا وجه يرى
أنه إنما عوضها ليكون سلفًا على الموهوب له فليس له أن يرجع على الموهوب بشيء
﴿ قلت ﴾ أرأيت الهبة إذا تميرت بزيادة بدن أو نقصان بدن فليس أن يرجع
فيها (قال) لا ليس أن يرجع فيها وإن قصص ولا للموهوب له أن يردّها وإن زادت
وقد زمت القيمة فيها ﴿ قلت ﴾ أرأيت إذا وهبت هبة فخالفت أسوأها أكون لي أن

أرجع فيها (قال) نعم الا أن يعوضك (قال ابن وهب) قال مالك ان شاء أن يسكنها وان شاء أن يردّها ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال أخيرني من أثق به عن ابن شهاب أن عمر ابن الخطاب أتني رجل وهب جارية فولدت أولاداً صغاراً فرجع فيها (قال) يرجع في قيمتها يوم وهبها ونماؤها للذي وهبت له (قال) اسماعيل بن أمية وقضى عمر بن عبد العزيز في رجل وهب غلاماً فزاد عند صاحبه وشب (قال) له قيمته يوم وهب

سـ ﴿ في الثواب بأقل من قيمة الهبة أو أكثر وقد نقصت ﴾

﴿ الهبة أوزادت أو حالت أسوأها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت هذا الذي وهب هبة للثواب اذا اشترط الثواب أو يري أنه انما أراد الثواب فأنايه الموهوب له بأقل من قيمة الهبة (قال) قال مالك ان رضى بذلك والا أخذ هبته ﴿ قلت ﴾ فان أنايه قيمة هبته فأبى أن يرضى والهبة قائمة بينهما عند الموهوب له (قال) قال مالك اذا أنايه قيمة الهبة أو أكثر من ذلك فليس للواهب على الهبة سبيل ﴿ قلت ﴾ فان كانت الهبة قد تغيرت في يد الموهوب له بزيادة أو نقصان فأنايه الموهوب له بأقل من قيمة الهبة (قال) قال مالك اذا تغيرت في يد الموهوب له بزيادة أو نقصان فالهبة لازمة ﴿ قلت ﴾ فان أراد أن يأخذ هبته ناقصة وقال لا أريد القيمة (قال) ليس له ذلك أن يأخذها اذا نقصت انما تكون له القيمة على الذي وهب له الا أن يشاء الموهوب له ذلك ﴿ قلت ﴾ فان أبى أن يثيبه ورضى بأن يدفعها اليه (قال) ليس ذلك للموهوب له الا أن يشاء الواهب ﴿ عمر بن قيس ﴾ عن عدى بن عدى الكندي قال كتب الى عمر بن عبد العزيز من وهب هبة فهو بالخيار حتى يثب منها ما يرضى فان رضى منها بدرهم واحد فليس له الا ما رضى به ﴿ قال ﴾ وسمعت عبد الرحمن بن زياد بن أنس الماعري يحدث أن عمر بن عبد العزيز كتب ايما رجل وهب هبة ثم لم يثب منها فأراد أن يرجع في هبته فان أدركها بمينها عند من وهبها له لم يلقها أو تلف عنده فليرجع فيها علانية غير سر ثم ترد عليه الا أن يكون وهب شيئاً مثيباً فليس عند الموهوب له فليقتض له شرواها يوم

وهبها له الا من وهب لذي رحم فانه لا يرجع فيها أو الزوجين أيهما أعطي لصاحبه شيئاً طيبة به نفسه فلا رجعة له في شيء منها وان لم يهب منها وان عطاء بن أبي رباح سئل عن وهب لرجل ميرا فاما عنده ثم عاد فيه الواهب فقال عطاء تمام قيمته يوم وهبه (وقال سليمان بن عيسى) فحل ذلك رجل بالشام فكتب عمر بن عبد العزيز أن اقضه قيمته يوم وهبه أو شروى المهر يوم وهبه فليدفعه للموهوب له اليه . من حديث ابن وهب

— في الموهوب له يموت أو الواهب قبل أن يثاب من هبته —

﴿ قلت ﴾ فان مات الموهوب له قبل أن يثيب الواهب من هبته فورثته مكانه في قول مالك يكون لم من ذلك في هذه الهبة ما كان للموهوب له وعليهم من الثواب ما كان على الموهوب له (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان مات الواهب قبل أن يقبض الموهوب له هبته والهبة فيها شرط للثواب أولا شرط فيها ولكن يرى أنه انما وهبها للثواب أنتقض الهبة وتكون الهبة لورثة الواهب أم لا تنتقض الهبة لانها للثواب ويكون محلها محل البيع في قول مالك (قال) محلها محل البيع لانها اذا كانت للثواب فانما هي بمنزلة البيع ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فاذا وهب هبة للثواب فلم تتغير في بدنها انه لا يكون لصاحبها الا سلمته اذا لم يهبه الذي قبضها قدر قيمتها لان عمر بن الخطاب قال ان لم يرث من موهبة هبته فهو على هبته يرجع فيها ان لم يرث منها وهذا قول مالك فالبية في هذا الموضع مخالفة للبيع ﴿ يونس ابن يزيد ﴾ عن زينة بن أبي عبد الرحمن أنه قال كل من وهب هبة للثواب فالثواب واجب له على الذي وهب له ان عاش أو مات وان وهب رجل هبة على غير الثواب فليس له ثواب ان عاش الذي وهبت له أو مات فليس له أن ينزع ان عمر الموهوب له وان لم يمصر لورثة الواهب الميت أن يتقبوا عطاءه

﴿ تم كتاب الهبة بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأبي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ وبلغه كتاب الودعة ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلی الله علی سیدنا محمد النبی الاخی وعلی آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ کتاب الودیعة ﴾

﴿ فی الرجل یتودع الرجل المال فیدفعه الی امرأته ﴾

﴿ أو أجیره أو جاریته أو أم ولده ﴾

﴿ قلت ﴾ لنبيد الرحمن بن القاسم أرايت الرجل اذا استودع الرجل مالا فوضعه في بيته أو في صندوقه أو عند زوجته أو عند عبده أو خادمه أو أم ولده أو أجيره أو من هو في عياله أو وضعه عند من يثق به ممن ليس في عياله فضاع منه أبيضن أم لا (قال) قال مالك في الرجل يستودع الودیعة فيستودعها غيره قال ان كان أراد سفرًا تخاف عليها فاستودعها ثقة فلا ضمان عليه وان كان لغير هذا الذي يعذر به فهو ضمان فكل ما علم أنه انما كان من عورة يخافها على منزله أو ما أشبه ذلك فلا ضمان عليه ﴿ قال ﴾ ولقد مثل مالك عن رجل استودع رجلا مالا في السفر فاستودعه غيره في السفر فمك المال فرأضامًا ودأى أن السفر ليس مثل البيوت لانه حين دفعه اليه في السفر انما دفعه اليه ليكون معه وفي البيوت انما تدفع الودیعة الى الرجل ليحفظها في البيت فأرى على هذا القول أنه ان استودع امرأته أو خادمه ليرضاها في بيته فان هذا لا بد للرجل منه ومن يرفع للرجل الامرأة أو خادمه وما أشبههما اذا دفعوها له على وجه ما وصفت لك فلا ضمان عليه ألا ترى أن مالكا قد جعل له اذا خاف فاستودعها غيره أنه لا يضمن فكذلك امرأته وخادمه اللتان يرفعان له أنه لا ضمان عليه اذا

دفعها اليهما ليرفعاها له في بيته (قال) وأما العبد والاجر فهما على ما أخبرتك وقد
 بلنني أن مالكا سئل عن رجل استودع مالا فدفعه الى امرأته رفقه له فضاع فلم ير
 عليه ضمانا وأما الصندوق والبيت فاني أرى ان دفعه فيه أو في مثله فلا ضمان عليه
 في قول مالك ﴿قلت﴾ ويصدق في أنه دفعه اليها أو أنه استودعه ان ذكر أنه
 استودعه على هذه الوجوه التي ذكرت أنه لا يضمن فيها أيا صدق في ذلك وان لم
 يتم على ما ذكر من ذلك بينة (قال) نعم ﴿قلت﴾ ويصدق أنه خاف عليها أو أراد
 سفرا فخشي عورة فاستودعها لذلك (قال) لا الا أن يكون سافرا أو عرف من منزله
 عورة فيصدق كذلك قال مالك والا فلا

— فيمن استودع وديعة فخرج بها معه في سفره —

﴿قال﴾ ولقد سئل مالك عن امرأة هلكت بالاسكندرية وكان ورثتها بالمدينة
 فأوصت الى رجل فكتب الرجل وصى المرأة الى ورثتها فلم يأتهم جواب وطلب
 فلم يأتهم أحدا ولا خبر فخرج الرجل حاجا وخرج بالنفقة معه ليطلب ورثتها ليدفعها اليهم
 فضاقت منه في الطريق (قال) مالك أراه ضامنا حين أخرجها بغير أمر أو بابها قالوا
 انه خرج بها ليطالبهم فيدفعها اليهم (قال) مالك هو عرضها للثف ولو شاء لم يخرجها
 الا بأمرهم ﴿قلت﴾ فلو أن رجلا استودعني وديعة فحضر مسيري الى بعض
 البلدان تخفت عليها فحملتها مي فضاقت أأضمن في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾
 وكيف أصنع بها (قال) تستودعها في قول مالك ولا ترضها للثف ﴿قلت﴾ أرايت
 رجلا استودع رجلا ألف درهم فخطبها المستودع بدراهم فضاقت الدراهم كلها أيكون
 عليه ضمان أم لا (قال) لا ضمان عليه في رأيي لان وديعته قد ضاقت (قال) ولو أن
 رجلا خطب دنانير كانت عنده وديعة في دنانير عنده فضاقت الدنانير كلها فانه لا يضمن

— فيمن استودع حنطة فخطبها بشمير —

﴿قلت﴾ فلو استودعت رجلا حنطة فخطبها بشمير له فضاع جميع ذلك أيكون

ضامنا للحنطة في قول مالك (قال) ثم لأنه خلط الحنطة بالشعير فقد ضمن لك حنطتك حين خلطها (قلت) ولا يشبه هذا الدراهم إذا خلطها (قال) لا لأن الحنطة التي خلطها بالشعير لا يقدر على أن يتخلصها من الشعير والدراهم التي خلطها إنما هي دراهم ودراهم فلماذا منها بقدر دراهمه ولهذا منها بقدر دراهمه (قال أشهب) هذا إذا كانت معتدلة في الجودة والحال (قلت) أرايت أن استودعت رجلا حنطة فنخلطها بحنطة مثلهما فضاعت الحنطة كلها أيضمن أم لا في قول مالك وهل هذا مثل الدراهم (قال) إذا كانت الحنطة واحدة يشبه بعضها بعضا وخلطها على وجه الرفع والحرز فلا أرى عليه في قول مالك ضمنا (قلت) فإن كانت الحنطة لا تشبه حنطته (قال) أراه ضمنا في قول مالك لأنه قد ألقها حين خلطها بما لا يشبهها لأنها قد تلفت بمنزلة الحنطة في الشعير.

— فيمن خلط دراهم فضاعت —

(قلت) أرايت الدراهم إذا خلطها فضاع بعضها أيكون الضياع منهما جنيبا ويكونان فيما بقي لهما شريكين بقدر بالهذا فيها وتقدر مالهذا فيها (قال) نعم إذا كان لا يقدر على أن يتخلص دراهم هذا من دراهم هذا (قال) وإن كانت دراهم هذا تعرف من دراهم هذا فصيبة كل واحد منهما منه لأن دراهم كل واحد منهما معروفة

— فيمن استودع رجلا حنطة فنخلطها بصبي بشعير —

(قلت) أرايت أن استودعت رجلا حنطة فنخلطها بصبي بشعير للمستودع أيضمن أم لا (قال) قال مالك في الصبي أن ما استهلك الصبي من متاع أو أفسده فهو ضامن فإن كان له مال أخذ من ماله وإن لم يكن له مال فهو في ذمته دينيا يتبع به فالجواب في مسائلتك أن الصبي ضامن لشعير مثل شعير المستودع وضامن لحنطة مثل حنطة المستودع إلا أن يشأ أن يترك الصبي ويكونا في الحنطة والشعير شريكين هذا بقيمة حنطته وهذا بقيمة شعيره (قلت) أهيبة حنطته بالغة ما بلغت (قال) لا ولكن

ينظر الى كيل حنطة هذا فتقوم والى وكيل شعير هذا فيقوم فيكونان شريكين
﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال أحدهما لصاحبه أنا أنعم لك مثل شعيرك هذا أو مثل
حنطتك وأخذ هذا كله أ يكون ذلك له أم لا (قال) لا يكون ذلك له ولا يحل هذا
الا أن يكون هو الذى خلطه فيكون ذلك له ويكون ضامناً لمثل الحنطة التى خلطها
﴿قلت﴾ ولم أحلته هاهنا اذا كنت أنا الذى خلطته ولم تحله فى الوجه الآخر
(قال) لان هذا قد قضاة حنطة وجبت عليه وفى الوجه الآخر انما هو بيع فلا يحل
﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأى

حسين استودع دراهم أو حنطة فأنتقمها ثم تلفت

﴿وقد رد مثل ما أنفق أو لم يرد﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أنى استودعت عند رجل دراهم وحنطة فأنتق بمضى الدراهم
أو أكل بمضى الحنطة أ يكون ضامناً لجميع الحنطة وجميع الدراهم أم لا فى قول مالك
(قال) لا يكون ضامناً الا لما أكل أو لما أنفق وما سوى ذلك لا يكون ضامناً له
﴿قلت﴾ فان رد مثل الحنطة التى أكلها فى الوديمة ومثل الدراهم التى أنفقا فى
الوديمة أ يسقط عنه الضمان أم لا فى قول مالك (قال) قال مالك ثم يسقط عنه
الضمان فى الدراهم والحنطة عندى بمنزلتها ﴿قلت﴾ أ فيكون القول قوله فى أنه قد رد
ذلك فى الوديمة (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ ولم جعل مالك القول قوله ألا
ترى أنه لو قال لم أخذ منها قليلا ولا كثيرا أو قال قد تلفت كان القول قوله ﴿قلت﴾
أ رأيت ان كان قد تسلف الوديمة كلها فرد مثلها مكانها أ يبرأ من الضمان فى قول مالك
(قال) نعم كذلك قال لى مالك فى الدراهم فالودائع كلها مثل هذا اذا رد مثلها اذا كان
يقدر على مثلها مثل الكيل أو الوزن فى رأى

حسين استودع ثياباً فلبسها أو ألقها ثم رد مثلها فى موضعها فضاعت

﴿قلت﴾ أ رأيت ان استودعنى ثياباً فلبستها فألبيتها أو بعتهن أو ألقتهن بوجه من

الوجه ثم اشترت ثيابا مثل صفتها ودفعتها وطولها فرددتها الى موضع الوديعة
أبهرني ذلك من الضمان أم لا (قال) لا يرثك ذلك من الضمان ﴿قلت﴾ وهذا
قول مالك (قال) هذا رأي لان رجلا لو استهلك رجلا ثوبا فأنما عليه قيمته فلما
ضمن هذا المستودع باستهلاكه القيمة لم يجوز أن يخرج ثيابا مكان القيمة ولا يبرأ بذلك

﴿في رجل استودع رجلا وديعة أو قارضه﴾

﴿فرغم أنه ردها اليه أو قال ضاعت مني﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان استودعت رجلا وديعة أو قارضته فلما جئت أطلبها منه قال
قد دفعتها اليك أيمصدق ويكون القول قوله أم لا في قول مالك (قال) قال مالك
في الرجل يستودع الرجل وديعة أو قارضه قال ان كان انما دفع اليه المال بينة فانه
لا يرثه من المال اذا قال قد دفعت الا أن تكون له بينة وان كان رب المال انما دفع
اليه المال بنسيئة فالبينة فقول المستودع والمقارض اذا قال قد دفعت اليك ﴿قلت﴾
أرايت ان دفعت اليه المال قراضاً أو استودعته بينة فقال قد ضاع المال مني أيتكون
مصدقاً في ذلك أم لا (قال) قال مالك هو مصدق في ذلك ﴿قلت﴾ وكذلك ان
قال قد سرق مني (قال) نعم

﴿فيمن دفع الى رجل مالا ليدفعه الى آخر﴾

﴿قال﴾ ولقد سألتنا مالكا عن الرجل يدفع الى الرجل المال ليدفعه لرجل ببعض
البلدان فيقدم الذي بعثه معه المال فيقول له صاحب المال ما فعلت بالمال فيقول قد
دفعت الى الذي أمرتني وينكر الذي بعث بالمال اليه أن يكون هذا دفع اليه شيئاً
(قال) قال مالك ان لم يكن للأموال دفع بينة أنه قد دفع اليه المال غرم ﴿قلت﴾
بينة دفع اليه أو بنسيئة أو هو سوا عند مالك في هذا (قال) نعم ﴿قال ابن القاسم﴾
قلت للمالك أرايت ان كان حين أخذه منه قال له أنا أدفعه اليه بنسيئة وأنا أستحي
أن أشهد عليهم فزعم أنه قد دفعه اليه وأنكر الآخر (قال) ان صدق رب المال على هذه

المقالة أو كانت له بيعة على رب المال بهذه المقالة قال قول قوله ولا ضمان عليه ﴿قال﴾
 قتلت لمالك أرايت أن قال للمأمور قد رجعت بها ودفعتها إليك ولم أجد صاحبك الذي
 بعثت بها معي إليه وأنكر رب المال أن يكون ردها إليه ﴿قال﴾ القول قول المأمور مع
 يمينه ولا شيء عليه ﴿قلت﴾ فإن كان قبضها منه بغير بيعة أو كان قبضها منه بيعة
 فهو سواء في هذا ﴿قال﴾ ان كان قبضها من ربه بيعة فانه لا يبرأ الا أن تكون له بيعة
 على أنه قد ردها الى ربه والا غرم وان لم يكن قبضها من ربه بيعة قال قول قوله وهذا
 رأيي ﴿قال ابن الماجشون﴾ الورثة ضامنون ويلزمهم ما كان يلزم أبيهم من بيعة تقوم
 أو تصديق المبعوث اليه

﴿في الرجل يبعث بمال لرجل فيهلك الرسول قبل أن يبلغ أو بعد ما يبلغ﴾

﴿قال﴾ ولقد سئل مالك عن رجل بعث الى رجل بمال الى بلد فقدم البلد فهلك
 الرسول بذلك البلد بعد ما قدمه ثم ان صاحب البضاعة كتب الى الرجل يسأله
 هل قبضتها فكتب اليه أنه لم يدفع الى شيئاً ﴿قال﴾ يحلف ورثة الرسول ان كانت
 فيهم كبير بالله ما يعرف له سبب ولا شيء لرب المال في مال الرسول ﴿قال﴾
 قتلت لمالك أرايت ان هلك الرسول في الطريق ولم يوجد له أثر ﴿قال﴾ مالك ما أحرأه
 أن يكون في ماله ثم كلمته بعد ذلك في الرسول اذا مات في الطريق ﴿قال﴾ أراه في ماله
 وضمانه عليه اذا هلك قبل أن يبلغ البلد الذي فيه للمبعوث اليه بالمال

﴿في الرجل يهلك وقيله ودائع وقراض ودين﴾

﴿فيقول في مرضه هذه ودائع فلان وهذا مال فلان﴾

﴿قال﴾ وقال مالك ولو أن رجلاً هلك ببلد وقيله قرض ذنابير وقراض وودائع فلم
 يوجد للودائع ولا للقراض سبب ولم يوص بشيء من ذلك ﴿قال﴾ أهل القراض
 وأهل الودائع والقراض يتحصون في جميع ماله على قدر أموالهم ﴿قال﴾ قلنا لمالك فإن
 ذكر فيما قبله عند موته ان هذا مال فلان الذي قارضني به وهذه ودعية لفلان ﴿قال﴾

ان كان ممن لا يتهم فالتقول قوله في ذلك وذلك للذي سمي له

الرجل يبتث معه بالمال صلة لرجل أو صدقة فقال قد دفعته

وقال وقد سألت مالكا عن الرجل يبتث بالمال مع رجل صلة لرجل ليدفعه اليه فيقول قد دفعته اليه ويقول المبعوث اليه لم يدفعه الي (قال) ان لم يكن للرسول بينة على دفعه غرم (قال) والصدقة اذا بعت بها الى رجل أو بعت معه بمال الى رجل ليدفعه اليه وليس بصدقة فهو سواء لا يبرأ بقوله انه قد دفع الا أن يكون له بينة الا أن يكون أمره أن يفرقها على وجه الصدقة بقسمها لم يأمره أن يدفعها الى رجل بينته فالتقول قوله أنه قد فرقها ويحلف وانما سألت مالكا عن ذلك لأن بعض الناس ذكروا أن الصدقة وان كانت مبعوثة الى رجل فهي مخالفة للقضاء والقرض والشراء والبيع وما أشبهه قال قال مالك الصدقة اذا كانت انما بعت الى رجل والقرض والاشتراء والبيع كله سواء الا أن يكون أمره أن يفرقها في غير قوم بأعيانهم فيكون القول قول الرسول مع بينته قلت رأيت ان بعت معه بمال صدقة وأمرته أن يدفعه الى عشرة رجال بأعيانهم فأنكروا (قال) الواحد والعشرة اذا كانوا بأعيانهم سواء في قول مالك قلت رأيت ان صدقة بعضهم وكذب بعضهم (قال) يبرأ في قول مالك من حظه من صدقة ويضمن حظه من كذبه

فمن دفع الى رجل مالا قراضاً أو وديعة بينة أو بشير بينة

قلت رأيت ما ذكرت عن مالك أنه قال اذا دفع اليه المال وديعة أو قراضاً بينة فقال الذي أخذ المال بعد ذلك قد رددته انه لا يبرأ بقوله اني قد رددته الا أن يكون له بينة قلت لم قال مالك ذلك أليس أصل أخذه هذا المال أمانة فلم لا يبرأ بقوله اني قد دفعته وقد قلت قد قال مالك اذا قال قد ضاع مني انه مصدق وان كانت عليه بينة فلم لا يصدق اذا قال قد رددته (قال) لأنه حين دفع اليه المال قد استوثق منه الدافع فلا يبرأ حتى يستوثق هو أيضاً اذا هو دفع وان كان أصل

المال أمانة فانه لا يبرأ الا بالوثيقة ﴿قلت﴾ فلم قال مالك اذا بعث بالمال معه ليسدفعه الى رجل فقال قد دفعته الى من أمرني انه لا يصدق الا بيئته انه قد دفعه وان كان رب المال حين بعث بالمال معه دفعه الى الرسول بيئته أو بفرض بيئته فهو سواء لا يبرأ الرسول حتى يدفع المال الى المبعوث اليه بيئته لم قال مالك هذا أو ليس هذا المبعوث معه المال أمينا (قال) قال مالك ليس له أن يتلف ماله الا بيئته تقوم له أنه قد دفعه ألا ترى أن المبعوث اليه بالمال ان كان ذلك المال ديناً له على الذي أرسله اليه ان هذا الرسول ان لم يشهد عليه حين دفعه اليه فقد أتلفه وكذلك لو كان أرسل اليه بهذا المال ليشتري به به سلعة فأعطاه الرسول المال من غير أن يشهد فقد أتلفه ﴿قلت﴾ أرايت ان قال المقارض أو المستودع قد بعثت اليك بالمال مع رسولي أضمن أم لا في قول مالك (قال) نعم يضمن في قول مالك الا أن يكون رب المال أمره بذلك

﴿فيم استودع رجلا مالا فاستودعه غيره ففضاع عنده﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان استودعت رجلا مالا فاستودعه غيره ثم أخذه منه ففضاع عنده أضمن أم لا في قول مالك (قال) قال مالك اذا أتفق منها ثم رد ما أتفق في الوديعة انه لا ضمان عليه فكذلك هذا في مسائلك لا يضمن

﴿فيم استودع رجلا ففجعه فأقام عليه البيئته﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان استودعت رجلا بيئته فجحدني وديعتي ثم أقت عليه البيئته أضمنه أم لا في قول مالك (قال) نعم هو ضمان في قول مالك لأن مالكا قال اذا دفع اليه المال بيئته وزعم المستودع انه قد رد المال على رب المال ولا بيئته له فهو ضمان فالجحد أبين عندي في الضمان

﴿في الدعوى في الوديعة ادعى أحدها أنها وديعة وقد ضاعت﴾

﴿وادعى الآخر أنه قرض وأنه سلف﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان قال رجل لرجل استودعتني ألف درهم فضاغت مني وقال رب

المال بل أقرضتكها قرضاً (قال) قال مالك القول قول رب المال ﴿قلت﴾ فان قال رب المال ما استودعتكها ولكنك غصبتنيها (قال) النصب عندي لا يشبه القرض لان النصب من وجوه التلصص (قال) وهذا يدعى عليه في النصب باب فجوز فلا يصدق عليه ﴿قلت﴾ أفلا يصدقه في ضمان المال (قال) لا اذا قال غصبتني لاني اذا أبطلت قوله في بعض أبطلته في كله ﴿قلت﴾ أتحمض هذا عن مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ فان قال استودعتني ألف درهم فضاعت مني وقال رب المال بل أوفيتكها من قرض كان لك عليّ (قال) القول قول رب المال في رأيي ﴿قلت﴾ فان قال رب المال لم أستودعك ولكني رددتها عليك من مال المقارضة الذي كان لك عندي (قال) القول قوله في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لم أستودعك ولكنك سرقتها مني (قال) لا أرى أن يقبل قوله انه سرقتها منه لان في هذا باب فجور يرميه به ولم أسمعه من مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان كان لي على رجل ألف درهم من قرض ولي عنده ألف درهم ودية فأعطاني ألف درهم أو بعث بها اليّ ثم لقيني بعد ذلك فقال الألف التي بعثت بها اليك هي من السلف الذي كان لك عليّ وقد ضاعت الوديعة وقال رب المال بل انما بعثت اليّ بالوديعة التي كانت لي عندك والسلف لي عليك على حاله (قال) القول قول المستودع ألا ترى أنه مصدق في ذهاب الوديعة وهو يقول قد ذهبت الوديعة عندي ولم أبعث بها اليك فهو مصدق فالألف التي قبضها رب المال تصير هي الدين الذي كان عليّ للمستودع

فبين استودع صبياً ودية فضاعت عنده

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً استودع صبياً صغيراً ودية فضاعت أيعضن الصبي أم لا (قال) لا يعضن ﴿قلت﴾ بأمر أربابه أو بنير أمر أربابه (قال) ذلك سواء عندي ﴿قلت﴾ وهو قول مالك (قال) قال مالك في الرجل يبيع الصبيّ السلمة فيتلها الصبيّ انه لا شيء له على الصبي من ثمن السلمة ولا يعضن له الصبي قيمة السلمة وان باع الصبيّ منه السلمة فأخذ الصبي منه الثمن فألقه أن الرجل ضامن للسلمة

ولا يضمن الصبي الثمن الذي أتلّف لانه هو الذي سلط الصبي على ذلك وأتلّف ماله فكذلك الوديعة

❦ فيمن استودع عبداً محجوراً عليه أو مأذوناً له وديعة فأتلّفها ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان استودع رجلاً عبداً محجوراً عليه وديعة فأتلّفها أ يضمن أم لا في قول مالك (قال) ان فسخها عنه السيد سقطت عنه ولم تعد عليه أبداً وان أعتق لان السيد قد فسخها عنه وان لم يفسخها السيد عنه حتى يموت في دين عليه يتبع بها في ذمته ان عتق يوماً وهذا اذا لم يبطلها السيد وهذا رأي

❦ في العبد المأذون له في التجارة يستودع الوديعة فيتلّفها ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت العبد المأذون له في التجارة اذا استودع وديعة فأتلّفها أ يكون ذلك في ذمته في قول مالك أم في رقبته (قال) بل ذلك في ذمته في قول مالك لان ارباب هذه السلسلة استودعوه واثنى عليه ❦ قلت ❦ أ فيكون لسيد العبد المأذون له أن يفسخ ذلك الدين من ذمته مثل ما لسيد العبد المحجور عليه (قال) لا لان مالكا قال في المبيد الصناع القصارين والصواغين والحياطين ما أفسدوا مما دفع اليهم ليعملوه فأتلّفوه (قال) مالك غرم ذلك عليهم في أموالهم ودمتهم لايعلق ذلك ساداتهم ولا شيء مما يأتيه هؤلاء المبيد فيما بينهم وبين الناس اذا دفعوا ذلك اليهم وهم طائعون واثنى عليهم عليه أو أسلفوهم أو استعملوهم فما كان من ذلك من شيء فلا يعلق رغبة العبد ولا ما في يديه من مال سيده فهذا يدل على مسائلك أن الوديعة لا تكون في رقبته اذا أتلّفها العبد لان سيد الوديعة دفعها اليه وقد قال مالك في الصناع ان ذلك في ذمتهم فالمأذون له في التجارة والصناع سواء فيما ائتمنهم الناس عليه وليس لساداتهم أن يفسخوا ذلك عنهم في قول مالك ❦ قلت ❦ فان كان غير مأذون له في التجارة فاستودعه رجلاً وديعة فأتلّفها فأسقطها عنه سيده أسقط عنه (قال) نعم تسقط عنه اذا أسقطها السيد ❦ قلت ❦ أ رأيت قيمة العبد اذا قتله رجل أ هي على ماقلته أم في

ماله في قول مالك (قال) في ماله في قول مالك ولا تحمله المأفلة (قلت) أحال أم لا في قول مالك (قال) حال في قول مالك

﴿ في العبد والمكاتب وأم الولد والمذبر والصبي تدفع اليهم الودائع ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت العبد والمكاتب وأم الولد والصبي والمذبر اذا قبضوا الودائع باذن ساداتهم فاستهلكوها أ يكون ذلك في ذمتهم أم في رقاب المييد (قال) قال مالك كل شيء قبضوه باذن أربابهم فأنفقوه فأنما هو دين في ذمتهم ولا يكون في رقابهم ﴿ قلت ﴾ والصبي مادفع اليه من الودائع باذن أبيه فاستهلكها أ يكون ذلك ديناً عليه أم لا (قال) أما الصبي فلا يلزمه من ذلك شيء ولم أسمع من مالك في الصبي شيئاً في هذه المسئلة وليس مما ينبغي للأب أن يفعله بانه ولا يلزمه الأب مثل هذا ولا أرى أن يلزمه

﴿ في الرجل يستودع الوديعة فيتلها عبده أو ابنه في عياله ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن استودعت رجلاً وديعة فأنفقها عبده أو ابنه الصغير في عياله (قال) ان استهلكها عبده فهي جناية في رقبة العبد وليس في ذمته في قول مالك الا أن يقتله سيده وان استهلكها ابنه فذلك دين في مال الابن ان كان له مال والا أتبع بها ديناً عليه

﴿ فيمن استودع رجلاً وديعة فجاء يطلبها فقال أمرتني أن أدفعها الى فلان ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن استودعني رجلاً وديعة فجاء يطلبها فقلت له انك أمرتني أن أدفعها الى فلان وقد دفعتها اليه وقال رب الوديعة ما أمرتك بذلك (قال) هو ضامن الا أن يكون له بينة أنه أمره بذلك وكذلك سمعت مالكا ﴿ قال ﴾ وسئل مالك عن الرجل يبيع بمال الى الرجل فيقول المبعوث اليه انك تصدقت به على ويقول الرسول لرب المال بذلك أمرتني ويحصد صاحب المال ويقول ما أمرتك بالصدقة (قال) مالك يحلف المبعوث اليه بالمال مع شهادة الرسول ويكون المال له صدقة

﴿ قال ﴾ قلنا مالك كيف يحلف المبعوث اليه بالمال وهو غائب يوم يموت به اليه ولم يسمع قول رب المال يوم يموت اليه المال ولم يحضر ذلك (قال) كيف يحلف الصبي الصغير اذا بلغ على دين كان لايه يقوم عليه به شاهد واحد (قال مالك) فهذا مثله

﴿ في رجل باع ثوباً فقال البزاز لنلام له أو أجبر له أقبض منه الثمن ﴾

﴿ فرجع فقال قد دفع الى وضاع مني ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً باع من رجل ثوباً فقال البزاز لنلام له أو لاجبره اذهب مع هذا الرجل نفد منه الثمن وجثي به فذهب النلام معه فرجع فقال قد دفع الى الثمن وضاع مني وقال مشترى الثوب قد دفعت اليه الثمن وقال البزاز أقم البينة أنك دفعت اليه الثمن وقال الرجل أنت أسرته فأصنع بالبينة والنلام يصدقني (قال) سألت مالكا عنها فقال لي ان لم يتم للمشتري البينة أنه قد دفع الثمن الى الرسول فهو ضامن للثمن ولا يبرأ ولم أرفها شكاً عند مالك ﴿ قلت ﴾ أليس قد قال مالك في الرجل يبعث مع الرجل بالمال وأمره أن يدفعه الى فلان فيدفعه الى فلان فينير بيته ويصدق به فلان بذلك أنه لا ضمان عليه (قال) نعم قد قال هذا مالك ﴿ قلت ﴾ فما فرق ما بين هذه المسئلة والمسئلة الاولى (قال) ليس مادفع اليك من المال فأمرت أن تدفعه الى غيرك بمنزلة ما أمر غيرك أن يدفعه اليك من دين كان عليه فصدقه فانك لا تصدق على الذي كان له الدين

﴿ فيمن استودع رجلاً ودية في بلد فحملها الى عياله ﴾

﴿ في بلد آخر فتلفت عنده ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استودع رجلاً ودية بالكوفة فحملها الى عياله بمصر فوضها عندهم فضاقت أيعضن أم لا (قال) هو ضامن في قول مالك لان مالكا قال ان سافر بالودية ضمن ان تلفت فكذلك هذا وهذا ان استودعك بالكوفة فأنت ان أخرجتها الى مصر ضمنها ان لم تردها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استودعني رجل

وديمة بالفسطاط فأردت أن أنتقل إلى أفريقية (قال) أرى أن صاحبها إن لم يكن
حاضراً أقردها عليه أنك تستودعها ولا تحملها

﴿ في رجل استودع رجلاً جارية فوطئها فأقبلها المستودع ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت إن استودعت رجلاً جارية فحملت منه فولدت أيقام عليه الحد
ويكون ولده رقيقاً في قول مالك (قال) نعم

﴿ فيمن استودع رجلاً وديمة فجاءه رجل فقال ادفع إلى ﴾

﴿ وديمة فلان فقد أمرني أن أقبضها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أتى استودعت رجلاً وديمة ثم جاءه رجل فقال له إن فلاناً أمرني
أن آخذ هذه الوديمة منك فصدقه ودفعها إليه فضاعت أبيضن في قول مالك أم لا
(قال) نعم يضمن ولا أقوم على حفظ قول مالك فيه ﴿ قلت ﴾ لم أليس قد قلت إذا
أمره أن يدفع المال إلى فلان فدفعه وصدقه للدفع إلى المال أنه يبرأ (قال) هذا
لا يشبه ذلك إذا أمره أن يدفع لا يشبه إذا جاءه رسول فقال ادفع إلى وصدقه
﴿ قلت ﴾ فإذا ضمنه رب المال الوديمة أبيضن هذا الذي أخذها منه (قال) نعم
أرى له أن يضمنه

﴿ فيمن استودع رجلين وديمة عند من تكون ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يستودع الرجلين أو يستبضع الرجلين عند من يكون
ذلك منهما وهل يكون ذلك عندهما جميعاً (قال) قال مالك في الوصيين إن المال يحمل
عند أحدهما ولا يقسم المال (قال مالك) فإن لم يكن فيهما عدل وضعه السلطان عند
غيرهما وتبطل وصيتهما إذا لم يكونا عدلين (قال مالك) ولا يجوز الوصية اليهما
إذا لم يكونا عدلين (قال) ولم أسمع من مالك في البضاعة والوديمة شيئاً وأراه مثله

— في الرجل يستودع الرجل ابلا أو غنما فينفق عليها —

﴿قلت﴾ أرايت ان استودعني رجل ابلا أو بقرأ أو غنما فأنفقت عليها بغير أمر السلطان أيلزم ذلك ربها أم لا (قال) سئل مالك عما يشبه هذا من رجل استودع رجلا دابة فغاب عنها صاحبها وقد أنفق عليها المستودع (قال مالك) يرفع ذلك الى السلطان فيبيها ويمطيه نفقته التي أنفق عليها اذا أقام على ذلك بينة أنه استودعها اياه ﴿قلت﴾ أرايت ان لم يكن له بينة على النفقة ولكن له بينة على أنها عنده منذ سنة فادعى أنه كان ينفق عليها سنته تلك (قال) له النفقة اذا قامت له بينة أنها وديعة عنده

— فيمن استودع ماشية فأئزى عليها أو ابلا فأكرهاها —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا استودع رجلا نوقا أو أتنا أو بقرات أو جوارى غمل على الاتن وعلى النوق وعلى البقرات أئزى عليهن غملن فثن من الولادة وزوج الجوارى غملن الجوارى فثن من الولادة أيضا في قول مالك أم لا (قال) أراه ضامنا في ذلك كله ﴿قلت﴾ أرايت ان حمل الفحل عليها فطعبت تحت الفحل أيضا أم لا (قال) نعم ﴿قلت﴾ أتحمظه عن مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ أرايت ان استودعني ابلا فأكرهها الي مكة أكون لربها من الكراء شيء أم لا (قال) كل ما كان أصله أمانة فأكرهه فخير ان سلمت الابل ورجعت بحالها في أن يأخذ كراءها ويأخذ الابل وفي أن يتركها له ويضمنه قيمتها ولا شيء له من الكراء اذا كان قد حبسها عن أسواقها ومنافعه بها وهذا بمنزلة رجل أعاره رجل دابة أو أكره دابة الى موضع من المواضع فتمدى عليها لان أصل هذا كله لم يضمنه الا بتعديه فيه فهذا كله باب واحد وهذا في الوديعة وفي الدين على نحو قول مالك في الذي يستير الدابة فيتمدى وعلى الذي يتكاري الدابة فيتمدى عليها وهذا في الكراء والمارية قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان استودعت رجلا وديعة فقدمت أطلبها منه فقال قد أنفقتها على أهلك وولدك وصدقه أهله وولده (قال) أراه ضامنا للوديعة ولا يضمنه اقرار أهله

وولده بالنفقة إلا أن يقيم على ذلك البيت فيراً إذا كان ما أنفق عليهم يشبه ما قال ولم يكن صاحب الوذيمة يبعث إليهم بالنفقة

— فيمن استودع جارية أو ابتاعها فزوجها بغير أمر صاحبها —

قلت: رأيت أن استودعني رجل جارية فزوجها بغير أمر صاحبها فنقصها الزوج أن تري أني ضامن لما نقصها (قال) نعم قلت: فإن ولدت ولداً فكان في الولد وفاء لما نقصها الزوج أم لا في قول مالك ما نقصها الزوج (قال) لا لأن مالكاً قال في الرجل يشتري الجارية فيجدها عيباً وقد زوجها بعد ما اشتراها فأراد ردها قال مالك يردّها ويرد معها ما نقصها الزوج (قال مالك) وربما ردها وهي غير منها يوم اشتراها قد ولدت أولاداً فلا يكون عليه شيء لنقصان الزوج فهذا يدل على أن مالكاً جعل الولد إذا كان فيه وفاء بما نقصها الزوج أنه لا شيء عليه ويردها ولا يفرم ما نقصها فكذلك مسائلك قلت: ويثبت هذا النكاح إذا ردها باليبس في قول مالك (قال) نعم قال مالك رأيت أن زوجها من رجل حرّاً كان يفسخ ذلك فبده بمنزلة ذلك إلا أني أرى في مسائلك أن أحب أخذها وولدها وإن أحب أن يضمه إياها إذا نفست وأخذ قيمتها بلا ولد فذلك له قلت: ولم أثبت هذا النكاح (قال) لأن الذي اشتراها فأصاب بها العيب كان لها مالكاً قبل أن يردّها ألا تري أنه لو أعتقها قبل أن يردّها جازعته فيها في قول مالك قلت: فإن كان أعتقها وهو يعلم باليبس (قال) قال مالك إذا اشتراها فظهر على عيب فتسوق بها بعد العيب أنها لازمة له وليس له أن يردّها بعد ما تسوق بها إذا كان قد علم باليبس فكذلك العتق إذا علم باليبس فأعتقها فليس له أن يرجع بما نقصها العيب بعد ذلك قلت: فإن أعتقها وهو لا يعلم باليبس كان له أن يرجع بقيمة العيب على البائع في قول مالك (قال) نعم قلت: رأيت أن اشتريت جارية وبها عيب ولا أعلم باليبس فزوجتها فنقصها الزوج فزادت في قيمتها فكان ما زاد في قيمتها فيه وفاء لما نقصها عيب الزوج فأردت أن أردّها باليبس أكون على ما نقصها الزوج شيء أم لا (قال) لا شيء عليك

في ذلك كذلك قال لي مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استودعت رجلاً ودیمة ففعل فيها
فرجاً أ يكون الربح للعامل أم لرب المال في قوله مالك (قال) للعامل كذلك قال
مالك ﴿ قلت ﴾ ولا يتصدق بشئ من الربح في قول مالك (قال) نعم لا يتصدق
بشئ من الربح ﴿ قلت ﴾ ويرأ من الضمان هذا المستودع اذا كان قد رد المال في
موضع الوديعة بعد ما ربح في المال ويكون الربح له في قول مالك (قال) نعم يرأ من
الضمان في قول مالك ويكون الربح له

﴿ فيمن استودع طعاماً فأكله ورد مثله ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استودعني رجل طعاماً فأكلته فرددت في موضع الوديعة
طعاماً مثله أ يسقط عني الضمان أم لا (قال) يسقط عنك الضمان في رأيي مثل قول
مالك في الدنانير والدرهم لاني سمعت مالكا يقول في الرجل يستودع
الدنانير والدرهم فيتسلف منها بعضها أو كلها بنير أمر صاحبها ثم يرد في موضع
الوديعة مثلاً انه يسقط عنه الضمان فكذلك الخنطة ﴿ قلت ﴾ وكذلك كل شئ
يكال أو يوزن (قال) نعم كل شئ اذا أكله الرجل للرجل فانما عليه مثله فهو اذا رد
مثله في الوديعة سقط عنه الضمان واذا كان اذا أكله ضمن قيمته فان هذا اذا
تسلفه من الوديعة بنير أمر صاحبها فهو لقيمته ضامن ولا يبرئه من تلك القيمة الا
أن يردّها على صاحبها لا يبرئه منها أن يخرج القيمة. فيردّها في الوديعة ﴿ قلت ﴾
أرأيت قولك اذا استودعها فتسلفها بنير أمر صاحبها انه اذا ردّها في الوديعة يرأ
أرأيت ان أخذها على غير وجه السلف فأكلها فردّها بعد ذلك أ يرأ في قول مالك
(قال) انما سألنا مالكا عنها اذا تسلفها بنير أمر صاحبها ثم رد مثلاً مكانها انه يرأ
ولم نسأله عن هذا الوجه الذي سألت عنه وهو عندي مثل السلف سواء



﴿ فِيمَنْ اسْتَدْعَى رَجُلًا مَالًا أَوْ اقْرَضَهُ ﴾
 ﴿ فَبَحْثُهُ ثُمَّ اسْتَدْعَاهُ الْجَاهِدُ مِثْلَهُ ﴾

﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا اسْتَدْعَاهُ أَلْفَ دِرْهَمٍ أَوْ اقْرَضَهُ إِيَّاهُ اقْرَضًا أَوْ بَعَثَهُ بِهَا سَلْمَةً فَجَعَلَنِي ذَلِكَ ثُمَّ أَنَّهُ اسْتَدْعَانِي بِمِثْلِ ذَلِكَ أَلْفَ دِرْهَمٍ أَوْ بَاعَنِي بِهَا يَمِينًا فَأَرَدْتُ أَنْ أَجْعِدَهُ لِمَكَانٍ حَقِّي الَّذِي كَانَ جَعَلَنِي وَيُسْتَوْفِيهَا مِنْ حَقِّي الَّذِي لِي عَلَيْهِ (قَالَ) سَتَلَّ مَالَكَ عَنْهَا غَيْرَ مَرَّةٍ فَقَالَ لَا يَجْعِدُهُ. ﴿ قَالَ ﴾ فَقُلْتُ لَمْ قَالَ ذَلِكَ مَالَكَ (قَالَ) ظَنَنْتُ أَنَّهُ قَالَ لِلْحَدِيثِ الَّذِي جَاءَ أَدَّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ وَلَا تَخْشَى مِنْ خَائِنِكَ ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا اسْتَدْعَانِي وَدِيمَةً ثُمَّ غَابَ فَلَمْ أَدْرِ أَحْيَى هُوَ أَمْ مَيِّتٌ وَلَا أَعْرِفُ لَهُ مَوْضِعًا وَلَا أَعْرِفُ مِنْ وَرَثَتِهِ (قَالَ) قَالَ مَالَكَ إِذَا طَالَ زَمَانُهُ أَوْ أَيْسَ مِنْهُ تَصَدَّقَ بِهَا عَنْهُ. ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ وَدِيمَةً اسْتَهْلَكْتُهَا كَانَ قَدْ اسْتَدْعَانِي رَجُلٌ ثُمَّ جَاءَ يَطْلُبُهَا فَادْعَيْتُ أَنَّهُ وَهَبَهَا لِي وَهُوَ يَجْعِدُ أَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ أَمْ قَوْلِي (قَالَ) الْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الْوَدِيمَةِ. ﴿ قُلْتُ ﴾ أَتَحْفَظُهُ عَنْ مَالِكَ (قَالَ) هَذَا رَأْيِي ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا اسْتَدْعَانِي عَبْدًا فَبَعَثْتُهُ فِي حَاجَةٍ لِي فِي سَفَرٍ أَوْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ فَتَدْبَعُ فَلَمْ يَرْجِعْ (قَالَ) إِنْ بَعَثْتُهُ فِي سَفَرٍ أَوْ فِي أَمْرٍ بَعَثْتُهُ يَعْطِبُ فِي مِثْلِهِ فَأَنْتَ ضَامِنٌ فِي رَأْيِي وَإِنْ كَانَ أَمْرًا قَرِيبًا لَا يَعْطِبُ فِي مِثْلِهِ يَقُولُ لَهُ إِذْهَبْ إِلَى بَابِ الدَّارِ اشْتَرِ لَنَا ثَقْلًا أَوْ نَحْوَ هَذَا (قَالَ) هَذَا لَا يَضْمَنُ لِأَنَّ الثَّلَامَ لَوْ خَرَجَ فِي مِثْلِ هَذَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ

﴿ فِي الْعَبْدِ يَسْتَدْعَى الْوَدِيمَةَ فَيَأْتِي سَيِّدَهُ فَيَطْلُبُهَا ﴾

﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ اسْتَدْعَانِي عَبْدٌ لِرَجُلٍ وَدِيمَةً فَأَتَى سَيِّدَهُ فَأَرَادَ أَخْذَ الْوَدِيمَةِ وَالْعَبْدُ غَائِبٌ أَقْضَى لَهُ بِأَخْذِ الْوَدِيمَةِ أَمْ لَا (قَالَ) نَعَمْ يَقْضَى لَهُ بِأَخْذِ الْوَدِيمَةِ لِأَنَّ مَالَكًا قَالَ لِي كَيْفَ مَتَاعٌ وَجَدِي فِي يَدِ عَبْدٍ غَيْرِي أَذْهَبُ لَهُ فِي التَّجَارَةِ فَأَتَى رَجُلٌ فَزَعَمَ أَنَّ الْمَتَاعَ مَتَاعُهُ وَقَالَ السَّيِّدُ الْمَتَاعُ مَتَاعِي وَأَقْرَأَ الْعَبْدُ أَنَّ الْمَتَاعَ مَتَاعُ الرَّجُلِ فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ لِيَبِيعَهُ وَكَذَلِكَ

ادعى الرجل قال انما دفنته اليه ليبيعه لي (قال) قال مالك القول قول سيده حين قال هو متاعي لان العبد عبده ﴿ قلت ﴾ اراءيت ان لم يقل السيد في مسألة مالك هذه ان هذا المتاع متاعي ولكن قال المتاع متاع غلامي وقال العبد ليس هو لي (قال) هو سواء القول قول السيد ولم يكن يحمل قول مالك عندنا في مسألة مالك الا ان السيد ادعى ان المتاع متاع عبده وكل ذلك سواء لان العبد عبده ومتاع عبده هو له ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسمعت مالكا يقول في المأذون له في التجارة يقر بالمتاع يكون في يديه أنه يقوم أو يقر لقوم بدين وينكر ذلك السيد ان القول قول العبد لانه قد دخل بينه وبين الناس يداينهم ويتاجرهم ويأمنونه وأما مسألتك في الوديعة فللسيد أن يأخذ متاع عبده مأذونا كان أو غير مأذون لان العبد غائب ولم يقر العبد بالمتاع أنه لاحد من الناس فليسيدة أن يأخذ متاع عبده في مسألتك

﴿ تم كتاب الوديعة بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأئمة وعلى آله وصحبه وسلم ﴾



﴿ ويليهِ كتاب العارية ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب العارية ﴾

﴿ فيمن استعار دابة يركبها الى سفر بعيد ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ رأيت لو أن رجلا استعار من رجل دابة ليركبها حيث شاء ويحمل عليها ما شاء وهو بالنسقاط يركبها الى الشام أو الى افرقية (قال) ينظر في عاريته فان كان وجه عاريته انما هو الى الموضوع الذي يركب اليه والا فهو ضامن ومن ذلك أنه يأتي الى الرجل فيقول أسرج لي دابتك لأركبها في حاجة لي فيقول له اركبها حيث أحببت فهذا يعلم الناس أنه لم يسرجها له الى الشام ولا الى افرقية ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال) هذا رأيي (قال) ووجدت في مسائل عبد الرحيم أن مالكا قال فيمن استعار دابة الى بلد فاختلعا فقال للمستعير أعرضنيها الى بلد كذا وكذا وقال المعير الى موضع كذا وكذا (قال) ان كان يشبه ما قال المستعير فليجوز له ان يركبها الى ذلك على ما فسر لك

﴿ فيمن استعار دابة ليحمل عليها حنطة فحمل عليها غير ذلك ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ رأيت لو أن رجلا استعار دابة ليحمل عليها حنطة فحمل عليها حجارة فمطبت أيعنم أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في رجل اكرى دابة من رجل ليحمل عليها أو ليركبها فأكرهاها من غيره فمطبت (قال) ان

كان أكرهاها في مثل ما تكارها له وكان الذي اكترها عدلا أمينا لا بأس به
 فلا ضمان عليه وان كان ما حمل على الدابة مما يشبه أن يكون مثل الذي استأهرا له
 فمطبت فلا ضمان عليه وان كان ذلك أضر بالدابة فمطبت فهو ضامن (قال) ومما
 بين لك ذلك أنه لو استأهرا ليحمل عليها زراً فحمل عليها كتاناً أو قطناً أو
 استأهرا ليحمل عليها حنطة فحمل عليها عدساً أنه لا يضمن في قول مالك وإنما
 يضمن اذا كان أصراً مخالفاً فيه ضرر على الدابة فهذا الذي يضمن ان عطبت ﴿قلت﴾
 أرايت ان استعرت دابة لأحمل عليها حنطة فركبتها أنا ولم أحمل عليها فمطبت هل
 أضمتها أم لا (قال) ينظر في ذلك فان كان ركوبك أضر بالدابة من الحنطة وأنت لم
 ضمتها والا فلا ضمان عليك ﴿قلت﴾ أرايت ان استعرت من رجل دابة لأركبها الى
 موضع من المواضع فركبتها وحملت خيلني ردفاً فمطبت الدابة ما على (قال) ربه
 بخير في أن يأخذ منك كراء الردف ولا شيء له غير ذلك وفي أن يضمنك قيمتها
 يوم حملت عليها الردف ﴿قلت﴾ أجميع قيمتها أو نصف قيمتها (قال) جميع قيمتها
 ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) سئل مالك عن رجل تكارى ببعير ليحمل عليه
 وزناً مسمى فتمدى فحمل عليه أكثر مما شرط في الوزن فمطبت البعير فهلك أو أديره
 أو أعتبه (قال مالك) ينظر في ذلك فان كان الذي زاد عليه الزطلين والثلاثة وما أشبه
 ذلك مما لا يعطى في مثل تلك الزيادة كان له كراء تلك الزيادة ان أحب ولا ضمان
 على المتكارى في البعير ان عطب (قال) فان كان في مثل ما زاد عليه ما يعطى في مثله
 كان صاحب البعير بخيراً فان أحب فله قيمة ببعيره يوم تمدى عليه وان أحب فله
 كراء ما زاد على بعيره مع الكراء الاول ولا شيء له من القيمة فكذلك مسائلك
 في العارية

فمن استأجر من رجل ثوباً أو عرضاً فضاع عنده أيضاً أم لا

﴿قلت﴾ أرايت لو استعرت ثوباً من رجل فضاع عندي أضمت أم لا في قول
 مالك (قال) قال مالك هو ضامن ﴿قلت﴾ وكذلك العروض كلها (قال) قال مالك

من استعار شيئاً من العروض فكسره أو خرقة أو ادعى أنه سرق منه أو احترق
 (قال) مالك فهو ضامن له (قال) وإن أصابه أمر من قبل الله بقدرته وتقوم له
 على ذلك بينة فلا ضمان عليه في شيء من ذلك إلا أن يكون ضيع أو فرط فانه يضمن
 إذا جاء التفريط أو الضيعة من قبله كذلك وجدت هذه المسألة في مسائل عبد الرحيم
 (قال ابن القاسم) وقال مالك فيما تلف من عارية الحيوان عند من استعارها أن الأمر
 عندنا أنه لا ضمان على الذي استعارها فيما أصابها عنده إلا أن يتعدى أمر صاحبها أو
 يخالف إلى غير ما أطاره إياها عليه (قال ابن القاسم) وقال لي مالك ومن استعار
 دابة إلى مكان مسمى فتعدى ذلك المكان فتلقت الدابة (قال) أرى صاحبها خبيراً بين
 أن يكون له قيمتها يوم تعدى بها وبين أن يكون له كراؤها في ذلك التعدى
 ﴿قلت﴾ أ رأيت أن استعار ثوباً فخرق أيضاً (قال) هذا يضمن في قول مالك في
 العروض إذا تحرقت أو أصابها خرقة أو سرت (قال) قد أمليت عليك قول مالك أولاً
 أنه ضامن لما نقصه إلا أن يكون فساداً كثيراً فيضمنه كله وذلك إذا لم تكن له بينة
 على ما ادعى من ذلك

﴿ في الرجل يأمر الرجل أن يضرب عبداً له فضربه فمات ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن أمرت رجلاً أن يضرب عبدي عشرة أسواط فضربه عشرة
 أسواط فمات العبد منها أ يضمن الضارب أم لا (قال) قال مالك لا ضمان عليه (قال مالك)
 وأستحب له أن يكفر كفارة الخطأ ﴿قلت﴾ أ رأيت أن أمرته أن يضربه عشرة
 أسواط فضربه أحد عشر سوطاً أو عشرين سوطاً فمات من ذلك (قال) ما سمعت من
 مالك فيه شيئاً ولكنه إن كان زاده زيادة يخاف أن تكون أعانت على قتله فأراه ضامناً

﴿ فيمن اذن لرجل أن يفرس أو يبنى أو يزرع ﴾

﴿ في أرضه ففعل ثم أراد إخراجه ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن أذنت لرجل أن يبنى في أرضي أو يفرس فبنى وغرس فلما

بنى وغرس أردت اخراجه مكالى أو بعد ذلك بأيام أو زمان أيكون ذلك لي فيما قرب
 من ذلك أو بعد في قول مالك أم لا (قال) بلنبي أن مالكا قال أما ما قرب من ذلك
 الذي يرى أن مثله لم يكن ليني على أن يخرج في قرب ذلك وهو يراه حين يبنى فلا
 أرى له أن يخرج إلا أن يدفع اليه ما أتفق والا لم يكن له ذلك حتى يستكمل
 ما يرى الناس أنه يسكن مثله في قدر ما عمر وأما إذا كان قد سكن من الزمان فيما
 يظن أن مثله قد بنى على أن يسكن مثل ما سكن هذا فأرى له أن يخرج ويعطيه
 قيمة نقضه متقوضاً أن أحب وإن لم يكن لرب الأرض حاجة بنقضه قيل للآخر
 اطلع نقضك ولا قيمة له على رب الأرض (قال) وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت
 لو أتى امرأت رجلا بنى في أرضي أو يفرس فيها وضربت له لذلك أجلا فبنى وغرس
 فلما مضى الاجل أردت اخراجه (قال) قال مالك يخرج به ويدفع اليه قيمة نقضه
 متقوضاً أن أحب رب الأرض وإن أتى قيل للذي بنى وغرس اطلع نقضك
 وغراسك ولا شيء لك غير ذلك ﴿قلت﴾ وما كان لا منفعة له فيه إذا نقضه فليس
 له أن يتقاضى في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان كنت قد وقت له وقتاً
 فبنى وغرس أيكون لي أن أخرجه قبل مضى الوقت وأدفع اليه قيمة بنيانه وغراسه
 في قول مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ فإن أعرته على أن يبنى ويفرس ثم بدا لي أن أمنه
 ذلك وأخذ أرضي وذلك قبل أن يبنى شيئاً وقبل أن يفرس (قال) ان كنت ضربت
 لذلك أجلا فليس لك ذلك في قول مالك لأنك قد أوجبت ذلك له ﴿قلت﴾ فإن لم
 أضرب له أجلا وأعرته أرضي على أن يبنى فيها ويفرس فأردت لإخراجه قبل أن
 يبنى ويفرس (قال) ذلك لك ألا ترى أن مالكا قال في الذي أذن له أن يبنى
 ويفرس فبنى وغرس ولم يكن ضرب لذلك أجلا فأراد اخراجه بمحدثان ذلك ان
 ذلك ليس له إلا أن يدفع اليه قيمة ما أتفق فهو اذا لم يبن ولم يفرس كان له أن يخرج به
 فهذا يدلك على ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان أعرته أرضي يبنى فيها ويفرس ولم أسم ما يبنى
 فيها ولا ما يفرس وقد سميت الاجل فأردت اخراجه (قال) ليس ذلك لك في قول

مالك وليس لك أن تمنعه مما يريد أن يبني ويفرس إلا أن يكون شيء من ذلك يضر بأرضك ﴿قلت﴾ أرايت أن أراد الذي بنى أو غرس أن يخرج قبل الاجل أله أن يقطع نفضه وغراسه قبل الاجل في قول مالك (قال) نعم ذلك له إلا أن رب الأرض أن يأخذ البناء والفرس بقيمته ويمتنع نفضه إذا دفع له قيمة ماله فيه منفعة ويمتنع أن ينقض ما ليس له فيه منفعة وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت كل ما ليس للذي بنى أو غرس فيه منفعة إذا قلعه فأراد رب الأرض أن يعطيه قيمة عمارته ويمتنع من القلع أيعطيه قيمة هذا الذي ان قلعه لم يكن له فيه منفعة في قول مالك (قال) لا لا يعطيه قيمة هذا الذي لا منفعة له فيه على حال من الحالات لأنه لا يقدر على قلعه صاحب العمارة فكيف يأخذ له تمنا ﴿قلت﴾ أرايت أن أعزته أرضي يزرعها فلما زرعا أردت أن أخرجه منها أيكون ذلك لي أم لا (قال) ليس ذلك لك حتى يتم زرعه لأن الزرع لا يباع حتى يبدو صلاحه فتكون فيه القيمة فذلك خالف البناء والفرس ﴿قلت﴾ فهل تجمل رب الأرض الكراء من يوم قال للمستير اقلع زرعك في قول مالك (قال) لا ألا ترى أنه ليس رب الأرض أن يقطع زرعه فلما لم يكن له أن يقطع زرعه لم يكن له أن يأخذ عليه كراء إلا أن يكون انما أعزاه الأرض للثواب فهذا بمنزلة الكراء ﴿قلت﴾ أرايت أن استمرت من رجل دابة فركبتها الى موضع من المواضع فلما رجعت قال صاحبها انما أعزتكها الى مادون للموضع الذي ركبها اليه وقد تعديت في ركوبك دابتي (قَالَ) قد أخبرتك بقول مالك الذي وجدته في مسائل عبد الرحيم ان كان يشبه القول قول المستير كان القول قوله مع يمينه ﴿قلت﴾ وكذلك ان اختلفا فيما حمل عليها (قال) كذلك ينبغي أن يكون وذلك رأيي ألا ترى أن المستير لو استأجر ميراً فحمل عليه عدل بزانة لا يصدق أنه انما استأجره لذلك ولو كان ميراً يصدق فهذا هكذا ينبغي أن يكون ﴿قلت﴾ أرايت ان استمرت من رجل أرضاً على أن أبنيا وأسكنها عشر سنين ثم أخرج منها ويكون البناء لرب الأرض (قال) ان كان بين البنين ما هو وضرب الاجل فذلك جائز لأن هذا من وجه الإجارة وان لم يكن بين

البنيان ما هو فهذا لا يجوز لانه غرر ﴿قلت﴾ فان بين البنيان ما هو الا أنه قال
 أسكن مابدا لي فاذا خرجت فالبنة لك (قال) اذا لم يضرب الاجل فهو مجهول لا يجوز
 لان هذا في الاجارة لا يجوز ﴿قلت﴾ أرايت ان بني على هذا وأنت لا تميزه
 ما يكون لب البنيان وما يكون على صاحب الارض (قال) يكون النقص لب النقص
 وان كان قد سكن كان عليه كراه الارض ﴿قلت﴾ اتحفظه عن مالك (قال) لا
 ﴿قلت﴾ فلو قال له أعرفني أرضك هذه عشر سنين على أن أغرسها شجرة ثم
 هي بعد العشر سنين لك بما غرست فيها (قال) هذا لا يستقيم ليس للشجر حد
 يعرف به وانما يجوز من الشجر أن يفرس له شجرة على وجه الجمل يقول صاحب
 الارض للئارس اغرسها أصولا نخلا أو تينا أو كرما أو فرسكا أو ما أشبه ذلك
 ويشترط رب الارض في ذلك اذا بلغت الشجر كذا وكذا في يتنا على ما شرطنا
 نصفاً أو ثلثاً أو أقل من ذلك أو أكثر فهذا هو الجائز وأما أن تقول أعطيكم سنتين
 أو ثلاثاً فاذا خرجت من الارض فما فيها من الثمراس فهو لي فهذا لا يشبه البنيان لان
 التراس غرر لا يدري ما يثبت منه وما يذهب منه وهذا رأيي (قال) وبما بين لك
 أنه لو استأجره أن يبنى له بناً مضموناً يوفيه اياه الى أجل من الآجال جاز ذلك وان
 شرط عليه أن يفرس له كذا وكذا شجرة مضمونة عليه يوفيه اياها الى أجل لم يحز
 ذلك لان ذلك ليس مما يضمنه أحد لآخر ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يميز الرجل
 للسكن عشر سنين فيقبضه فيموت الممار أيكون ورثته مكانه في قول مالك (قال) نعم
 ﴿قلت﴾ وكذلك ان مات الممار قبل أن يقبض عارثه فورثته مكانه في قول مالك
 (قال) نعم ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا عن الرجل يميز الرجل المسكن أو يخدمه
 الخادم عشر سنين فيموت قبل أن يتمها (قال) قال مالك ورثته مكانه ﴿قلت﴾ وان
 لم يقبض (قال) وان لم يقبض ﴿قلت﴾ فان مات الذي أجاره قبل أن يقبض الممار
 عارثه (قال) لا شيء له في قول مالك ﴿قلت﴾ فان كان قد قبض ثم مات رب الارض
 (قال) فلا شيء لورثة رب الارض حتى يتم هذا سكنه لانه قد قبض وهذا قول

مالك وكذلك العارية والهبة والصدقة

ما جاء في العمري والرقبي

﴿ قلت ﴾ أ رأيت العمري أ يعرفها مالك (قال) نعم قال مالك ومن أمر رجلاً حياته فمات الممر رجعت إلى الذي أمرها (قال) وقال مالك الناس عند شروطهم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن أعرأ عبداً أو دابة أو ثوباً أو شيئاً من العروض (قال) إنما الدواب والحيوان كلها والرقيق فتلك التي سمعنا فيها العمري (قال) وأما الثياب فلم أسمع فيها شيئاً ولكنها عندي على ما أعاده ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرقي هل يعرفها مالك (قال) سأله بعض أصحابنا ولم أسمع منه عن الرقي فقال لا أعرها ففسرت له فقال لا أخير فيها ﴿ قلت ﴾ وكيف سألوه عن الرقي (قال) قالوا له الرجلان يكون بينهما الدار فيحبسهما على أيهما مات فنصيبه للحي حبساً عليه (قال) فقال لهم مالك لا أخير في هذا ﴿ يزيد بن محمد ﴾ عن اسماعيل بن علفة عن ابن أبي يحيى عن طاووس قال قال رسول الله صلى عليه وسلم لا رقي ومن أرب شيئاً فهو لورثة المرب ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسألناه عن العبد يحبسناه جميعاً على أنه حر بعد آخرها موتاً على أن أو لها موتاً نصيبه من العبد يخدم الحي حبساً عليه إلى موت صاحبه ثم هو حر (قال) قال مالك لا أخير في هذا ﴿ قلت ﴾ فهل ترى المتق قد لزمهما (قال) قال مالك المتق لازم لهما ومن مات منهما أولاً فنصيبه من العبد يخدم ورثته فإذا مات الآخر منهما خرج العبد حراً وإنما يخرج نصيب كل واحد منهما من ثلثه ﴿ قلت ﴾ لم جعلتم نصيب كل واحد منهما من ثلثه أليس هذا اعتقاً إلى أجل حيث قال إذا مات فلان فنصيب من هذا العبد حر أليس هذا فارحاً من رأس المال في قول مالك (قال) انه لم يقل كذلك إنما قال كل واحد منهما إذا مات فنصيب يخدم فلاناً حياته ثم هو حر فأنما هو رجل أوصى إذا مات أن يخدم عبده فلاناً حياته ثم هو حر فهذا من الثلث ولو كان إنما قال هو حر إلى موت فلان لمتق على الحي منهما نصيبه حين مات صاحبه من رأس المال أولاً ترى أن أحدهما إذا مات فنصيب الحي الذي

كان حبساً على صاحبه تسقط الوصية فيه ويصير نصيبه مديراً يفتق بمده موته (قال)
 وإذا مات الأول أيضاً سقطت وصيته بالخدمة لصاحبه لأنها كانت من وجه الخطر
 ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم يشبه قوله وهو رأيي كله

— في عارية الدنانير والدرهم والطعام والادام —

﴿قلت﴾ أ رأيت إن استعار رجل دنانير أو دراهم أو فلوساً (قال) لا تكون في الدنانير
 والدرهم عارية ولا في الفلوس لا ما سألتنا مالكا عن الرجل يحبس على الرجل المائة
 الدينار السنة أو السنتين فيأخذها فيتجر فيها فينقص منها (قال مالك) فهو ضامن لما
 نقص منها وإنما هي قرض فإن شاء قبضها على ذلك وإن شاء تركها ﴿قلت﴾ وتكون
 هذه الدنانير حبساً في قول مالك أم يبطل الحبس فيها (قال) هي حبس إلى الأجل
 الذي جعلها إليه حبساً وإنما هي حبس قرض ﴿قلت﴾ فإن أبي الذي حبست عليه
 قرضاً أن يقبلها (قال) ترجع إلى الورثة ويبطل الحبس فيها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك
 (قال) نعم ﴿قال﴾ ولقد سئل مالك عن امرأة هلك وأوصت لبنت بنت لها بأن
 تحبس عليها الدنانير وأوصت أن ينفق عليها منها إذا أرادت الحج أو في نفاس إن
 ولدت فأرادت الجارية بعد ذلك أن تأخذها فتصرفها في بعض ما ينفع به وتقلب
 بها وتقول اشترطوا علي أني ضامنة لها حتى أنفقها في الذي قالت جدتي (قال) قال
 مالك لا أرى أن تخرج الدنانير عن حالها وأرى أن ينفق عليها فيها أوصت به جدتها
 ﴿قلت﴾ أ رأيت إن استعار رجل طعاماً أو إداماً أيكون هذا عارية أو قرضاً (قال)
 كل شيء لا ينفع به الناس إلا للأكل والشرب فلا أراه إلا قرضاً ﴿قال﴾ ولقد
 سألت مالكا عن الرجل يستعير من الرجل عشرة دنانير (قال) هو ضامن لها ولم
 يره من وجه العارية

﴿ فِيمَنْ اعْتَرَفَ دَابَّةَ فَأَقَامَ الْبَيْتَةَ عَلَى ذَلِكَ ﴾
 ﴿ هَلْ يَسْأَلُهُ الْقَاضِي أَنَّهُ مَا بَاعَ وَلَا وَهَبَ ﴾

﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ اعْتَرَفَتْ دَابَّةٌ لِي فَأَقَامْتُ الْبَيْتَةَ أَنَّهُ دَابَّتِي أَيْسَأَلُنِي الْقَاضِي الْبَيْتَةَ
 إِنِّي لَمْ أُبِعْ وَلَمْ أَهَبْ (قَالَ) يَسْأَلُهُمْ إِنْهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ بَاعَ وَلَا وَهَبَ وَلَا تَصَدَّقَ وَإِنَّمَا
 يَسْأَلُهُمْ عَنْ عِلْمِهِمْ فَإِنْ شَهِدُوا أَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّهُ بَاعَ وَلَا وَهَبَ وَلَا تَصَدَّقَ قَضَى
 لَهُ بِالْدَابَّةِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِفَ الَّذِي اعْتَرَفَ الدَّابَّةَ فِي يَدَيْهِ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَنَّهُ مَا بَاعَ
 وَلَا وَهَبَ وَلَا تَصَدَّقَ وَلَا أَخْرَجَهَا مِنْ يَدَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا يَخْرُجُ بِهِ الشَّيْءُ مِنْ مَلِكِ الرَّجُلِ
 ثُمَّ قَضَى لَهُ بِهَا ﴿ قُلْتُ ﴾ فَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ الشُّهُودُ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّهُ بَاعَ وَلَا وَهَبَ
 وَلَا تَصَدَّقَ وَلَكِنْهُمْ يَشْهَدُونَ عَلَى أَنَّهَا دَابَّتُهُ أَتَحْلِفُ أَنَّهُ مَا بَاعَ وَلَا وَهَبَ وَلَا تَصَدَّقَ
 ثُمَّ يَقْضِي لَهُ بِالْدَابَّةِ (قَالَ) نَعَمْ ﴿ قُلْتُ ﴾ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ (قَالَ) إِنَّمَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ أَنَّهُ
 يَسْأَلُهُمْ عَنْ عِلْمِهِمْ أَنَّهُ مَا بَاعَ وَلَا وَهَبَ (قَالَ مَالِكٌ) وَلَا يَشْهَدُونَ عَلَى الْبَيْتَاتِ إِنَّمَا
 يَسْأَلُهُمْ عَنْ عِلْمِهِمْ (قَالَ مَالِكٌ) وَلَوْ شَهِدُوا عَلَى الْبَيْتَاتِ رَأَيْتُ شَهَادَتَهُمْ شَهَادَةُ غُمُوسٍ
 وَرَأَيْتُ أَنَّهُمْ قَدْ شَهِدُوا بِبَاطِلٍ وَأَنَّهُمْ قَدْ شَهِدُوا بِزُورٍ وَمَا يَدْرِيهِمْ أَنَّهُ مَا بَاعَ وَلَا وَهَبَ
 (قَالَ) وَقَالَ مَالِكٌ وَيَسْتَحْلِفُ هُوَ الْبَيْتَةُ أَنَّهُ مَا بَاعَ وَلَا وَهَبَ ثُمَّ يَقْضِي لَهُ بِالْدَابَّةِ
 ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ اسْتَأْجَرْتَ دَابَّةً مِنْ رَجُلٍ إِلَى بَعْضِ الْمَوَاضِعِ فَعَطِبْتَ تَحْتِى ثُمَّ
 جَاءَ وَبِهَا فَاسْتَحَقَّهَا أَيْكُونُ لَهُ أَنْ يَضْمَنَنِي وَيَجْعَلَنِي إِذَا عَطِبْتَ تَحْتِى بِمَنْزِلَةٍ رَجُلٍ اشْتَرَى
 فِي سَوْقِ الْمُسْلِمِينَ طَعَامًا جَاءَ رَجُلٌ فَاسْتَحَقَّهُ أَنْ لَهُ أَنْ يَضْمَنَهُ فَهَلْ يَكُونُ الَّذِي رَكَبَ
 الدَّابَّةَ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ (قَالَ) لَا

﴿ فِي الْمَبْدِ الْمَأْذُونِ لَهُ أَوْ غَيْرِ الْمَأْذُونِ لَهُ يُمِيرُ شَيْئًا ﴾
 ﴿ أَوْ يَدْعُو إِلَى طَعَامِهِ بِغَيْرِ أَذْنٍ مَوْلَاهُ ﴾

﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ الْمَبْدَ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التَّجَارَةِ وَغَيْرِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التَّجَارَةِ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ
 يُسِيرَ الدَّابَّةَ مِنْ مَالِهِ أَوْ غَيْرِ الدَّابَّةِ أَيْجُوزُ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا (قَالَ) لَا أَرَى أَنْ يَجُوزَ ذَلِكَ لَهُ

الا باذن سيده ﴿قلت﴾ أرايت العبد يدعوالى طعامه أيجاب أم لا (قال) سئل مالك عن العبد يولد له فيريد أن يعق عن ولده ويدعو عليه الناس (قال) مالك لا يجبني ذلك الا باذن سيده فكذلك مسائلك

﴿فيمين استمار سلاحا ليقا تل به فتلف أو انكسر﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان استعرت من رجل سلاحا أو استعرت منه سيفا لا قاتل به ففصرت به فاقطع أأضمن أم لا (قال) لا يضمن في قول مالك اذا كانت له ينة أنه كان معه في القتال لانه فعل ما أذن له فيه فاقطع السيف من ذلك وان لم تكن له ينة ولا يعرف أنه كان معه في القتال فهو ضامن

﴿فيمين استمار دابة الى موضع فتعدى ذلك الموضع بقليل﴾
﴿أو كثير ثم ردها فمطبت في الطريق هل يضمن أم لا﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان استعرت دابة الى موضع من المواضع فلما بلغت ذلك الموضع تعديت على الدابة الى موضع قريب مثل الميل أو نحوه ثم رددتها الى الموضع الذي استعرتها اليه ثم رجعت وأنا أريد ردها على صاحبها فمطبت في الطريق وقد رجعت الى الطريق الذي أذن لي فيه أأضمن أم لا في قول مالك (قال) سمعت مالكا وسئل عن رجل تكارى دابة الى ذى الحليفة فتعدى بها ثم رجع فمطبت بعد ما رجع الى ذى الحليفة وإلى الطريق (قال) ان كان تعديه ذلك مثل منازل الناس فلا أرى عليه شيئا وان كان جاوز ذلك مثل الميل والميلين فأراه ضامنا

﴿فيمين يمت رجلا يستعير له دابة الى﴾

﴿موضع فاستمارها الى غير ذلك﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان يمت رسولا الى رجل ليعيرني دابته الى برقة فجاءه الرسول فقال يقول لك فلان أعرفني دابتك الى فلسطين فأعطاه الدابة فجأني بها فركبتها فمطبت أو ماتت تحق فقال الرسول قد كذبت فيما بينهما (قال) الرسول ضامن ولا

ضمان على الذي استعارها لانه لم يعلم ما تعدى به الرسول ﴿ قلت ﴾ فان قال الرسول
 لا والله ما أمرتني أن أستعير لك الا الى فلسطين وقال المستعير بل أمرتك أن تقول
 له الى برقة (قال) لا يكون الرسول هاهنا شاهداً في قول مالك لان مالك قال في
 رجل أمر رجلين أن يزوجاه امرأة فانكر ذلك وشهدوا عليه بذلك (قال) لا يجوز
 شهادتهما عليه لانهما خصمان له ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وكذلك لو اختلفوا في الصداق
 فقالا أمرتنا بكذا وكذا وقال الزوج بل أمرتكما بكذا وكذا لما دون ذلك لم يجوز
 قولهما عليه لانهما خصمان ويكون المستعير هاهنا ضامناً الا أن تكون له بنته على
 ما زعم أنه أمر به الرسول ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً ركب دابة الى فلسطين
 فقلت أكرمتها منك وقال بل أعزتها (قال) القول قول صاحب الدابة الا أن يكون
 ممن ليس مثله يكرى الدواب مثل الرجل الشريف المنزلة والذي له القدر والفنى
 وهذا رأيي والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ تم كتاب العارية بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾



﴿ وبلغه كتاب اللقطة ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأئمة وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب اللقطة والضوال والآبق ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلا التقط لقطة دراهم أو دنانير أو ثيابا أو مروضا أو حليا مصوغا أو شيئا من متاع أهل الاسلام كيف يصنع بها وكم يعرفها في قول مالك (قال) قال مالك يعرفها سنة فإن جاء صاحبها والا لم أمره بأكلها ﴿ قلت ﴾ والتفليل والكثير عند مالك في هذا سواء الدرهم فصاعدا (قال) نعم الا أن يجب بعد السنة أن يتصدق بها ويخير صاحبها اذا هو جاء في أن يكون له أجرها أو يفرمها له (قال) وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أفكان مالك يكره أن يتصدق بها قبل السنة (قال) هذا رأيي الا أن يكون الشيء التافه اليسير

﴿ العبد يلتقط اللقطة يستهلكها قبل السنة أو بعد السنة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت العبد اذا التقط اللقطة فأكلها أو تصدق بها قبل السنة أيكون ذلك في ذمته أم في رقبته (قال) قال مالك اذا استهلكها قبل السنة فهي في رقبته لاني ذمته ﴿ قلت ﴾ فان استهلكها بعد السنة (قال) قال مالك اذا استهلكها بعد السنة فأنما هي في ذمته ﴿ قلت ﴾ لم قال مالك اذا استهلكها بعد السنة فأنما هي في ذمته وهو لا يرى له أن يأكلها (قال) للذي جاء فيها من الاختلاف ولانه قد جاء فيها يعرفها سنة فان لم ينجح صاحبها فشأنه بها فذلك جعلها في ذمته بعد السنة ﴿ قلت ﴾ هل سمعت مالكا يقول في اللقطة أين تعرف وفي أي المواضع تعرف (قال)

ما سمعت من مالك فيها شيئاً ولكنى أرى أن تعرف في الموضع الذى التقطت فيه
 وحيث يظن أن صاحبها هناك * وحديث عمر بن الخطاب أنه قال له رجل انى نزلت
 منزل قوم بطريق الشام فوجدت صرة فيه ثمانون ديناراً فذكرتها لعمر بن الخطاب
 فقال له عمر عرفها على أبواب المساجد واذكرها لمن يقدم من الشام سنة فإذا مضت
 سنة فثأنتك بها فقد قال له عمر عرفها على أبواب المساجد فأرى أن يعرف اللقطة من
 التقطها على أبواب المساجد وفي موضعها وحيث يظن أن صاحبها هناك ﴿قلت﴾
 أرايت ما أصيب من أموال أهل الجاهلية لقطة على وجه الأرض يعلم أنه من أموال
 أهل الجاهلية أي خمس أم تكون فيه الزكاة في قول مالك (قال) ينخس وإنما الزكاة
 في المعادن في قول مالك وما أصيب في المعادن بغير كبير عمل مثل الندرة وما أشبهها
 فذلك بمنزلة الركاز فيه الخمس ﴿قلت﴾ أرايت دفن الجاهلية وما نيل منه بعمل ومؤنة
 (قال) فيه في قول مالك الخمس والركاز كله فيه في قول مالك الخمس ما نيل منه بعمل
 وما نيل منه بغير عمل (قال) ولقد سئل مالك عن تراب على ساحل البحر يغسل فيوجد
 فيه الذهب والفضة وربما أصابوا فيه تماثيل الذهب والفضة (قال) مالك أما التماثيل
 ففيها الخمس وأما تراب الذهب والفضة الذى يخرج من ذلك التراب ففيه الزكاة وهو
 بمنزلة تراب المعادن ﴿قلت﴾ أرايت ان التقطت لقطة فأتى رجل فوصف عفاصها
 وقرابها وكواها وعدتها أبلغنى أن أدفعها اليه في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع من
 مالك فيه شيئاً ولا أشك أن هذا وجه الشأن فيها وتدفع اليه ﴿قلت﴾ أرايت ان جاء
 آخر بعد ذلك فوصف له مثل ما وصف الاول أو جاء فأقام البيعة على تلك اللقطة أنها
 كانت له أیضمن الذى التقط تلك اللقطة وقد دفعها الى من ذهب بها (قال) لا لانه
 قد دفعها بأمر كان ذلك وجه الدفع فيها وكذلك جاء في حديث اعرف عفاصها
 وكواها ثم عرفها فان جاء طالبها أخذها ألا ترى أنه إنما قيل له اعرف العفاص والكوا
 أى حتى اذا جاء طالبها ادفعها اليه والا فلا إذا قيل له اعرف العفاص والكوا
 ﴿قلت﴾ وترى أن يجبره السلطان على أن يدفعها اذا اعترفها هذا ووصف

صفتها وعفاصها ووكاهها (قال) نعم أرى أن يجبره وقاله أشهب وزاد عليه الجين فان
أبى عن الجين فلا شيء له

✽✽✽ التجارة في اللقطة والعارية ✽✽✽

✽ قلت ✽ أرأيت رجلا حراً وجد لقطة أو مكتاباً أو عبداً تاجراً أيتجر بها في السنة
التي يعرفها فيها في قول مالك (قال) قال مالك في الوديمة لا يتجر فيها فأرى اللقطة
يمتزلة الوديمة في السنة التي يعرفها فيها أنه لا يتجر بها ولا بعد السنة أيضاً لان مالكاً قال
إذا مضت السنة لم أمره بأكلها ✽ قلت ✽ أرأيت تربيها إياها في السنة بأمر الامام
أم بتير أمر الامام (قال) لا أعرف الامام في قول مالك إنما جاء في الحديث يعرفها
سنة فأمر الامام وغير أمره في هذا سؤالا

✽✽✽ في لقطة الطعام ✽✽✽

✽ قلت ✽ أرأيت ان التقطت ما لا يتي في أيدي الناس من الطعام (قال) قال مالك
يتصدق به أعجب الى ✽ قلت ✽ وان كان شيئاً تأفها (قال) التأفوه وغير التأفوه يتصدق
به أعجب الى مالك ✽ قلت ✽ فان أكله أو تصدق به فأني صاحبه أبيضنه أم لا
(قال) لا يبيضنه مثل قول مالك في الشاة يجدها في فياني الارض الا أن يجدها في
غير فياني الارض ✽ قلت ✽ وهل كان مالك يوقت في الطعام الذي كان يخاف عليه
الفساد وقتاً في تربيته (قال) لا لم يكن مالك يوقت فيه وقتاً ✽ قلت ✽ أرأيت من
التقط شاة في فياني الارض أو فيا بين المنازل (قال) سألت مالكا عن ضالة النعم
يجدها الرجل (قال) قال مالك أما ما كان قرب القرى فلا يأكلها وليضمها الى أقرب
القرى اليها يعرفها فيها (قال) وأما ما كان في فلات الارض والمهامه فان تلك يأكلها ولا
يعرفها فان جاء صاحبها فليس له عليه من ثمنها قليل ولا كثير وكذلك قال مالك قال
ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحديث هي لك أو لأخيك أو للذئب

﴿ في لقطة الابل والبقر والدواب ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت البقر أهي بمنزلة النعم في قول مالك (قال) أما اذا كانت بموضع يخاف عليها فتم وان كانت بموضع لا يخاف عليها السباع ولا الذئاب فهي بمنزلة الابل ﴿ قلت ﴾ وما قول مالك في الابل اذا وجدها الرجل ضالة في فلات الارض (قال) ان أخذها عرفها وان أراد أكلها فليس ذلك له ولا يمرض لها (قال مالك) وان أخذها فعرفها فلم يجد صاحبها فليخطها في الموضع الذي وجدها فيه ﴿ قلت ﴾ أرأيت الخيل والبغال والحمير أهي بمنزلة الابل (قال) الخيل والبغال والحمير لا تؤكل ﴿ قلت ﴾ فان التقطها (قال) يعرفها فان جاء ربها أخذها ﴿ قلت ﴾ فان عرفها سنة فلم يجي ربها (قال) أرى أن يتصدق بها ولم أسمعه من مالك ﴿ قلت ﴾ فان جاء ربها وقد أنفق على هذه الدواب أيكون عليه نفقتها (قال) قال مالك نعم على صاحبها ما أنفق هذا عليها ولا يأخذها حتى يعطيه ما أنفق عليها (وقال مالك) في الابل اذا اعترفها صاحبها وقد كان أسلمها وقد أنفق عليها ان له ما أنفق عليها ان أراد صاحبها أن يأخذها وان أراد أن يسلمها فليس عليه شيء ﴿ قلت ﴾ وكذلك البقر والنعم اذا التقطها في فلات الارض أو في غير فلات الارض فأنفق عليها فاعترفها ربها أيكون له نفقتها التي أنفق عليها في قول مالك (قال) قال مالك في الناع يلتقطه الرجل فيحمله الى موضع من المواضع ليرفه فيعرفه ربه (قال مالك) أراه لصاحبه ويدفع الى هذا الكراء الذي حمله له فكذلك النعم والبقر اذا التقطها رجل فأنفق عليها ثم أتى ربها فانه يفرم ما أنفق عليها الملقط الا أن يشاء ربها أن يسلمها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ما أنفق هذا الملقط على هذه الاشياء التي التقطها بغير أمر السلطان أيكون ذلك على رب هذه الاشياء ان أراد أخذها في قول مالك (قال) نعم اذا أراد صاحبها أخذها لم يكن له أن يأخذها حتى يفرم لهذا ما أنفق عليها بأمر السلطان أو بغير أمر السلطان

﴿ في الآبق ينفق عليه من يجده وفي بيع السلطان الضوال ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الآبق اذا وجده الرجل ما يصنع به في قول مالك (قال) قال مالك

يرفعه الى السلطان فيحبسه السلطان سنة فان جاء صاحبه والا باعه وحبس له ثمنه ﴿قلت﴾ فمن ينفق عليه في هذه السنة (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن أرى أن ينفق عليه السلطان ويكون فيما أنفق بمنزلة الاجنبي الا أن السلطان ان لم يأت ربه باعه وأخذ من ثمنه ما أنفق عليه وجعل ما بقي في بيت المال ﴿قلت﴾ أرايت الابل الضوال اذا رقت الى الوالى هل كان مالك يأمر الوالى أن يبيعها ويرفع أثمانها لأربابها كما صنع عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه في ضوال الابل باعها وحبس أثمانها على أربابها (قال) قال مالك لا تباع ضوال الابل ولكن تعرف فان لم توجد أربابها ردت الى الموضع الذي أصيبت فيه (قال) وكذلك جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه قال أرسلها في الموضع الذي وجدت فيها وانما كان مالك يأخذ بحديث عمر في هذا (قال) مالك ولقد استشارني بعض الولاة فأشرت عليه بذلك ﴿قلت﴾ لم قال مالك في الأبقانهم يباعون بعد السنة اذا حبسهم الامام ولم يخلطهم بمنزلة ضوال الابل يدعهم يملون وما يكون حتى يأتي أربابهم (قال) الأبقان في هذا ليسوا بمنزلة الابل لانهم يأبقون ثانية ﴿قلت﴾ أرايت الأبقان اذا أصابه الرجل في المصر أو خارجا من المصر أفيه جعل عند مالك أم لا (قال) سألتنا مالكا عن الرجل الأبقان اذا وجده الرجل فأخذه وطلب جملة أترى له فيه جملا (قال) قال مالك أما من طلب ذلك ان كان ذلك شأنه وطلبه وهو عمله فأرى أن يجعل له جعل (قال مالك) وعندنا قوم شأنهم هذا وفي هذا منافع للناس وأما من ليس ذلك شأنه وانما وجده فأخذه فاقامه فيه نفقته ولا جعل له ﴿قلت﴾ هل كان مالك يوقت في الجمل شيئاً (قال) ما سمعت أنه وقت فيه شيئاً وأرى أن يعطى على قدر بعد الموضع الذي أخذه فيه بالاجتهاد ﴿قلت﴾ أرايت ان كان رجلا هذا شأنه يطلب الأبقان والدواب الضوال والامتناع فيردّها على أربابها أيكون له في قول مالك شيء (قال) لم أسمع من مالك ويبنى أن يكون له جملة لان في ذلك منافع للناس (قال) ولم يوقت لنا مالك في الأبقان شيئاً في المصر ولا خارجا من المصر الا أنه قال لنا ما أخبرتكم

﴿ قال ابن القاسم ﴾ سألنا مالكا عن هذه السفن التي تنكسر في البحر فيلقى البحر متاعهم فيأخذها بعض الناس ثم يأتي بعد ذلك أصحاب المتاع (قال مالك) يأخذون متاعهم ولا شيء لها^(١) ولا الذين أصابوه ﴿ قلت ﴾ أرأيت إذا التقط لقطة فرفها سنة ثم باعها بعد السنة فأتى رباها أيكون له أن يفسخ البيع وإنما باعها الذي التقطها إذ ير أمر السلطان (قال) معنى شأنكم بها أنه غير في أن يحبسها أو أن يتصدق بها فأرى أن البيع جائز ويكون له الثمن ممن قبضه ﴿ قلت ﴾ أرأيت من التقط لقطة فضاعت منه فأتى رباها أيكون عليه شيء أم لا (قال) لا شيء عليه ﴿ قلت ﴾ فإن قال له رب المتاع إنما التقطتها لتذهب بها وقال الذي التقطها إنما التقطتها لأعرفها (قال) القول قول الذي التقطها ﴿ قلت ﴾ أسمعت من مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا التقط لقطة ليعرفها ثم بدا له فردها في موضعها فضاعت أيضمن أم لا في قول مالك (قال) سأل رجل مالكا عن رجل التقط كساء وبين يديه رفقة فصاح بهم فقال ألكم الكساء فقالوا لا فردّه في موضعه (قال) مالك لا أرى عليه شيئا وقد أحسن حين رده في موضعه فأرى أنا أن من أخذ من ذلك مما ليس هو على هذا الوجه حتى يستتر به من ذلك الموضع الذي التقطه فيه ثم أتى به فوضعه في موضعه الذي أخذه منه أوفى غير موضعه الذي أخذه منه بعد أن ذهب به ومكث في يديه فهو ضامن له والذي أراد مالك أنه رده مكانه من ساعته وأنه صاح بالقوم يظنه لهم مثل الرجل يمر في أثر الرجل فيجد الشيء فيأخذه ويصبح به ألك هذا فيقول له لا فيتركه فهذا لا ضمان عليه وأما من أخذه فأحرزه ثم بدا له فردّه فهو ضامن وكذلك سمعت من مالك فيما يشبهه

— في السارق يسرق من دار فيها ساكن أو لا ساكن فيها —

﴿ ثم يدع الباب مفتوحا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أتت آتيت إلى دواب رجل مربوطة في مداودها فدخلتها فذغبت الدواب أأضمن أم لا (قال) قال مالك في السارق يسرق من الحياوت وهو مغلق

لا يسكن فيه أحد فيفتحه ثم يدمه مفتوحاً وليس ربه فيه فيذهب ما في الخانوت ان السارق ضامن لما ذهب من الخانوت لانه هو فتحه فكذلك الدواب بهذه المنزلة على مثل هذا في قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت الدواب في دار ففتح الباب رجل فذهبت الدواب أيضاً أم لا في قول مالك (قال) ان كانت دار الدواب مسكونة فيها قومة الدواب فلا ضمان عليه وهو بمنزلة ما لو سرق منه وترك بقيته مباحاً للناس فان لم يكن رب الدواب في الدار ضمن ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان رب الدواب في الدار وهو نائم ايضمن أم لا (قال) لا يضمن ﴿قلت﴾ لم وهو نائم (قال) ألا ترى لو أن سارقاً دخل بيت قوم وهم نيام ففتح بابهم وقد كانوا أغلقوه فسرقت بعض متاعهم ثم خرج وترك الباب مفتوحاً ثم سرق ما فيه بعده انه لا يضمن ذلك في قول مالك كذلك قال مالك لان أرباب البيت اذا كانوا في البيت نياماً كانوا أو غير نيام فان السارق لا يضمن ما ذهب بعد ذلك وانما يضمن من هذا اذا ترك الباب مفتوحاً وليس أرباب البيت في البيت ﴿قلت﴾ فلو كان البيت تسكنه امرأة فخرجت الى جارة لها زائرة وأغلق على متاعها الباب فأتى سارق ففتح الباب فسرق ما فيه وتركه مفتوحاً فسرق ما بقي في البيت بعده ايضمن أم لا (قال) يضمن في قول مالك ﴿قلت﴾ والحوادث ان سرق منها رجل بالليل وترك الباب مفتوحاً فسرق ما في الحوائط بعده ايضمنه السارق أم لا في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ والحوادث مسكونة أم لا (قال) ليست بمسكونة

— في الرجل يفتح قفصاً فيه طير أو قيداً فيه عبد وفي الأبقار —

﴿ يأخذه الرجل ثم يهرب منه أو يرسله هو ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أتى آتيت الى قفص فيه طير ففتحت باب القفص فذهب الطير أضمن أم لا (قال) نعم أنت ضامن في رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً أتى الى عبد لى قد قيده أخاف إياها فخل قيده فذهب العبد ايضمنه أم لا في قول مالك (قال) يضمنه في رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً التقط لقطه فمرفها سنة فلم يجد صاحبها

فصدق بها على الساكنين فأثني صاحبها وهي في يد الساكنين أي يكون لصاحبها أن
 يأخذها من أيدي الساكنين أم لا (قال) نعم ﴿قلت﴾ اتحفه عن مالك (قال) لا
 ﴿قلت﴾ أرايت ان أكلها الساكنين فأثني ربه فأراد أن يضمهم (قال) لا أرى
 ذلك له ﴿قلت﴾ أليس قد قال مالك في الهبة إذا استحقها صاحبها عند الموهوبة له
 وقد أكلها ان له أن يضمه إياها (قال) ليست اللقطة بمنزلة الهبة ألا ترى أنهم قد
 قالوا في اللقطة يرفعها سنة ثم شأنه بها (قال) ولم أسمع من مالك في هذا شيئاً
 ﴿قلت﴾ أرايت ان أخذت عبداً آبقاً فأتى منى أي يكون على شيء أم لا في قول
 مالك (قال) قال مالك لا شيء عليك ﴿قال﴾ وقال مالك وإن أرسله بعد ما أخذه
 ضمنه كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان اعترفت عبداً آبقاً عند السلطان
 فأثبت بشاهد واحد أو أحلف مع شاهدي وأخذ العبد في قول مالك (قال) نعم
 ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يرى أن يستحلف طالب الحق مع شاهدين (قال) لا إذا
 أقام شاهدين لم يستحلف ﴿قلت﴾ أرايت ان ادعى هذا الآبق رجل فقال هو
 عبيدي وقال العبد صدق أنا عبده ولا بينة للسيد أعطى العبد بقوله وبإقرار العبد له
 بالعبودية (قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هكذا ينبغي أن يكون قوله
 من قبل أن نالك قال في اللصوص إذا أخذوا ومعهم الامتعة فأثني قوم فادعوا ذلك
 المتاع ولا يعلم ذلك الا بقولهم وليس لهم بينة (قال) مالك يتلوم لهم السلطان فإن لم
 يأت غيرهم دفعه اليهم ﴿قلت﴾ أرايت الآبق إذا حبسه الامام سنة ثم باعه ثم جاء
 سيده والعبد قائم عند المشتري أي يكون للمستحق أن يتقاضى البيع ويأخذ عبده
 (قال) ليس ذلك له كذلك قال مالك انما له أن يأخذ منه ﴿قلت﴾ لم (قال)
 لأن السلطان باعه عليه وبيع السلطان جائز

في بيع السلطان الآبق

﴿قلت﴾ أرايت لو أن السلطان باع هذا الآبق بعد ما حبسه سنة ثم أتى سيده
 فاعترفه فقال قد كنت أعتقته بعد ما أتى أو قال قد كنت دبرته بعد ما أتى (قال)

لا يقبل قوله على نقض البيع الابدية تقوم له لأن بيع السلطان بمنزلة بيع السيد ألا ترى أن السيد لو باع العبد ثم أفر بعد ذلك أنه قد كان أعتقه لم يقبل قوله على نقض البيع الابدية وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان قال قد كنت أعتقته قبل أن يأتني مني أو دبرته قبل أن يأتني (قال) أما التدبير فلا يصدق فيه وأما العتق فلا أرى أيضا أن يقبل قوله لأنه لو باعه هو نفسه ثم قال قد كنت أعتقته لم يقبل قوله ﴿قلت﴾ أرايت اذا أتني سيدها وهي أمة له وقد كان باعها السلطان بعد ما حبسها سنة فقال سيدها قد كانت ولدت مني وولدها قائم (قال) أرى أن ترد الى سيدها اذا كان ممن لا يتهم عليها لأن مالكاً قال في رجل باع جارية له وولدها ثم قال بعد ذلك هذا الولد الذي بعت معها هو مني (قال مالك) اذا كان ممن لا يتهم على مثلهما ردت عليه وقال في العتق ان أفر أنه قد كان أعتقها فلا يصدق ولا ترد عليه الابدية ﴿قلت﴾ فان لم يكن معها ولد فقال بعد ما باعها قد كانت ولدت مني (قال) لا ترد ﴿وقال غيره﴾^(١) في الجارية ليس يقبل قوله ولا يرد البيع به كما لا يرد اذا قال قد أعتقت الا أن يكون مع الجارية ولد يثبت به أو كانت الجارية حاملاً يوم يبتع منه فيقبل قوله ولا ترد لانه يستلحق نسب الولد الذي معها وهذا أحسن من قول ابن القاسم

❦ فيمن اغتصب عداً فمات ❦

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً اغتصب عداً فمات عند الناصب موتاً ظاهراً أبيضن الناصب قيمته في قول مالك (قال) قال مالك هو ضمان لقيمه ﴿قلت﴾ أرايت العبد الآبق أيجوز تدبير سيده فيه وعتقه (قال) نعم لانه لم يزل ملكه عنه بابق العبد ﴿قلت﴾ أرايت العبد الآبق أيبعه سيده وهو آبق (قال) قال مالك لا يجوز ﴿قلت﴾ أرايت من وهب عبداً له آبقاً أيجوز فيه الهبة أم لا (قال) اذا كانت الهبة

(١) (قوله وقال غيره في الجارية الى قوله أحسن من قول ابن القاسم) ثبت في نسخة الاصل المغربية فقط ومحاق عليه ومكتوب فوقه متروكاً فأنتبه للمافة من الفائدة وليجزراه مصححه

لغير الثواب جازت في قول مالك وإن كانت للثواب لم تجز في قول مالك لأن الهبة للثواب بيع من البيوع وبيع الآبق لا يجوز لانه غرر فكذلك الهبة للثواب

— في إقامة الحد على الآبق —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت العبد الآبق إذا زنى أو سرق أو قذف أقيم عليه الحد في قول مالك (قال) قال مالك أن الآبق إذا سرق قطع فالحدود عندي بمنزلة السرقة ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً أتى إلى قاض بكتاب من قاض أنه قد شهد عندي قوم أن فلاناً صاحب كتابي إليك قد هرب منه عبد صفته كذا وكذا فجلاه ووصفه في الكتاب وعند هذا القاضي عبد آبق محبوس على هذه الصفة التي كتب بها إليه القاضي أ ترى أن يقبل كتاب القاضي وشهادة الشهود الذين شهدوا فيه على الصفة التي كتب بها القاضي إليه ويدفع العبد إليه أم لا (قال) نعم أرى أن يقبل الكتاب والبينة التي فيه ويدفع العبد إليه ﴿ قلت ﴾ وترى للقاضي الأول أن يقبل منه البينة على الصفة ويكتب بها إلى قاض آخر (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أتحنظ شيئاً من هذا عن مالك (قال) لا إلا أن مالكا قال لنا في الامتعات التي تسرق بمكة إذا أتى الرجل فاعترف المتاع ولم يكن له بيته ووصف المتاع استأنى الامام به فإن جاء من يطلبه والا دفعه إليه الامام فكذلك العبد الذي أقام البينة على صفته فهو أخرى أن يدفع إليه ﴿ قلت ﴾ فإن ادعى العبد ووصفه ولم يتم البينة عليه (قال) أرى أنه مثل قول مالك في المتاع أنه ينتظر به الامام ويتلوم فإن جاء أحد يطلبه والادفعه إليه وضمنه إياه ﴿ قلت ﴾ ولا يلتفت هاهنا إلى العبد وإن كان منكراً أن هذا سيده الا أنه مقرر أنه عبد لفلان في بلد آخر (قال) يكتب السلطان إلى ذلك الموضع وينظر في قول العبد فإن كان كما قال والاضمنته هذا وأسلمه إليه مثل قول مالك في الامتعة

— في الرجل يعترف الدابة في يد رجل —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً اعترف دابة له في يد رجل وأقام البينة أنها دابته وحكم

له بها السلطان فادعى الذى الدابة في يديه أنه اشتراها من بعض البلدان وأراد أن لا
 يذهب حقه (قال) قال مالك يؤمر هذا الذى كانت الدابة في يديه أن يخرج قيمة
 الدابة فتوضع القيمة على يدي عدل ويمكنه القاضى من الدابة ويطمع له في عنق الدابة
 ويكتب الى قاضى ذلك البلد كتابا انى حكمت بهذه الدابة لفلان فاستخرج له ماله من
 بانه الا أن يكون للبائع حجة ﴿ قال ﴾ وقال مالك وان تلفت الدابة في ذهابه أو بحبه
 أو انكسرت أو اعورت فهي من الناهب بها والقيمة التي وضعت على يدي عدل
 للذى اعترفها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قصصها في ذهابه وبحبه (قال) كذلك أيضا في قول
 مالك القيمة لهذا الذى اعترفها الا أن ترد الدابة بحالها ﴿ قلت ﴾ وكذلك الرقيق (قال)
 قال مالك نعم كذلك الرقيق الا أن تكون جارية فان كانت جارية فكان الذى يذهب
 بها أمينا لا يخاف على مثله أعطيها وذهب بها وان كان على غير ذلك كان عليه أن
 يستأجر أمينا يذهب بها والا لم يدفع اليه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اعترفها رجل وهو على
 ظهر سفر يريد افرقية فاعترف دابة بالقسطاط فأقام عليها البينة فاستحقها فقال الذى
 هى في يديه اشتريتها من رجل بالشام أمكنه من الدابة يذهب بها الى الشام ويعوق
 هذا عن سفره في قول مالك (قال) هذا حق من الحقوق المسافر في هذا وغير المسافر
 سواء ويقال لهذا المسافر ان أردت أن تخرج فاستخلف من يقوم بأمرك ﴿ قلت ﴾
 أرايت ان قال هذا المسافر انى قد استحققت ذاتي وقول هذا الذى وجدت ذاتي
 في يديه أنه اشتراها من الشام باطل لم يشتريها ولكنه أواد أن يعوقني أقبل قول
 الذى اعترف الدابة في يديه أنه اشتراها أم لا يقبل قوله الا بينة (قال) سألنا مالكا
 عنها (فقال) اذا قال صاحبها اشتريتها أمكن مما وصفت لك ولم يقل لنا مالك انه يقال
 له أمم البينة ولو كان ذلك عند أهل العلم أنه لا يقبل قوله الا بينة لبينوا ذلك ﴿ قلت ﴾
 أرايت قول مالك يحبس الآبق سنة ثم يباع من أين أخذ السنة (قال) قال مالك لم
 أزل أسمع أن الآبق يحبس سنة ﴿ قلت ﴾ أرايت هذا القاضى الذي جاءه البذل
 مطبوعا في عنقه وجاء بكتاب القاضى يأمر هذا الذى جاء بالبذل أن يقيم البينة أن

هذا البغل هو الذي حكم به عليه وهو الذي طبع القاضي في عنقه (قال) لم أسمع هذا ولكن إذا كان البغل موافقا لما في كتاب القاضي من صفته وخاتم القاضي على عنقه وأني بشاهدين على كتاب القاضي جاز ذلك ولا أرى أن يسأله البيعة أن هذا البغل هو الذي حكم به عليه القاضي

❦ في شهادة الغريب وتعديلهم ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن قوما غرباء شهدوا في بعض البلدان على حق من الحقوق لرجل منهم غريب معهم أو شهدوا شهادة لتبر غريب والشهود لا يعرفون في تلك البلدة أيقبل القاضي شهادتهم في قول مالك أم ما ذا يصنع (قال) لا يقبل شهادتهم لأن البيعة لا تقبل في قول مالك إلا بعدالة ولقد سمعت مالكا وسئل عن قوم شهدوا في حق فلم يعدلهم قوم يعرف تعديلهم فعدل المعدلين آخرون أرى أن يجوز في ذلك تعديل على تعديل (قال) قال مالك إذا كان الشهود غرباء رأيت ذلك جائزا وإن كانوا غير غرباء وهم من أهل البلد لم يجوز ذلك حتى يأتوا بمن يزكهم فيها يستدل على أنهم وإن كانوا غرباء لم يحكم بشهادتهم إلا بعد العدالة ❦ قلت ❦ أ رأيت قولك إن لم يعرف المعدلين الأولين القاضي (قال) ليس القاضي يعرف كل الناس (قال) وإنما يعرف القاضي بعمرة الناس وإنما قلت لك في قول مالك لأنه لا يقبل القاضي عدالة على عدالة إذا كانوا من أهل البلد حتى تكون العدالة على الشهود أنفسهم عند القاضي

❦ فيمن وجد آتيا يأخذه وفي الآبق يؤجر نفسه والتقصاء فيه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت من وجد آتيا أو آتية يأخذه أم يتركه في قول مالك (قال) سألت مالكا عن الآبق يجده الرجل أرى أن يأخذه أم يتركه (قال) إن كان لجار أو لأخ أو لمن يعرف رأيت له أن يأخذه وإن كان لمن لا يعرفه فلا يقربه ومعني قوله رأيت أن يأخذه إذا كان لأخ أو لجار فإنه إن لم يأخذه أيضا فهو في سعة ولكن مالكا

كان يستحب له أن يأخذه ﴿قلت﴾ أرايت إذا لم أعرف سيده الا أن سيده
جاءني فاعترفه عندي أترى أن أدفعه إليه أم أرفعه الى السلطان في قول مالك (قال) لم
أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى لك أن ترضه الى السلطان اذا لم تخف ظلمه ﴿قلت﴾
أرايت عبداً أباقاً أجر نفسه من رجل في بعض الاعمال فمطب في ذلك العمل والرجل
الذي استأجره لا يعلم انه أباقى فأتى مولاه فاستحقه أيكون له أن يضمته هذا الرجل
الذي استأجره (قال) نعم لأنه بلنى عن مالك أنه قال في عبد استأجره رجل في
السوق يبلغ له كتاباً الى بعض القرى وهو لا يعلم أنه عبد فمطب النلام في الطريق
(قال) قال مالك أراه ضامناً ومما بين لك أنه ضامن ألا ترى لو أن رجلاً اشترى
سائمة في سوق المسلمين فأطلقها هو نفسه ثم أتى ربها كان له أن يضمته لأنه هو
أطلقها فكذلك العبد اذا عطب في عمله فهو بمنزلة الذي اشترى في سوق المسلمين
ثم استهلكه انه يضمّن ﴿قلت﴾ أرايت لو أتى أخذت عبداً أباقاً فاستعملته أو أجرته
أيكون لسيده على قيمة ما استعملته أو الاجارة التي أجرته بها في قول مالك (قال)
نعم لان ضمانه من سيده ﴿قلت﴾ ولا يشبه هذا الرجل ينصب الدابة فيركبها وقد
قلت فيها ان مالكا قال ليست الاجارة على الناصب (قال) لأن ضمان هذه الدابة من
الناصب الذي أخذها ولا يلزم صاحبها نفقتها والآبق ضمانه من سيده يوم أخذه هذا
الذي وجدته ونفقت على سيده لان من وجد أباقاً فلا يضمته في قول مالك اذا أخذه
﴿قلت﴾ ولا ترى هذا الذي أخذ الآبق حين استعمله ضماناً له بما استعمله (قال)
ثم اذا استعمله عملاً لمطب في مثله فهو ضامن له ان عطب فيه وان سلم فليبه قيمة ذلك
العمل لسيده العبد ﴿قلت﴾ ولم جعلته ضامناً ثم جعلت عليه الكراه (قال) لأن أصل
ما أخذ العبد عليه لم يأخذه على الضمان ولأن مالكا قال في عبد لرجل أنه رجل
فاستعمله عملاً لمطب في مثله فمطب النلام ان الذي استعمله ضامن فان سلم النلام
فلنولاه قيمة العمل ان كان صملاً له بال فهذا يدلك على مسائلتك وانما صار هاهنا له

قيمة الممل لأنه ليس بناصب للعبد إذا سلم العبد من أن يعطب وإنما يضمن أن يعطب فكذلك مسائلك والذي غصب الدابة هو ضامن لها استعمالها أو لم يستعملها ألا ترى أنه يضمنها إن مات وهذا الذي أخذ الآبق لا يضمنه إن مات فهذا فرق ما بينهما في قول مالك

— في إبان المكاتب والعبد الرهن وهل يجوز —

﴿ بيع الآبق أو عتقه عن ظهاره ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت للمكاتب إذا آبق أيكون ذلك فسخا لكتابته أم لا في قول مالك (قال) لا يكون ذلك فسخا لكتابته في قول مالك إلا أن يغيب عن نهم من تجومعه فيرفعه سيده إلى السلطان فيتلوم له فإن لم يجزئ عجزه فإذا عجزه السلطان كان ذلك فسخا لكتابته ﴿ قلت ﴾ رأيت عبداً آبقاً أعتقه سيده عن ظهاره أيجزئ في قول مالك (قال) ما سمعت أن أحداً يقول إن الآبق يجزئ في الظهار ألا ترى أن سيده لا يعلم أحمي هو أم ميت أم صحيح أم أعرج أم مقطوع اليد أم الرجل وهذا لا يجزئ في الظهار إلا أن يكون قد عرف موضعه وصحته فيجوز وما سمعت من مالك فيه شيئاً أقوم لك على حفظه ولو أعتقه عن ظهاره ثم وجده بعد ذلك بحال صحة على ما يجوز في الظهار أجزأ ذلك وكان كفارة له ﴿ قلت ﴾ رأيت العبد الآبق إذا جاء رجل فقال هو عبدي فبهه في فيممه منه (قال) الآبق إذا عرف عند من هو قباعه منه وقد أخبر السيد بحاله إلى حال اليها من صفته أو قيل له هو على صفة ما تعرف جاز البيع فيما بينهما ولا يجوز النقد إن كان بينهما وهو بمنزلة عبد الرجل يكون غائباً عنه قباعه فهذا وذلك سواء في قول مالك ﴿ قلت ﴾ ويحتاج إلى معرفة السيد أن يعرف إلى ما صارت صفته عنده كما يحتاج إلى معرفة المشتري كيف صفة العبد في قول مالك (قال) نعم لأن العبد إذا غاب فكبر أو زاد في الصفة أو نقص أو كان أعرجاً فتفسح فلا بد من أن يعرف سيده إلى ما حالت إليه حاله فيعرف ما يبيع ﴿ قلت ﴾ رأيت لو أني رهن

عبداني عند رجل فأبى منه أبطل من حقه شيء أم لا في قول مالك (قال) لا يبطل من حقه شيء والمرتهن مصدق في إباحته في قول مالك ويحلف ﴿ قلت ﴾ فإن أبى هذا المرهون فأخذه سيده وقامت الغرماء على السيد أ يكون هذا المبد في الرهن في قول مالك أم لا (قال) هو في الرهن إذا كان قد حازه المرتهن قبل الإباق وليس إباقه بالذي يخرج به من الرهن إلا أن يقبضه سيده ويعلم به المرتهن فيتركه المرتهن في يد السيد الراهن حتى يخلص فهو أسوة الغرماء

﴿ في الآبق إلى دار الحرب يشتره رجل مسلم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن آبقاً أبى من رجل من المسلمين فدخل إلى دار المشركين فدخل رجل من المسلمين بلادهم فاشتراه (قال) قال مالك يأخذه سيده بالثمن الذي اشتراه به ﴿ قلت ﴾ وسواء إن كان سيده أمره بالشراء أو لم يأمره فإنه لا يأخذه منه إلا أن يدفع إليه الثمن الذي اشتراه به في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وعبيد أهل الذمة في هذا وعبيد المسلمين سواء في قول مالك (قال) نعم لأن مالكا جعل الذي إذا أسر بمنزلة الحر إذا ظفر به المسلمون ودوه إلى جزيرته (قال مالك) وقع في المقاسم أو لم يقع فإنه يرد إلى جزيرته لأنه لم يتفرض عهده ولم يحارب فلما جعله مالك بمنزلة المسلم في هذا كان ماله بمنزلة مال المسلمين ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن عبداً هرب إلى دار الحرب فدخل رجل فاشتراه من أهل الحرب ثم أعتقه أ يجوز عتقه في قول مالك أم لا (قال) نعم عتقه جائز ولا أرى أن يرد عتقه فإن أراد سيده أن يأخذه بالثمن فليس ذلك له وليس هو بمنزلة رجل اشترى عبداً في سوق المسلمين ولا يعلم أن له سيداً غير الذي باعه فأعتقه فأبى سيده فاستحقه أنه يأخذه لأن هذا يأخذه بغير ثمن والذي اشترى من العدو لا يأخذه إلا بغير ثمن وكان خيراً فيه فالمتق أولى به لأنه لا يدري إن كان يأخذه سيده أم لا ﴿ قلت ﴾ وكذلك إن كان هذا الذي اشترى من دار الحرب جارية فوطئها فولدت منه ثم أتى سيدها فاستحقها (قال) أرى أنها

أم ولد للذي اشتراها في دار الحرب فوطئها وليس لسيدها الأول إليها سبيل
وكذلك بنتى عن بعض أهل العلم

﴿تم كتاب اللقطة والآبق بحمد الله وعونه﴾

﴿وصلّى الله على سيدنا محمد النّبىّ الأئمّى وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿وبه كتاب حريم الآبار﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأئمة وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب حريم الآبار ﴾

﴿ ما جاء في حريم الآبار واليابه ﴾

﴿ قال سحنون بن سعيد ﴾ قلت لابن القاسم هل للبئر حريم عند مالك بئر ماشية أو بئر زرع أو غير ذلك من الآبار (قال) لا ليس للآبار عند مالك حريم بحدود ولا للعيون إلا ما يضر بها (قال مالك) ومن الآبار آبار تكون في أرض رخوة وأخرى تكون في أرض صلبة أو في صفا فأنما ذلك على قدر الضرر بالبئر ﴿ قلت ﴾ رأيت أن كانت في أرض صلبة أو في صفا فأنى رجل ليحفر قربها فقام أهلها فقالوا هذا عطن لا بلنا إذا وردت ومرايض لا غنمانا وإقارنا إذا وردت أيمنع الحافر من الحفر في ذلك الموضع وذلك لا يضر بالبئر (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئا إلا أنى أرى أن يمنع من ذلك لأن هذا حق للبئر ولاهل البئر إذا كان يضر بمنافعهم فهو كالأضرار بمنافعهم ﴿ قلت ﴾ فإن أراد رجل أن يبنى في ذلك الموضع أكان لهم أن يمنوه كما كان لهم أن يمنوه من الحفر فيه (قال) نعم ولم أسمع هذا من مالك ولكن لما قال مالك إذا كان يضر بالبئر منع من ذلك فهذا كله ضرر بالبئر وأهله

﴿ في منع أهل الآبار الماء المسافرين ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت لو أن قوماً مسافرين وردوا ماء فتمسهم أهل الماء من الشرب

أبجأهونهم في قول مالك أم لا (قال) بنظر في ذلك فإن كان ماؤهم بما يحل لهم بيعة مثل
البئر يخفرها الرجل في داره أو في أرضه قد وضعه لذلك يبيع ماؤها كان لهم أن
يمنعوه إلا بئناً إلا أن يكونوا قوما لا ثمن معهم وإن منعوا إلى أن يبلغوا ماء غيره
خيف عليهم فلا يمنعوا وإن منعوا جاهدوهم وأما إن لم يكن في ذلك ضرر يخاف
عليهم فلم أر أن يأخذوه منهم إلا بئناً (قال) وكل بئر كانت من آبار الصدقة مثل
بئر المواشي والشفة فلا يمنعون من ذلك بمدري أهلها فإن منعهم أهل الماء بقدرتهم
فقاتلوهم لم يكن عليهم في ذلك حرج لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لا يمنع نفع بئر وقال صلى الله عليه وسلم لا يمنع فضل الماء (قال ابن القاسم) ولو
منعهم الماء حتى مات المسافرون عطشا ولم يكن للمسافرين قوة على مدافعتهم رأيت
أن يكون على عامة أهل الماء دياتهم والكفارة عن كل نفس منهم على كل رجل من
أهل الماء مع الأدب الموجه من الإمام لهم في ذلك

❦ في فضل آبار الماشية وفي منع الكلا ❦

❦ قلت ❦ رأيت الحديث الذي جاء لا يمنع فضل الكلا والناس فيه شركاء هل كان
يعرفه مالك أو كان يأخذه به (قال) سمعت مالكا يقول في الأرض إذا كانت للرجل
فلا بأس أن يمنع كلاًها إذا احتاج إليه والا فليخل بين الناس وبينه ❦ قلت ❦
أرأيت الحديث الذي جاء لا يمنع فضل الماء ليعتق به الكلا (قال) لم أسمع من مالك
فيه شيئاً ولا أحسبه إلا في الصحاري والبراري وأما في القرى وفي الأرضين التي قد
عرفها أهلها واقتسموها وعرف كل إنسان حقه فلهذا أن يمنع كلاًه عند مالك إذا
احتاج إليه

❦ في فضل آبار الزرع ❦

❦ قلت ❦ رأيت لو أن لي بئراً أسقي بها أرضي وفي ملق فضل عن أرضي وإلى
جانب أرضي لرجل ليس لها ماء فأراد أن يسقي أرضه بفضل ملق فنمته (قال) ليس

لصاحب الارض أن يأخذ فضل مالك الآن يشتريه منك اشتراه الآن يكون لك
 جاروقد زرع زرعاً على بئر له فانهارت بئرُه فخاف على زرعه الهلاك قبل أن يحيا بئرُه
 فهذا الذي يقضى له عليك بأن يشرب فضل مالك ان كان في مالك فضل والا فانت
 أحق به وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أفىقضى عليه ثمن أو بئير ثمن (قال) قال مالك
 يقضى عليه . وذلك عندي بئير ثمن وغيره يقول ثمن (قال) ولقد سألتاه عن ماء
 الاعراب يرد عليهم أهل اللواشى يستقون فيمنهم أهل ذلك الماء فقال مالك أهل
 ذلك الماء أحق بئيرهم حتى يرووا فان كان فضلاً سقى هؤلاء بما يفضل عنهم (قال
 مالك) أما سمعت الحديث لا يمنع فضل ماء فائما هو ما يفضل عنهم ولو كان الناس
 يشاركونهم ما استقوا بئيرهم دون غيرهم

﴿ في فضل ماء بئر الماشية والزرع ﴾

﴿ قلت ﴾ فلم قال مالك في بئر الماشية الناس أولى بالفضل وقلت أنت في بئر الزرع
 ان صاحب البئر أولى بالفضل فما فرق ما بينهما وقد قال مالك أيضاً في الذي ينور
 ماؤه أو ينهار بئرُه انه يقضى له بفضل ماء جاره حتى يصلح بئرُه فلم قلت أنت فيمن
 زرع ولا بئر له الى جانب من له بئر وفي مائه فضل لم لا يحمل ما فضل من الماء لهذا
 الذي زرع الى جانبه (قال) لان هذا الذي زرع فانهارت بئرُه انما زرع على أصل
 ماء كان له فلما ذهب ماؤه شرب فضل ماء صاحبه لئلا يهلك زرعه لان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار الا انما اخفنا موت زرعه جعلنا له فضل ماء جاره
 بمنزلة بئر الماشية انه يكون للأجنيين فضلة ماء أهل الماء يستقون بذلك ماشيتهم فكذلك
 زرع هذه البئر اذا انهارت وان الذي زرع الى جانب رجل على غير أصل ماء انما
 يريد أن يجتر بذلك فضل ماء جاره فهذا مضارع لئس ذلك له الا أن يشتري ألا ترى
 أن البئر يكون بين الرجلين أو العين قنطار أو تقطع العين فيعمل أحدهما وبأبي
 الآخر أن يعمل فلا يكون للذي لم يعمل من الماء قليل ولا كثير وان كان فيه فضل
 ولا ينسب به أرضه الا أن يعطى شريكه نصف ما أتفق وهذا قول مالك فهذا يدل

على أن الذي زرع على غير أصل ماء لا يجبر جاره على أن يسقيه بنير بمن

﴿ في بيع شرب يوم أو يومين ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتريت شرب يوم أو يومين بنير أصله الا أني اشتريت الشرب يوما أو يومين والاصل لرب الماء (قال) قال مالك ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ فان اشتريت أصل شرب يوم أو يومين من كل شهر أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتريت شرب يوم من كل شهر بنير أرض من قناة أو من بئر أو من عين أو من نهر أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك ذلك جائز (قال) وهذا الذي قال مالك لا شفعة فيه لانه ليس معه أرض ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا قسمت الارض وترك الماء فباع أحدهم نصيبه الذي صار له من أرضه بنير ماء ثم باع نصيبه بعد ذلك من الماء فان مالكا قال لي هذا الماء لا شفعة فيه والارض أيضا لا شفعة فيها وانما الشفعة في الماء اذا كانت الارض بين النفر لم يقتسموها فباع أحدهم ماءه بنير أرضه فقال مالك ففي هذا الشفعة اذا كانت الارض لم تقسم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان باع أحدهم حصته من الماء ثم باع آخر بعده حصته من الماء أ يضرب البائع الاول معهم في الماء بحصته من الارض (قال) لا وكذلك لو باع حصته من الارض وترك حصته من الماء ثم باع بعد ذلك بعض شركائه حصته من الارض لم يكن له فيها شفعة لمكان ما بقي له في الماء ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن قوما اقتسموا أرضا وكان بينهم ماء يسقون به وكان لهم شركاء في ذلك الماء فباع أحد من أولئك الذين لهم الماء حصته من الماء أ يضرب مع شركائه في الشفعة بحصته من الارض (قال) لا

﴿ في الرجل يسوق غننه الى أرضه في أرض رجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلا له ماء وراء أرضه وأرضه دون أرضه فأراد أن يجرى ماءه الى أرضه في أرضه فنقته (قال) قال مالك ذلك لك ﴿ قال مالك ﴾ وليس العمل على حديث عمر بن الخطاب في هذا (قال) ولقد سئل مالك عن الرجل يكون

له مجرى ماء في أرض رجل فأراد أن يحوله في أرض ذلك الرجل الى موضع هو أقرب من ذلك المجرى الى أرضه (قال) قال مالك ليس ذلك له وليس له أن يحوله عن موضعه (قال مالك) وليس العمل على حديث عمر بن الخطاب (قال) وانما جاء حديث عمر بن الخطاب في هذا بعبته أنه كان له مجرى في أرض رجل فأراد أن يحوله الى موضع آخر هو أقرب الى أرضه من ذلك الموضع فأبى عليه الرجل فأمره عمر ابن الخطاب أن يحمله

— ما جاء في أكثره الأرض بالماء —

قلت ﴿أرأيت ان أكثريت منك شرب يوم في كل شهر في هذه السنة من قناتك هذه بارضى هذه تزرعها سنك هذه (قال) لا بأس بهذا لانه لو أكراه أرضه بدين لم يكن بذلك بأس فكنك اذا أكرهاا بشرب يوم من القناتة في كل شهر

— في العين والبئر بين الشركاء قتل ماؤهما —

قلت ﴿أرأيت ان كانت قناتة يتناوحن أشراك فاحتاجت القناتة الى الكنس فقال بعضهم نكنس وقال بعضنا لا نكنس وفي ترك الكنس الضرر بالماء وانتقاص ما لهم (قال) ان كان في مائهم ما يكفيهم أمر الذين يريدون الكنس كان لمن أرادوا الكنس أن يكنسوا ويكون لهم فضل الماء الذي زاد بالكنس دون الذين لم يكنسوا وذلك اني سمعت مالكا وسئل عن قوم بينهم ماء قتل ماؤهم فكان لا حدم نخل يسيرة فقال الذي له هذه النخل اليسيرة في مائى ما يكفيني ولا أعمل معكم (قال مالك) يقال للاخرين اعملوا فأجاء من فضل ماء من قدر ما كان له كان لكم أن تنموه الا أن يعطيك حصته من النخلة ويكون له من فضل الماء على قدر حصته ﴿قلت﴾ أرأيت بئر الماشية اذا قتل ماؤها فقال بعضهم نكنس وقال بعضهم لا نكنس (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا انه مثل بئر الزرع ان الذين كنسوا أولى بفضل ما زاد الكنس في الماء حتى يرووا فاذا رووا كان شركاؤهم الذين أبوا الكنس والاجنبون في ذلك سواء حتى يملطوهم

ما كان يصيبهم من النفقة فان أعطوهم كانوا شركاء في جميع الماء على قدر ما كان لهم من الماء ثم الناس في الفضل شرعاً سواء وليس لهم أن يمنعوا الناس من الفضل وأما ما كان من الماء قبل الكنس فهم كلهم فيه شرعاً سواء على قدر حظوظهم (قال) وقال مالك ولا شفعة في بئر ماشية ولا تباع (وقال مالك) في بئر الزرع فيها الشفعة اذا لم تقسم الارض

— في بئر الماشية اذا بيعت وبئر الزرع —
 وفيها أفسد الماء أو النار من الارض —

﴿ قلت ﴾ أيلصق بيع بئر الماشية في قول مالك (قال) قال مالك لا تباع بئر الماشية وان احتاج أهلها الى بيعها ولا بأس ببيع بئر الزرع ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أتى أرسلت مائى في أرضى فخرج الماء من أرضى الى أرض جارى فأفسد زرعها وما فى أرضه أيبكون على شئ أم لا وأرسلت النار فى أرضى فأحرقت ما كان فى أرض جارى أيبكون على شئ أم لا (قال) أخبرنى بعض أصحابنا عن مالك أنه قال اذا أرسل النار فى أرضه وذلك عند الناس أنه اذا أرسل النار فى أرضه كانت أرض جاره مأمونة من هذه النار بريدة منها فتحملت هذه النار أو حملتها الريح فأسقطتها فى أرض جاره هذا فأحرقت فلا شئ على الذى أرسل النار وان كانت النار اذا أرسلها فى أرضه علم ان أرض جاره لا تسلم من هذه النار لقربها فهو ضامن فكذلك الماء هو مثل النار وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أحرقت هذه النار ناساً أيبكون ذلك فى مال الذى أرسل النار أم على عاقلته (قال) على عاقلته

— ما جاء فى بئر الرجل الى مائه فى أرض غيره —

﴿ قلت ﴾ أرايت لو ان لى أرضاً والى جانب أرضى لعميرى وعين لى خلف أرض جارى وليس لى بئر الا فى أرض جارى فتمنعى من الممر الى العين (قال) سمعت مالكا يقول وسئل عن رجل له أرض وحواليه زرع للناس فى أرضهم فأراد

صاحب تلك الارض أن يمر بماشيته الى ارضه في زرع القوم (قال) ان كان ذلك يفسد
زرعهم فلم أن يمنعه

❦ في بيع صيد السمك من غدير الرجل أو من أرضه ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان كان في أرضي غدير فيه سمك أو عين لي فيها السمك فأردت
ان أمنع الناس من أن يصيدوا ذلك (قال) سألت مالكا عن بحيرات تكون عندنا
بمصر لأهل قري يبيعون سمكها ممن يصيد فيها سنة (قال) قال مالك لا يجزئني أن
يبيعوها لأنها ثقل وتكثر ولا يدري كيف تكون ولا أحب لاحد من أهل
البحيرات أو البرك أن يمنعوا أحدا يصيد فيها ممن ليس له فيها حق

❦ ما جاء في بيع الخصب والكلا ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن لي خصبا في أرض أيسلح لي أن أبيع من يرماء في قول مالك
مالك (قال) نعم (قال مالك) لا بأس به أن يبيعه طامه ذلك ولا يبيعه طامين ولا ثلاثة
❦ قلت ❦ وإنما يجوز مالك يبيعه بعد ما يثبت (قال) نعم

❦ ما جاء في احياء الموات ❦

❦ قلت ❦ أرايت من أحيأ أرضا ميتة بغير أمر الامام أن تكون له أم لا تكون له
حتى يأذن له الامام في قول مالك (قال) قال مالك اذا أحيأها فهي له وان لم يستأذن
الامام (قال مالك) وأحيأوها شق الميوت وحفر الآبار وغرس الشجر وبناء البنيان
والحرث فإذا فعل شيئا من ذلك فقد أحيأها (قال) ولا يكون له أن يحيي ما قرب من
العمران وإنما تفسير الحديث من أحيأ أرضا مواتا إنما ذلك في الصحارى والبراري
فأما ما قرب من العمران وما يتساح الناس فيه فان ذلك لا يكون له أن يحجبه الا بقطيعة
من الامام ❦ قلت ❦ أرايت مالكا هل كان يعرف هذا الذي يتجر الارض أنه يترك
ثلاث سنين فان أحيأها والا فهي لمن أحيأها (قال) ما سمعت من مالك في التحجير
شيئا وإنما الأحياء عند مالك ما وصفت لك (قال مالك) ولو أن رجلا أحيأ أرضا مواتا

ثم أسلمها بعد حتى تهدمت آبارها وهلك أشجارها وطال زمانها حتى عفت بحال ما وصفت لك وصارت الى حالها الاول ثم أحياءا آخر بعده كانت لمن أحياءا بمنزلة الذي أحياءا أول مرة (قال ابن القاسم) وانما قول مالك في هذا لمن أحياءا في غير أصل كان له فأما أصول الارضين اذا كانت للناس تخطط أو تشرى فهي لأهلها وان أسلمت فليس لأحد أن يحبسها وهو تأويل حديث حميد بن عيسى الذي ذكره عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن قوما أتوا أرضا من أرض البرية فنزلوا فجعلوا يرعون ما حولهم أيكون هذا احياء (قال) لا يكون هذا احياء ﴿قلت﴾ فإن حفروا بئرا لما شيتهم أيكون هذا احياء لمراعيهم (قال) لا أرى أن يكون هذا احياء وهم أحق بمائهم حتى يرووا ثم يكون فضله للناس وهم والناس في المرنى سواء ألا ترى أنه قد جاء في الحديث أنه لا يمنع فضل ماء ليعن به الكلا فالكلا لا يمنه الا رجل له أرض قد عرفت له فهذا الذي يمنع كلاها ويبيع كلاها اذا احتج اليه فيها سمعت من مالك وأما ما ذكرت فلا يكون احياء ولكنهم أولى بئرم وليس لهم أن يمنوها ولا يمنوها فضل مائها ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن أرضا في فلاة قد غلب عليها الماء فسيل وجعل مائها أيكون هذا احياء لها (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وأراه احياء لها ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا أتى أرضا وقد غلب عليها النياض والشجر فقطعه ونقاها أيكون هذا احياء لها (قال) قال مالك هذا احياء لها

﴿فمن حفر بئرا الى جنب بئر جاره﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا حفر بئرا بعيدة عن بئر جاره وكان احياءا قبل ذلك فاقطع ماء البئر الاول وعلم أنه انما انقطع من حفر هذا البئر الثانية أيقضى له على هذا بئرم البئر الثانية أم لا في قول مالك (قال) قال مالك للرجل أن يمنع ما يضر بئره فاذا كان له أن يمنع فله أن يقوم على هذا فيردم البئر التي حفرها ﴿قلت﴾ أرأيت من حفر بئرا في غير ملكه في طريق المسلمين أو حفرها في أرض رجل بشير أمر رب الارض أو حفرها الى جنب بئر ماشية وهي تضرب بئر الماشية بشير أمر رب البئر فقطب

رجل في تلك البئر ایضمن ما عطب فيها هذا الذي حفرها من دابة أو انسان (قال)
قال مالك من حفر بئراً حيث لا يجوز له فهو ضامن لما عطب فيها ﴿قلت﴾ أرأيت
الآبار التي تكون في الدور أيكون لي أن أمنع جاري من أن يحفر في داره بئر أنضر
بئري التي في داري أم لا (قال) سمعت مالكا يقول في الرجل تكون له في داره
بئر إلى جنب جداره فحفر جاره في داره بئراً إلى جنب جداره من خلفه (قال) ان كان
ذلك مضراً ببئر جاره منع من ذلك ﴿قلت﴾ وكذلك لو أحدث كنيفا يضر ذلك
بئري منع من ذلك في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك لو كانت بئري في
وسط داري فحفر جاري في وسط داره بئراً يضر بئري منع من ذلك (قال) نعم
ووسط الدار وغير وسطها سواء يمنع جاره من أن يحدث في داره بئراً يضر ببئر
جاره عند مالك

— في الرجل يفتح كوة في دار يطل منها على جاره —

﴿قلت﴾ فلو أن رجلاً بنى قصراً إلى جانب داري رفعها على وفتح فيها أبواباً وكوى
يشرف منها على عيالي أو على داري أيكون لي أن أمنع من ذلك في قول مالك (قال)
نعم يمنع من ذلك وكذلك بلقي عن مالك ﴿قال ابن القاسم﴾ وقد قال ذلك عمر بن
الخطاب أخبرنا به ابن لميعة أنه كتب إلى عمر بن الخطاب في رجل أحدث غرفة
على جاره ففتح عليها كوى فكتب إليه عمر بن الخطاب أن يوضع وراء تلك
الكوى سرير ويقوم عليه رجل فإن كان ينظر إلى ما في دار الرجل منع من ذلك وإن
كان لا ينظر لم يمنع من ذلك وأما مالك فرأى أنه ما كان من ذلك ضرراً منع وما كان
من ذلك مما لا يتناول النظر إليه لم يمنع من ذلك ﴿قلت﴾ وكذلك لو لم يفتح فيها أبواباً
ولا كوى ولكنه منعى الشمس التي كانت تسقط في داري ومنعى الريح التي كانت
تهب في داري أيكون لي أن أمنع من أن يرفع فيها إذا كان ذلك مضراً بي في شيء
من هذه الوجوه التي سألتك عنها في قول مالك (قال) لا يمنع من هذا وإنما
يمنع إذا أحدث كوى أو أبواباً يشرف منها بهذا الذي يمنع منها ويقال له سدها ولم

أسمع من مالك في الريح والشمس شيئاً ولا أرى أن يمنع من ذلك

ما جاء في قصة العين

قلت ﴿أرأيت لو أن أرضاً بين قوم قد عرف كل واحد منهم حصته من الأرض ولم يغيرهم فيها شركاء هي شرب لأرضهم أراد أحد أن يصرف شربه إلى أرض له أخرى أيكون ذلك له أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في الرجلين تكون بينهما الأرض قد اقتسماها ولم يثر تشرب الأرض منها فاقسما الأرض فأراد أحدهما أن يبيع ماءه من رجل يسوقه إلى أرض له أخرى (قال) ذلك له ولا شفعة لصاحب البئر فهذا يدل على أنه إذا أراد أن يسقي بها أرضاً أخرى أو يؤجر الشرب ممن يسقي به أرضاً له إن ذلك جائز له ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً غصبني أرضاً لي فزرعها أو بئراً فسقى منها أرضه وزرعه أو دوراً فسكنها أيكون عليه كراء ما سكن وما زرع من الأرض أو ما شرب من الماء في قول مالك (قال) قال مالك في الأرض عليه كراء ما زرع فالدور والبئر عندي بتلك المنزلة عليه كراء ذلك ﴿قلت﴾ فلم قلت في الحيوان أنه إذا غصب فركب أنه لا كراء عليه (قال) كذلك سمعت مالكا يقول ﴿قلت﴾ أرأيت لو أني ارتهنت عينا أو قنائة أو جزءاً من شرب بئر أو جزءاً من شرب عين أو جزءاً من شرب نهر أيكون لرب البئر أو لرب النهر أو لرب العين أو لرب القنائة أن يكرى ذلك أم لا (قال) لا يكون لرب الأرض أن يكرى بها ولا يكون هذا الذي ذكرت رهناً حتى يقبض فإذا قبض صار رهناً ﴿قلت﴾ وكيف يكون قبض هذا لهذا الذي سألتك عنه (قال) قبضه أن يحوزه ويحول بين صاحبه وبينه فإذا قبضه وحازه صار مقبوضاً ﴿قلت﴾ أف يكون للمرتن أن يكرى ماء هذه البئر أو ماء هذه العين أو ماء هذه القنائة من غير أن يأمره ربه بذلك (قال) إن لم يأمره ربه بأن يكرى ترك ولم يكره وإن أمره بذلك أكره وكان الكراء لرب الأرض ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك في الرجل يرتن الدار قال مالك فليس لرب الدار أن يكرىها ولكن للمرتن أن يكرىها بأمر صاحب الدار وبلى المرتن الكراء ويكون

الكراء لصاحب الدار ﴿قلت﴾ ولا يكون الكراء رهنا في حقه (قال) قال مالك لا يكون رهنا إلا أن يشترطه المرتهن فيكون رهنا مع الدار إذا اشترطه (قال مالك) وإن اشترط أن يكرها ويأخذ كراءها في حقه قال مالك فإن كان دينه ذلك من بيع فلا يجوز شرطه هذا وإن كان دينه من قرض فذلك جائز ﴿قلت﴾ ولم قال مالك إذا كان من بيع لم يكن جائزاً (قال) لأنه لا يدري ما يقبض أقل أم يكثر ولعل الدار أن تشهد قبل أن يقتضى ﴿قلت﴾ فأنما كره مالك هذا إذا كان البائع وقعت صفقته على أن يرهن هذه الدار أو يكرها ويأخذ حقه من كرائها (قال) نعم ﴿قلت﴾ فإن لم تقع صفقة البيع على أن أرهن الدار أو أكرها وأخذ حتى من كرائها ولكي يمتعه بيعاً ثم أرهنت منه الدار بعد ذلك فأمرني أن أكرها وأخذ كراءها حتى أستوفى حتى (قال) لا بأس بهذا عند مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت أن أرهنت فناء أو بئراً وإلى جانبها أرض فيها زرع لصاحب البئر فأراد أن يسقي فتمه من ذلك المرتهن أيكون له ذلك أم لا (قال) نعم ذلك للمرتهن لأنه إن لم يكن له أن يمتعه من ذلك فليس هذا الرهن بمقبول وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أ رأيت أن أذن للمرتهن للراهن أن يسقي زرعها أيكون خارجاً من الرهن في قول مالك (قال) قال مالك في الدار يرهنها الرجل فيأذن لها أن يسكن فيها (قال) مالك إذا أذن له في ذلك فقد خرجت من الرهن فكذلك مسألتك ﴿قلت﴾ وكذلك الدار إذا أذن له أن يكرها فأكرها (قال) نعم لأن من قول مالك إذا سكنها فقد خرجت من الرهن بكرها كانت أو بغير كراء ﴿قلت﴾ فمضى يخرج من الرهن إذا سكن أو إذا أذن له (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن إذا أذن له في أن يسكن أو يكرها فقد خرجت من الرهن

﴿قلت﴾ في الرجل يشتري البئر على أنه بالخيار عشرة أيام ثم انخفضت البئر فأنخفضت البئر في ذلك ﴿قلت﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن اشتريت بئراً على أني بالخيار فيها عشرة أيام ثم انخفضت البئر في أيام الخيار (قال) قال مالك ما كان من مصيبة في أيام الخيار فذلك من البائع

(قال مالك) ولا يصلح النقد في بيع الخيار (قال مالك) وسواء ان كان الخيار للبائع أو للمبتاع فالمصيبة من البائع ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت عبداً على أنى بالخيار أيا ما قتل العبد رجلاً أ يكون لى أن أردده في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت من رجل سائمة ثم لقيته بعد يوم أو يومين فجعلت له الخيار أو جعل لى الخيار أيلزم هذا الخيار أم لا (قال) نعم اذا كان أمراً يجوز في مثله الخيار ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا وهو رأى

تم كتاب حريم الآبار بحمد الله وعونه . وبه يتم الجزء الخامس عشر
﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأسمى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

~~~~~  
﴿ ويليه كتاب الحدود في الزنا والقذف ﴾

﴿ وهو أول الجزء السادس عشر ﴾









